جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم
في ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير

فرع العلوم الاقتصادية ، تخصص التجارة الخارجية

بعنوان:

الفجوة الرقمية وإشكالية سيرورة المنظمة العالمية للتجارة

دراسة تحليلية مع الاهتمام بحالة الجزائر

من إعداد المترشح: يوسف كودية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 27فيفري2019

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/بختي إبراهيم.....(أستاذ–جامعة ورقلة) رئيسا

أ.د/محمد زرقون.....(أستاذ–جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

أ.د/بوخاري عبد الحميد.....(أستاذ–جامعة غرداية) مناقشا

أ.د/مصيطفى عبد اللطيف.....(أستاذ–جامعة غرداية) مناقشا

د/شادلي شوقي.....(أستاذ محاضر"أ" –جامعة ورقلة) مناقشا

د/عقبة عبد اللاوي.....(أستاذ محاضر"أ" –جامعة الوادي) مناقشا

السنة الجامعية 2018 / 2019

جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم
في ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير

فرع العلوم الاقتصادية ، تخصص التجارة الخارجية

بعنوان:

الفجوة الرقمية وإشكالية سيرورة المنظمة العالمية للتجارة

دراسة تحليلية مع الاهتمام بحالة الجزائر

من إعداد المترشح: يوسف كودية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 27فيفري2019

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/بختي إبراهيم.....(أستاذ–جامعة ورقلة) رئيسا

أ.د/محمد زرقون.....(أستاذ–جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

أ.د/بوخاري عبد الحميد.....(أستاذ–جامعة غرداية) مناقشا

أ.د/مصيطفى عبد اللطيف.....(أستاذ–جامعة غرداية) مناقشا

د/شادلي شوقي.....(أستاذ محاضر"أ" –جامعة ورقلة) مناقشا

د/عقبة عبد اللاوي.....(أستاذ محاضر"أ" –جامعة الوادي) مناقشا

السنة الجامعية 2018 / 2019

الإهـــداء

اهدي ثـمرة مـجهـودي هـذا إلــى:

أجدادي وآبـائـي الـكرام

إلـى عـائـلـتـي صغيـرهـا وكـبـيـرهـا

وكـل مـن أحسن لـي فـي هـذه الـحيـاة

الشكـــــر

أتقدم بالشكر الجزيل

للأستاذ المشرف الدكتور زرقون محمد

وزملائي الأساتذة كل بإسمه

والسيد بورويس النذير على المجهود

المبذول من أجل إنجاز العمل

وكل من كان له فضل علي

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة أبعاد وامتدادات الفجوة الرقمية والتي تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد أهم ركائزها، وعلاقة الفجوة الرقمية بالنظام التجاري الدولي الذي تديره المنظمة العالمية للتجارة، أي مدى تأثير الفجوة الرقمية على سيرورة وعمل المنظمة العالمية للتجارة.

وقد تم الاعتماد على المفاهيم والبيانات المتعلقة بالفجوة الرقمية خاصة تلك الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات، وبيانات التجارة الدولية الصادرة عن المنظمة العالمية للتجارة، وتم تطبيق المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة المسقطة على الاقتصاد الجزائري.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تلك العلاقة التبادلية بين تطور تكنولوجيا الإعلام الاتصال وردم الفجوة الرقمية وتأثير هذه الأخيرة على عمل المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي على مستقبل المنظمة والمزايا التي تحققها الدول المتقدمة والفرص التي تضيعها الدول النامية.

كلمات مفتاحية: تكنولوجيا إعلام واتصال، فجوة رقمية، تجارة دولية، منظمة عالمية للتجارة، دول متقدمة، دول نامية.

Abstract:

The aim of this research is to know the dimensions and extensions of the digital divide، of which information and communication technology is one of the most important pillars، and the relationship of the digital divide to the international trade system administered by the World Trade Organization، so، the impact of the digital divide on the process and work of the World Trade Organization.

The concepts and data related to the digital divide، especially those of the International Telecommunication Union (ITU) and the World Trade Organization (WTO)، were adopted. The descriptive analytical approach، the historical methodology and the case study methodology were applied to the Algerian economy.

The study reached several results، the most important of which is the reciprocal relationship between the development of information technology، communication and bridging the digital divide and its impact on the work of the World Trade Organization، and therefore on the future of the Organization and the advantages achieved by developed countries and the opportunities lost by developing countries.

Keywords: information and communication technology، digital divide، international trade، international trade organization، developed countries، developing countries.

قائمة المحتويات

الإهـــداء III
الشكـــر IV
ملخص V
قائمة المحتويات VI
قائمة الجداول VII
قائمة الأشكال VIII
مقدمة ..... أ
الفصل الأول: الفجوة الرقمية وامتداداتها. 1
تمهيد: 1
المبحث الأول: التكنولوجيا 2
المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصال: 9
المبحث الثالث: الفجوة الرقمية 17
خلاصة الفصل: 30
الفصل الثاني: التجارة الدولية من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة 32
المبحث الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT 33
المبحث الثاني: المنظمة العالمية للتجارة 42
المبحث الثالث: الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) 50
المبحث الرابع: الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية (تريبس) 57
خلاصة الفصل: 64
الفصل الثالث: تحليل علاقة الفجوة الرقمية بالتجارة العالمية 66
المبحث الأول: واقع الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية 67
المبحث الثاني: التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والدول النامية 83
المبحث الثالث: الفجوة الرقمية المرتبطة بالتجارة العالمية: 96
خلاصة الفصل 99
الفصل الرابع: علاقة الفجوة الرقمية بالتجارة الخارجية للجزائر 101
المبحث الأول: الفجوة الرقمية في الجزائر 102
المبحث الثاني: تكييف الإقتصاد الجزائري مع متطلبات النظام التجاري الدولي: 112
المبحث الثالث: الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: 128
خلاصة الفصل: 138
خاتمة 140
قائمة المصادر والمراجع 143
الفهرس 150

قائمة الجداول

جدول(1-1): اختلاف آليات التقدم التكنولوجي داخل كل من الدول النامية والمتقدمة 7

جدول(1- 2): تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال 15

جدول(1- 3): مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال..... 29

جدول(2- 1): جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف..... 38

جدول(2- 2) المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة..... 48

جدول(2- 3): يوضح قائمة العناصر المذكورة والواردة في القائمة GNS/W/100 الصادرة عن الجات في عام 1991 54

جدول(2- 4):حقوق الملكية الفكرية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة..... 60

جدول رقم (3- 1): التجارة السلعية لاقتصاديات الدول النامية حسب المناطق 2015-2016..... 83

جدول رقم (3- 2):التجارة في الخدمات لاقتصاديات الدول النامية حسب المناطق لسنة 2015-2016. 84

جدول رقم (3- 3): التجارة العالمية للخدمات حسب الفئة 2005-2016..... 85

جدول رقم (3- 4): التجارة العالمية في الخدمات الأخرى حسب المناطق 2010-2016..... 86

جدول رقم (3- 5): الإيرادات العالمية من استخدام حقوق الملكية الفكرية لسنة 2015-2016 90

جدول رقم (3- 6): الدول الرائدة في الاستفادة من تصدير واستيراد حقوق الملكية الفكرية لسنة 2015-2016. 91

جدول رقم (3- 7): المصدرين العالميين للاتصالات وأجهزة الكمبيوتر وخدمات المعلوماتية حسب المناطق لسنة 2015-2016. 91

جدول رقم (3- 8): المصدرين و المستوردين الأساسيين للاتصالات وأجهزة الكمبيوتر وخدمات المعلوماتية لسنة 2015-2016..... 92

جدول رقم (3- 9): المصدرين والمستوردين الأوائل لخدمات الكمبيوتر لسنة 2015-2016. 93

جدول رقم (3- 10): المصدرين والمستوردين الأوائل لخدمات الاتصالات لسنة 2015-2016. 95

جدول رقم (3- 11): الدول العشرة الأوائل المصدرين والمستوردين للبرامج وأجهزة الاتصالات لسنة 2016. 97

جدول رقم(4 - 1): قيم IDI وترتيبها الإقليمي والدولي للمنطقة العربية 2015..... 105

جدول رقم(4 - 2): مؤشر IDI للمهارات القيم والرتب لسنة 2010-2015 106

جدول رقم(4 - 3): مؤشر IDI للاستخدام القيم والرتب لسنة 2010-2015..... 107

جدول رقم(4 - 4): مؤشر IDI للنفاذ الرقمي القيم والرتب لسنة 2010-2015..... 108

جدول رقم(4 - 5): مؤشر IDI مجالات القيم والرتب لسنة 2010-2015 109

جدول رقم(4 - 6): مؤشر الاستخدام لسنة 2010-2014..... 110

جدول رقم(4 - 7): مؤشر النفاذ الرقمي لسنة 2010-2014..... 111

جدول رقم(4 - 8) : مختلف إتفاقيات صندوق النقد الدولي مع الجزائر. 115

قائمة الأشكال

شكل(2- 1): ثالوث النظام الاقتصادي المالي الجديد 45

شكل(2- 2): الجوانب المختلفة لحماية حقوق الملكية الفكرية 59

شكل رقم (3- 1): التغيرات العالمية في مستويات استيعاب TIC لكل 100 سنة، المؤشرات الرئيسية لـ TIC لسنة 2005-2016 68

شكل رقم (3- 2): مستويات تغلغل TIC بالمنطقة الجغرافية لسنة 2016 69

شكل رقم (3- 3): مستويات تغلغل TIC حسب مستويات التنمية لسنة 2016..... 70

شكل رقم (3- 4): نسبة الأفراد دوي مهارات TIC حسب الجنس ومستوى التنمية لسنوات متاحة 2012-2015. 71

شكل رقم (3- 5): نسبة المشاركة الشخصية في استخدام الهاتف الخلوي حسب الجنس لسنة 2014-2015..... 72

شكل رقم (3- 6): نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت حسب المنطقة الجغرافية وحسب مستوى التنمية لسنة 2016..... 72

شكل رقم (3- 7): اشتراكات النطاق العريض الثابت حسب السرعة لكل 100 ساكن لسنة 2015. 73

شكل رقم (3- 8): حركة وتطور الانترنت عبر سنوات 2000 إلى 2020..... 74

شكل رقم (3- 9): نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت حسب مستوى التطور والمنطقة لسنوات 1993 و2016 74

شكل رقم (3- 10): توزيع قيم IDI بين المناطق. 75

شكل رقم (3- 11): قيم IDI حسب حالة التنمية لسنة 2015-2016. 76

شكل رقم (3- 12): التوزيع الجغرافي لرباعي IDI لسنة 2016..... 78

شكل رقم (3- 13): IDI حسب المناطق مقارنة بالمتوسط العالمي..... 79

شكل رقم (3- 14): IDI حسب كل منطقة مقارنة بالمتوسط العالمي..... 80

شكل رقم (3- 15): الصادرات في الخدمات الأخرى حسب القطاع الرئيسي و حسب منطقة الدول النامية لسنة 2016..... 87

شكل رقم (3- 16): مشاركة اقتصاديات الدول النامية في اجمالي صادرات التجارة في الخدمات الأخرى حسب المناطق لسنة 2016. 88

شكل رقم (3- 17): التجارة الخدماتية للدول النامية حسب الفئة لسنة 2016 89

شكل رقم (3- 18): الصادرات العالمية للاتصالات وأجهزة الكمبيوتر وخدمات المعلوماتية لسنة 2016..... 93

شكل رقم (3- 19): الصادرات العالمية لخدمات الكمبيوتر حسب المناطق لسنة 2016..... 94

شكل رقم (3- 20): الصادرات العالمية لخدمات TIC والانترنت واشتراكات النطاق العريض المتنقل لسنة 2010-2016. 96

شكل رقم (3- 21): النفاذ إلى الانترنت المنزلية، استخدام الانترنت و المساهمة في الصادرات العالمية لخدمات الكمبيوتر في إفريقيا وأوروبا لسنة 2010-2016. 98

مقدمة

تمهيد:

تقوم وسائل الإعلام والاتصال بدور مهم في الحياة البشرية فبفضلها أصبح العالم متصلا ببعضه البعض كأنه رقعة واحدة، ونقلت المجتمع الإنساني من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعرفة مما خلق نمطا جديدا في العيش، هذا النمط يكاد يكون متشابها لولا اختلاف عادات وطبائع الأفراد، وبفضل هذه الوسائل وعلى رأسها الشبكة العنكبوتية (الانترنت) تقاربت شعوب الأرض وتشابهت أنماط الاستهلاك وتوحدت مختلف الرؤى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ...إلخ.

لكن لا يمكن إغفال حقيقة كون هذه الوسائل تختلف طرق إبداعها واستغلالها من منطقة إلى أخرى، مما سمح بتشكل فجوة بين الدول سببها تفاوت قدرة الدول وخاصة الدول النامية والأقل نمو على الأخذ بناصية التكنولوجيا الجديدة، واتفق الجميع على تسميتها الفجوة الرقمية والتي هي ذاته من مكونات الفجوة التنموية ومن عوامل تفاقمها.

وتبقى إرادة أي دولة أو مجموعة من الدول غير كافية لوحدها في غياب مبادرات على المستوى العالمي ، للحد من هذه الفوارق التي تتعمق يوم بعد يوم بين البلدان وتهدد السلم والاستقرار والرفاه في العالم، وما تمثله تكنولوجيا المعلومات والاتصال اليوم من فرص حقيقية لبعض الدول النامية لبناء اقتصاد أكثر ازدهارا بفضل ما تتوفر لديها من قدرات ذاتية وبشرية ، يبقى دور الدول المتقدمة في هذه المعادلة أساسيا من منطلق المسؤولية الجماعية باعتبار أن إدماج الدول النامية والأقل نمو فيه فائدة لكل الأطراف بينما يمثل تهميشها عاملا أساسيا لما يجتاح العالم من مظاهر سلبية وبأشكال مختلفة، فبإمكان المجموعة الدولية أن تحسن استغلال وتوظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة لفائدة التنمية البشرية وتحول الفجوة الرقمية غلى جسور رقمية .

فاستغلال المعلومات كمورد أساسي في عملية التنمية وبناء المعرفة من شأنها المساهمة في رفع الكفاءة الإنتاجية وتطوير الإمكانيات وقدرات المجتمع على المنافسة الاقتصادية مما ينعكس إيجابا على مستوى معيشة المواطنين ، بدليل أن الفجوة الرقمية للبلدان النامية والمتخلفة انعكست على الفجوة الاقتصادية والاجتماعية ...إلخ التي بدأت بالاتساع مما أدى إلى تغيير نظرة هذه المجتمعات وأجبرها على إطلاق العديد من المبادرات لتجسير الفجوة الرقمية خاصة مع تطور البنى التحتية للاتصالات وانتشار الانترنت وانخفاض تكلفة هذه التقنيات الحديثة وهذا ما كان يدفع بالدول النامية – من خلال عقد عدة قمم مثل القمة العالمية لمجتمع المعلومات 2005 – إلى المطالبة بالدول المتقدمة بإعلان مبادرات وتنازلات تكفل الشروط لجسر الفجوة الرقمية وتمكين الشعوب النامية من تأهيل بناها التحية التنموية واتصالها.

والنظام التجاري العالمي أحد أركان النظام الاقتصادي العالمي والذي تديره المنظمة العالمية للتجارة ومن قبلها اتفاقية الجات، هذا النظام مثل غيره يرتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة الفجوة الرقمية، التي تحد من تنافسية الدول وتؤدي إلى التأثير على حجم المكاسب والفرص التي يتيحها عمل المنظمة العالمية للتجارة ، هذه الهيئة التي تشكل تجارتها حوالي 82% من التجارة العالمية وتظم دول متقدمة ودول نامية وأقل نموا وتبلغ في مجموعها أكثر من 165 دولة عضو ، هذا الواقع جزء منه كان مفروضا بحكم سرية نقل التكنولوجيا من طرف الدول المتقدمة وجزء منه تتحمل تبعاته الدول النامية والأقل نمو بحكم مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية ...إلخ مما دفع إلى طرح العديد من التساؤلات حول مستقبل عمل المنظمة العالمية للتجارة في ظل الفجوة الرقمية .

الإشكالية الرئيسية:

إنطلاقا مما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية على عمل ومستقبل المنظمة العالمية للتجارة في ظل الواقع الاقتصادي العالمي؟

الأسئلة الفرعية:

بالنظر إلى الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة أربع إشكاليات فرعية وهي:

1. كيف يمكن وصف وتحليل ظاهرة الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية؟
2. ما هو مفهوم وواقع النظام التجاري العالمي الجديد الذي تديره المنظمة العالمية للتجارة من خلال طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية؟
3. ما هو تأثير الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية على عمل ومهام المنظمة العالمية للتجارة ومن ثمة مستقبل سيرورتها؟
4. تحليل علاقة الفجوة الرقمية بالتجارة الخارجية للجزائر ومستقبل انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة؟

الفرضيات:

تم صياغة أربع فرضيات تتناسب مع الموضوع محل الدراسة وهي:

1-الفجوة الرقمية هي ظاهرة متشعبة الأبعاد، وفي جانبها الاقتصادي تعمل على خلق فوارق تنموية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية مما يؤدي إلى إحداث جملة من المشاكل بمختلف مستوياتها.

2-تدير المنظمة العالمية للتجارة النظام العالمي الجديد وهي أحد أهم المنظمات على الصعيد التجارة العالمية، تسيطر عليها دول متقدمة تدير مصالحها من خلال الإشراف عليها مما يقلص من حجم المكاسب والفرص بالنسبة للدول الأخرى وخاصة الدول النامية والتي أصبحت تبحث عن واقع جديدا أكثر تكافؤا.

3-من خلال أبعاد الفجوة الرقمية وامتداداتها لها تأثير على عمل المنظمة العالمية للتجارة ومن ثمة على النظام التجاري الدولي ككل ، هذه التأثيرات وفي ظل بقاء حجم الفجوة على حالها سوف يؤدي إلى فقدان المغزى من تحرير التجارة الدولية بحكم اختلاف مستويات التنافسية والتحكم التكنولوجي مما يجعل المفقود أكثر من المكسب بالنسبة للدول النامية والأقل نمو.

4-الجزائر أحد الدول النامية ليست منظمة للمنظمة العالمية للتجارة وهي كعضو مراقب تتأثر بالفجوة الرقمية العالمية مما ينعكس على أحد ارتباطاتها بالعالم وهي التجارة الخارجية، وهذا الانعكاس ليس في صالحها مما يؤدي إلى بدل مجهودات أكبر من أجل التأهيل لعملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أسباب اختيار الموضوع:

كانت مجموعة من الدوافع وراء اختيار الموضوع نوجزها فيما يلي:

1- دعم البحوث الاقتصادية في مجال التنمية البشرية وخاصة تأثيرات TIC على المستوى الاقتصادية.

2- محاولة التعمق أكثر في الاختصاص وذلك بحكم طبيعة الشهادة والاختصاص.

3- يعتبر موضوع الفجوة الرقمية من المواضيع الحديثة حيث ظهر في سنة 1996 بالو.م.أ بموجب صدور تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الشهير بعنوان " السقوط من فتحات الشبكة " وبالتالي هذا البحث هو محاولة لإثراء مثل هكذا مواضيع.

4- ظهور إشكالات تخص الجدوى من وجود منظمة عالمية للتجارة واحتوائها على أعضاء منهم القوي ومنهم الضعيف اقتصاديا حيث كانت تظهر تلك التعابير خاصة أثناء انعقاد قمم المنظمة مثل قمة سياتل 1999، وبالتالي هي محاولة لتشخيص مكانة ودور الدول النامية داخل المنظمة وتأثير هذا الواقع في وصول المنظمة العالمية للتجارة لأهدافها العلنية مثل المكاسب والرخاء من التبادل الدولي.

5- ربط هذا الموضوع بالاقتصاد الجزائري لخلق قيمة مضافة علمية أحاول من خلالها توضيح بعض الرؤى الاقتصادية بأسلوب علمي ومنهجي.

صعوبات الدراسة: اكتنفت الدراسة مجموعة من الصعوبات نسردها في:

1- حداثة الموضوع وتشعبه مما أدى إلى بدل مجهودات أكبر للإحاطة بالموضوع ومحاولة التأصيل الفكري للظاهرة.

2- في الجانب الإحصائي تعدد المؤشرات وتطورها واختلاف وجهات النظر حولها، ليبقى أهمها المؤشر الأخير الذي صدر حديثا من طرف الاتحاد الدولي للاتصالات (IDI) سنة 2009 علما أن الموضوع كان صعب المباشرة فيه قبل هذا التأريخ.

3- رغم وجود إحصائيات فهي تتضمن بحد ذاتها فجوات في سردها مما أدى إلى إعادة النظر أكثر من مرة في إعداد النماذج الإحصائية لدراستها.

أهمية الدراسة: نسرد هذه الأهمية في النقاط التالية:

1- تقديم عرض وصورة عن الواقع وتأثير الفجوة الرقمية على الصعيد التجاري والاقتصادي الدوليين.

2- ربط الموضوع تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمجال العلوم الاقتصادية.

3- ردم فجوة ولو صغيرة في المجال المعرفي للفجوة الرقمية وعلاقتها بعمل المنظمة العالمية للتجارة.

4- محاولة تصحيح بعض الأفكار والرؤى حول المنظمة العالمية للتجارة عن طريق تقديم الدراسة الانتقادية لعملها.

5- تعزيز المكتبة الجامعية بمرجع أكاديمي وذلك من خلال الاستفادة من جملة الخبرات الشخصية في مجال التدريس والمدة المستغرقة لذلك

6- فتح آفاق دراسية وبحثية في هذا المجال مما ينعكس إيجابيا على مجال التكوين والتعليم العالي.

أهداف الدراسة: نهدف من البحث إلى:

1- إبراز خصائص التبادل الدولي وعلاقته بالتكنولوجيا

2- تقديم الأهمية الاقتصادية للتكنولوجيا وخصوصا ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

3- إعطاء صورة عن واقع الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

4- إبراز تأثيرات الفجوة الرقمية على عدة أصعدة وخاصة ما ارتبط بها بالتنمية البشرية.

5- تقديم وعرض لواقع النظام التجاري الدولي الذي تديره المنظمة العالمية للتجارة.

6- تحليل الانعكاسات وتأثير الفجوة الرقمية على التجارة الدولية ومن ثمة على نشاط المنظمة العالمية للتجارة والوصول إلى الأهداف التي وجدت من أجلها والتي منها تعظيم مكاسب التبادل الدولي والرفاهية الإنسانية.

7- ربط الموضوع بواقع الاقتصاد الجزائري وكيفية تعظيم المكاسب من التجارة الخارجية

حدود الدراسة:

تم تسطير حدود للدراسة بحكم الموضوع محل المعالجة، فالفجوة الرقمية حددت بين الدول المتقدمة والدول النامية وللمنظمة أعضاء وأعضاء مراقبون يتوزعون بين عدة أصناف من الدول، والدراسة شملت إحصائيات منذ صدور أهم المؤشرات المتعلقة بالفجوة الرقمية سنة 2009 إلى غاية 2016.

المناهج المعتمدة:

تم الاعتماد على مجموعة من المناهج من أجل التأهيل الفكري والعلمي للدراسة فتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بتحليل ظاهرتين هما الفجوة الرقمية والتجارة الدولية، ثم المنهجي التاريخي والذي يقوم بإسترداد الوقائع التاريخية ومحاولة ربطها بالموضوع، ثم المنهج الاستنباطي (الاستدلالي) الذي يسقط عناصر الدراسة على الجزئيات، ثم منهج دراسة حالة على الاقتصاد الجزائري وكل ذلك بالارتكاز على جملة من الإحصائيات والبيانات الإحصائية.

الدراسات السابقة: نورد بعض الدراسات التي لها علاقة بالموضوع:

في مجال الفجوة الرقمية:

1- **دراسة حمزة بعلي وآخرون:** الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية ورقة بحثية في إطار مذكرة الدكتوراه جامعة باتنة 2008.

توصلت الدراسة إلى نتيجتين: أن الفجوة الرقمية سوف تزداد طردا مع مرور الوقت وأن معظم الدول النامية تفتقر إلى وجود الخبرات العلمية لـ TIC وانتشار التكنولوجيا اللازمة مما يجعلها غير قادرة على المنافسة

- أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر للدول النامية فرصة للتقدم في مجال التنمية التكنولوجية ومنافسة الدول المتقدمة في هذا المجال.

2- **دراسة إيمان بن الزين:** بناء مؤشر مركب لقياس TIC (حالة الجزائر): أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة 2017.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن المنظمات مثل الاتحاد الدولي للاتصالات من أهم الجهات المعتمدة دوليا لوضع المؤشرات المركبة، ويعتبر مؤشر IDI من أهم المؤشرات الدولية المستخدمة لقياس TIC كذلك توصلت الدراسة إلى أنه توجد فجوة رقمية بين المعدلات المسجلة في الجزائر وبين المعدل العالمي المتوسط، وهذا يعكس التأخر التي تعاني منه الجزائر بإعتبارها لا تزال في الخطوات الأولى

3- **دراسة سمير الشيخ علي**: مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية، مقال بمجلة دمشق 2014.

توصلت الدراسة إلى أن العامل الحاسم في الفجوة الرقمية هو الخدمة العريضة للأنترنت عبر الهاتف النقال والثابت نظرا لما تتيحه من خدمات محفزة للنمو الاقتصادي بسرعتها وإمكانيتها التفاعلية وما تقدم من مجالات كثيرة في التسوق وفي الخدمات التعليمية والثقافية والصحية وفي مجال النشر الالكتروني.

4- **دراسة نسرين سعدون**: واقع الفجوة الرقمية في الجزائر، ورقة عمل خلال المؤتمر الدولي التكنولوجيا المعلومات الرقمية، عمان 2012

- تعدد أنواع الفجوة الرقمية في الجزائر.
- عدم استكمال البني التحتية لمجتمع المعلومات.
- في مجال التجارة الالكترونية: التعاملات الالكترونية لا تزال في بداياتها.

5. دراسة **Steve Esselaar & other** : Ict usage and its impact on profitability of SMEs in 13 African countries 2008.

تأتي الدراسة لتسليط الضوء على واقع وآثار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ربحية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل بشكل غير نظامي تحقق معدلات ربحية أكبر مقارنة بالمؤسسات التي تعمل بشكل نظامي، كما أبرزت النتائج أيضا أن TIC تعتبر عاملا إيجابيا يساهم في إنتاجية المؤسسة فضلا عن استخداماتها ترفع من إنتاجية العاملين.

في مجال التجارة الدولية:

1- **دراسة وصاف عتيقة**: آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع إشارة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه بجامعة بسكرة 2014

توصلت الدراسة إلى نتائج هامة لها علاقة بموضوعنا:

- أن تحرير قطاع الخدمات يحمل مخاطر لمنتجي الخدمات في الدول العربية وخاصة قطاع الخدمات المالية والمصرفية والاتصالات.
- تتمتع مجموعة من الدول العربية بميزة نسبية في قطاع الاتصالات لكن التحرير لا يخدم مصالح هذه الدول لأن الشركات المتعددة الجنسيات هي المسيطرة نظرا لإمكانياتها وخبراتها التكنولوجية المتطورة.

- تتميز القطاعات الخدمية في الجزائر بالأداء الضعيف مما يجعلها غير قادرة على منافسة الشركات الكبرى التي تتميز بقدرتها على الابتكار والمنافسة.

2- **دراسة غطاس عبد الغفار**: الدور الإنمائي للتجارة الخارجية في الدول النامية في ظل المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة ورقلة 2017

توصلت الدراسة إلى وجود:

- علاقة تبادلية بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية.
- تمكن النظام الدولي أن يحدث آليات يتمكن من خلالها مجارات هذه التطورات.
- حاولت دول نامية بناء استقلالية ذاتية لاحتياجاتها بعيدة عن التبعية لبلدان الشمال
- التجارة الخارجية للجزائر تساهم في حجم النشاط الاقتصادي.

3- دراسة: Jean Marie Cratère and Game Domelio: la montée en puissance du régionalise et l'avenire de OMC 2013:

أشارت الدراسة إلى تزايد الضغوط على النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف قد قدم الباحثان عرض عن مدى تراجع دور المنظمة العالمية للتجارة، أما نتائج الدراسة قد توصلت إلى النقاط التالية:

- تميز الاتفاقيات التجارية الإقليمية بطابعها التمييزي.
- تزايد الحمائية ما بين التكتلات التجارية الإقليمية خاصة في جانب الملكية الفكرية والإستثمار.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول حيث تناول الفصل الأول موضوع الفجوة الرقمية وامتداداتها والفصل الثاني تعرض إلى عمل المنظمة العالمية للتجارة من خلال تطوراتها والفصل الثالث تناول تحديد العلاقة التبادلية بين ظاهرة الفجوة الرقمية وعمل وإدارة المنظمة العالمية للتجارة للنظام التجاري الدولي والفصل الأخير تم إسقاط عناصر الدراسة على الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول: الفجوة الرقمية وامتداداتها

الفصل الأول: الفجوة الرقمية وامتداداتها.

تمهيد:

تلعب التكنولوجيا دورا حيويا على الاقتصاد سواء المحلي أو الاقليمي أو الدولي، هذه الأهمية اكتسبتها من خلال مجمل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...إلخ. والتطور التكنولوجي شأنه مثل أي محتوى علمي يتعرض إلى مجموعة من التغيرات والانتقالات الايجابية، هذه التغيرات تم التعرض لها سواء نظريا أو التحقيق من تلك النظريات تطبيقيا وذلك عن طريق أنشطة البحوث والتطوير R&D

ولعل أهم التكنولوجيا هي تكنولوجيا الإعلام و الاتصال التي كان لها بالغ الأثر على الحياة البشرية كيف لا وهي التي تركت العالم عبارة عن قرية صغيرة تتلاشى فيها الحواجز والحدود وتتعاظم فيها المنافع والمكاسب ، هذه التكنولوجيا بدورها هي محل بحث علمي و أكاديمي يؤدي بها إلى وضع التأصيل الفكري والنظري لها ، أما الجانب العلمي فيختلف واقعها بين دول العالم مما يؤدي إلى حدوث هوة وفجوة رقمية بين دول العالم ، هذه الظاهرة لها أسباب وخلفيات وتنبع منها آثار وتداعيات مما يؤدي إلى تعميق جملة المشاكل التي تمر بها مختلف دول العالم ، حيث أقدمت بعض الدول في محاولة منها لردمها والتخفيف من حدتها عن طريق الاهتمام بجملة من الأدوات والوسائل تصب كلها في توفير المناخ الملائم لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، ومن أجل تتبع الظاهرة لابد من قياسها ومراقبتها عن طريق إستخدام الأسلوب العلمي الإحصائي والذي يتبع الظاهرة وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذا الفصل عن طريق التطرق إلى:

المبحث الأول: التكنولوجيا وأثر التطور التكنولوجي.

المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المبحث الثالث: الفجوة الرقمية وأثرها الاقتصادي.

المبحث الأول: التكنولوجيا

يعيش المجتمع الإنساني اليوم تطورات هائلة في العديد من المجالات، والتطور التكنولوجي أحد أهم هذه التغيرات والتي أثرت على الحياة البشرية، فبانتقال المجتمع من مجتمع العبد إلى المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي منذ مائتي عام يتحول أخيرا إلى المجتمع المعلوماتي والذي أساسه الثورة الهائلة في المعلومات وطرق الاتصالات.

في هذا المجال سنقدم عنصر التكنولوجيا للتحليل والشرح وإبراز علاقته بتطور الصناعة وانعكاس ذلك على التطور المعلوماتي.

المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا

تلعب التكنولوجيا دورا بالغ الأهمية نظرا لمساهمتها في نشر المعرفة ومقدار المكاسب الاقتصادية التي تحققها لصالح الأفراد والدول والتي تمتلكها، هذه المكاسب متأتية من المجهود الإنساني المدفوع بإرادة البحث والتطوير عن أقصر الطرق لتحقيق رغباته وحاجياته.

ومن حيث الاصطلاح " فالتكنولوجيا تمثل مجموع المعارف والطرق العلمية اللازمة لتحويل عناصر الإنتاج إلى منتجات وتتضمن وظائف الإنتاج والغدارة والتنظيم معتمدة على العلم ومرتكزة على البحث والتطوير R&D "[1]

بذلك تعتبر التكنولوجيا منهجا علميا يرتكز على إعداد الأجهزة التي تمكن بها نقل العلم النظري إلى التطبيق العلمي.

وهناك تعريف آخر للتكنولوجيا التي ترتكز على دور العلم والبحوث والتطوير كأساس للتكنولوجيا حيث ينص هذا التعريف على أن التكنولوجيا هي إستخدام مجموعة من المعارف والطرق العلمية لتحويل عناصر الإنتاج إلى منتجات وذلك على أساس الإعتماد على العلم والبحث والتطوير. [2]

وهذا التعريف يتطابق مع التعريف السابق ولكن مع تفصيل في تحديد الوظائف وأيضا هناك من يعتبر أن التكنولوجيا هي دراسة الأساليب الفنية (التقنيات) البشرية في صناعة وعمل الأشياء[3]

هذه التعريفات التي تعد دراسة بشرية كونها تعالج الطول البشري والمجتمع والهدف مجمل الفوائد والعوائد المتحصل عليها.

---

[1]) نصيرة سعدي بوجمعة، عقود التجارة الدولية في مجال التبادل الدولي.opu، الجزائر,1992، ص17
[2]) محمد صلاح النجار، الصناعات الإلكترونية والتنمية الصناعية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة,2005، ص6
[3]) شوقي جلال، الإنسان منذ ق17 إلى القرن الحالي، سلسلة عالم المعارف، عدد 259، الكويت,2008، ص15

فالتكنولوجيا لا تتطور ولا تتقدم إلا بالإستعانة بالأدوات التي تمثل الجانب العلمي للوصول إلى نتائج ما.

إن هذه التعريفات المتفرقة والتي هي جزء من جملة تعريفات أخرى تشير إلى أن التكنولوجيا هي الجانب التطبيقي للعلم ، فالعلم يأتي بالنظريات والتصورات والقوانين وتأتي التكنولوجيا لتعكسه في شكل تطبيقات في كافة المجالات ، وعند تفحصها نشير إلى حقائق متنوعة وزاخرة ، ومصطلح التكنولوجيا وهو مرادف لكل عنصر حديث له تغيرات وجلبت له منافع على المستوى الفوائد ، فعلى سبيل المثال وليس الحصر هناك تكنولوجيا المعلومات ، تكنولوجيا الصحة ، التعليم...إلخ ، وهي تمر عبر التغيرات التكنولوجيا الذي هو ثمرة البحث والتطوير R&D.

المطلب الثاني: إهتمام الفكر الإقتصادي بالتكنولوجيا

لقد اهتمت النظريات الإقتصادية بتحليل عام للتكنولوجيا وقد ساير هذا الإهتمام مختلف مراحل تطور التكنولوجيا، وهذا الإهتمام نجده سواء في النظريات الكلاسيكية أو في النظريات النيوكلاسيكية أو حتى في النظريات الحديثة.

الفرع الأول: التكنولوجيا لدى الكلاسيك

يعتبر آدم سميث Adam smith من أوائل الاقتصاديين الذين أشاروا إلى دور الإختراعات والإبتكارات، وأشار في كتابه ثورة الأمم The wealth of nation إلى أهمية التكنولوجيا الحديثة في تطور ونمو الإقتصاد وإلى أهمية العمل وأن قيمة السلعة تقاس بما بذل في إنتاجها من ساعات عمل عن طريق وسائل تكنولوجية، وتعرض سميث في كتابه إلى دور الإختراعات الميكانيكية في تطور الإقتصاد وأن إكتساب المهارات والخبرات تعد أحد أشكال الإستثمار.

كذلك نجد أن ديفيد ريكاردوا وجون ستيوارت ميل في إطار حديثهم عن تفسير التبادل التجاري بين الدول ، أشار إلى التفوق الفني ودوره في تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع بها بميزة نسبية ، وتناول ريكاردوا دور التراكم الرأسمالي في الدولة وذلك في نمو الإختراعات و الإبتكارات والتي تعمل بدورها على خلق سلع جديدة للتصدير، أما جون ستيوارت ميل فقد ركز على دور المعرفة وكونها أحد العوامل الهامة في زيادة الإنتاجية ،فقد أوضح أن هناك علاقة بين مستوى الإنتاج وتراكم رأس المال وزيادة خصوبة الأرض وأن استعمال المبتكرات والإختراعات يعمل على توفير العمل[1]

كذلك اهتم كارل ماركس Carl mark توضيح العلاقة بين العلم والإنتاج واعتبر أن التكنولوجيا تلعب دورا هاما وهي مرحلة وسط بين العلم والإنتاج واعتمد تحليله على ركيزتين:[2]

- العلم بالمعنى الواسع والذي يمكن في التقدم التكنولوجي بماله من تأثير على الإقتصاد والسياسة
- هناك أهمية كبيرة للفن الإنتاجي حيث أنه يفسر المناخ الإجتماعي والسياسي والفكري

أما الاقتصادي كينز فقد إعتبر العلم أحد مقومات التقدم الاقتصادي.

---

[1]) سامح مهني منيسي، المتغيرات المؤثرة على الإستثمار المحلي والإقليمي لصناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر في ظل آليات السوق الدولية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة,2005، ص10

[2]) عقيلة عز الدين: أثر الاستثمارات ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة,1990,ص72.

الفرع الثاني: التكنولوجيا لدى النيوكلاسيك

يعتبر الإقتصادي سولو من أهم المفكرين الإقتصاديين الذين تعرضوا بالبحث لأهمية عنصر التكنولوجيا في دالة الإنتاج، فقد استخدم في التحليل الذي قام به دالة إنتاج كوب دوكلاس وهذه الدالة أعطت دورا كبيرا لعنصر التكنولوجيا في العملية الإنتاجية [1].

وتناول الإقتصادي شومبيتر دور الإختراعات و الإبتكارات في التنمية الإقتصادية حيث أبرز مظاهر القدرة على الإختراع والإبتكار ويشير شومبيتر إلى أن الأنظمة الإبتكارية ترتبط بالمنشآت الكبيرة لقدرتها على تمويل البحوث والتطوير وما يتوافر لديها من رصد متراكم من المعرفة والعلماء والباحثين والتي هي من مصادر الحصول على الإبتكارات التي تؤدي إلى تطور اقتصادي وإجتماعي يتحقق نتيجة لانتشار نتائج الابتكار من صناعة لأخرى ومن قطاع إلى آخر داخل الاقتصاد القومي كما ميز شومبيتر ما بين الاختراع و الابتكار حيث أشار إلى أن الاختراع هو إكتشاف الطرق والأساليب الفنية الجديدة في حين أن الإبتكار هو التطبيق العلمي للاختراع في مجال الإنتاج[2]

أما الاقتصادي السويدي برتل أولين فقد صاغ أفكار الاقتصادي هكشر لتفسير المزايا النسبية حيث افترض أن اختلاف النسب التي تتوافر بها عناصر الإنتاج يؤدي إلى إختلاف النفقات النسبية والأسعار النسبية للسلعة الواحدة بين الدول الأمر الذي يمكن الدولة من استيراد السلعة من الخارج بنفقة أقل مما لو تم إنتاجها محليا[3]

أي أن هذه النظرية تقوم على إفتراض أن قيام التجارة الدولية يرجع بصفة أساسية إلى الإختلاف في مدى وفرة عناصر الإنتاج، وافترضت نظرية هكشر أولين نسب عناصر الإنتاج أن التكنولوجيا معروفة وفي متناول المنتجين لكن يؤخذ على هذه النظرية فشلها في اعتبار التكنولوجيا عاملا مشجعا لقيام التجارة الخارجية.

الفرع الثالث: التكنولوجيا لدى الاتجاهات الحديثة

هذه الاتجاهات تتمثل في النظرية التكنولوجية وتفسر النظرية التكنولوجية التغيرات التي تحدث في التخصص وتقسيم العمل الدولي، وتفسر هذه النظرية نمط التجارة الخارجية التي تنشأ بين الدول في ذلك النوع من المنتجات الذي يعتبر نتيجة مباشرة للتغيرات التكنولوجية، وتتكون النظرية التكنولوجية من النماذج التالية[4]:

- نموذج اقتصاديات الحجم
- نموذج الفجوة التكنولوجية.
- نموذج دورة حياة المنتج.

---

[1]) المرجع نفسه ص67
[2]) سامح فهمي منيسي مرجع سبق ذكره ص11
[3]) سامي عفيفي: دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة,1989، ص20
[4]) سامح فهمي منيسي، مرجع سبق ذكره ص12

وملخص ذلك أن الدول الصناعية الكبرى الرائدة في مجال الابتكارات والاختراعات تصبح لديها ميزة نسبية في تلك الصناعات التي تنتشر بمعدل مرتفع من الإبتكار بصرف النظر عن كون هذه الصناعات كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال.

المطلب الثالث: مراحل التطور التكنولوجي

لقد أثر التطور التكنولوجي في مختلف مناحي الحياة، هذا التطور كان سببا في التغير التكنولوجي الذي هو ثمرة الإكتشافات والإختراعات، والتطور التكنولوجي هو عنصر ركيزي في أدبيات النمو الاقتصادي الذي هو إشارة إلى الزيادة الكمية والنوعية التي هي نتيجة التحسن المتسارع لفنون الإنتاج وتدني .... تدريجيا وكل هذا بفضل التغيرات التكنولوجية

"فقد كان لتأثير التكنولوجيا في زيادة الإنتاجية أكبر في بنية النظام الإقتصادي الحديث ومن الممكن معرفة الفرق من الاقتصاد الأمريكي في عام 1800 وبينه في عام 1970 من النظر على الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا فتلك خصائص معينة وتحتاج إلى نشاط إقتصادي يتم تنظيمه بطرق محددة ومختلفة "[1]

وأن ديناميكية التغير التكنولوجي المرتكزة على المعرفة التكنولوجية والعلمية تؤدي إلى توسيع نطاق التطور التكنولوجي الذي ينعكس على ازدياد نطاق المنتجات المتاحة وعمليات الإنتاج وهو ما يؤدي إلى القدرة على التوسع الاقتصادي

والتطور التكنولوجي مر عبر عدة ثورات تورات التي أثرت على طرق التصنيع والانتقال والاتصالات كما أثرت على المجتمعات

المطلب الرابع: الدور الاقتصادي للتكنولوجيا

تلعب التكنولوجيا دورا اقتصاديا حيويا والدليل على ذلك تباع الدول المتقدمة نحو تطبيقها وإحتكار استغلالها والاستفادة من تراخيص استغلالها واختزان المعلومات العلمية والتطبيقية أصبح يفوق أهمية تراكم رأس المال المادي وما أثبت ذلك هو نظريات التبادل الدولي التي إهتمت بالتكنولوجيا (النظرية التكنولوجية) بنماذجها الثلاث (نموذج الفجوة التكنولوجية، نموذج دورة حياة المنتج و نموذج اقتصاديات الحجم) بعد إهمال النظريات السابقة للدور الاقتصادي للتكنولوجيا وعاملها الفارق في مجال التبادل الدولي أي بعد تقسيم رأس المال إلى مادي وذهني ،هذا الأخير قابل للتجسيد وجعل مخرجاته من السلع وإستخدام الأساليب الأفضل ،له مقدار أعظم أهمي من اهمية تراكم رأس المال.

"وقد كتب شموكلر schmokler في مؤلفه التنمية الاقتصادية أن العديد من الدراسات أثبتت أن تراكم رأس المال الذهني له مقدار أعظم من تراكم رأس المال المادي، وهذا الأمر يعلل إرتفاع إنتاجية العامل في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، وجاءت مؤشرات الاقتصاد الأمريكي في المؤلفات والدراسات المتخصصة في هذا المجال تؤكد أن نسبة 87.5 % من زيادة إنتاجية شخص

[1]) نبيل كروس وآخرون: مستقبل يصنعه الأنسان قراءات في المجتمع التكنولوجي والتصميم ترجمة وليد سعادة، وزارة الثقافة، سوريا,1996,ص97

في كل ساعة في الفترة الزمنية الواقعة بين عام (1909-1949) ينسب إلى التقدم الفني الذي شهدته الولايات المتحدة في هذه الفترة "[1]

وإمتلاك التكنولوجيا ترفع من حجم المستويات التقنية ومدى ارتباط ذلك بالتقييم الدولي للعمل، وبالتالي الإستفادة من مكاسب التبادل الدولي ومختلف الآثار الإيجابية لامتلاك التكنولوجيا وعملية نقل التكنولوجيا، كل هذا أدى إلى انقسام دول العالم إلى قسمين وذلك بفعل لعب التكنولوجيا دور المحدد للعلاقات الدولية هاذين القسمين أو الفريقين الرئيسيين هما:[2]

الأول: يضم الدول المتقدمة تقنيا والتي تثور لديها الحاجة أو مشروعاتها إلى نقل ما تتوصل إليه من ابتكارات في المجال التقني إلى غيرها من الدول وهي تشمل المقال الأول والرئيسي الدول الرأسمالية المتقدمة وبصفة ثانوية المعسكر الاشتراكي سابقا

الثاني: يضم الدول المتخلفة تقنيا، ويعرفها البعض بأنها تلك الدول التي لا تملك الوسائل التقنية التي تسمح لها بتأسيس مشروعاتها فيما تعتمد على قدراتها التقنية الذاتية ويضاف في ذلك افتقارها لجهاز فعال للبحث والتطوير ويشمل هذا الفريق جل دول العالم الثالث أي الدول المتخلفة أو كما يرغب البعض تسميتها بالدول النامية

وهنا نشير إلى دور وأهمية أنشطة البحث والتطوير R&D في إمتلاك الميزة التنافسية على جميع الأصعدة، وواقع الحال يشير إلى إختلاف التطبيق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

" ويقصد بأنشطة البحوث والتطوير على أنها عملية البحث في المعارف العلمية المختلفة والعمل على تطوير نتائج البحث لاستخدامها في توليد منتجات جديدة أو تطبيق أساليب إنتاجية جديدة بما تخدم الأهداف التجارية المختلفة وتشمل العملية إكتشاف واستخدام مواد أولية أو وسيطية لم تكن معروفة من قبل وتطوير السلع والمنتجات ووسائل التسويق الخاصة بها، كما يمكن أن تشمل إعادة تنظيم الأنشطة الاقتصادية داخل المؤسسات أو ابتكار مؤسسات تنظيمية جديدة "[3]

وتختلف اهتمامات الدول بالتكنولوجيا وذلك حسب الإمكانيات والسياسات فالدول المتقدمة تهتم بعملية التقدم التكنولوجي عن طريق مجموعة من السياسات والهدف هو الزيادة التكنولوجية وذلك عن طريق الاستثمارات في الرأس المال البشري والاهتمام بأنشطة البحث والتطوير في كافة المجالات والجدول التالي يشرح عملية الاختلاف بين الدول في مجال اهتمام بالتقدم التكنولوجي

[1]) محمد الكيلاني، عقود التجارة الدولية في مجال نقل التكنولوجيا، دار الفكر الغربي، مصر, 1995، ص19
[2]) هاني محمد دويدار: نطاق احتكار المعرفة التكنولوجية بواسطة السرية، دار الجامعة، مصر1996، ص18
[3]) محمد أبو العود: الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، المعهد الغربي للتخطيط، الكويت,2010، ص5

جدول(1-1): اختلاف آليات التقدم التكنولوجي داخل كل من الدول النامية والمتقدمة

عناصر المقارنة	الدول المتقدمة	الدول النامية
أسباب السعي إلى تحقيق التقدم التكنولوجي	تحقيق الزيادة التكنولوجية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي	تلبية الاحتياجات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي داخل الدولة
سبل تحقيق التقدم التكنولوجي	القيام بالابتكارات التكنولوجية وأنشطة البحث والتطوير في الحسابات العلمية والتطبيقية معا	عن طريق نقل أو تقليد التكنولوجيا الواردة من الدول المتقدمة وتوظيفها داخل الدولة
مصادر التقدم التكنولوجي بالدول	الشركات والمؤسسات الكبرى التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير المخلفة	المؤسسات والشركات القادرة على استيراد أو تقليد التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة
توافر المواد اللازمة لتحقيق التقدم التكنولوجي	ارتفاع حجم الموارد المادية والبشرية التي تواجهها الدولة لتحقيق التقدم التكنولوجي	انخفاض حجم الموارد المادية والبشرية اللازمة لتحقيق التقدم التكنولوجي وارتباطها بالوضع الاقتصادي والسياسات المتبعة داخل الدولة
بيئة العمل المؤثرة على التقدم التكنولوجي	تتوافر نظم قوية لتنظيم وتسيير عملية الابتكارات التكنولوجية	تفتقر معظمها إلى النظم والمؤسسات المحفزة للابتكار

المصدر: محمد سيد أبو السعود، مرجع سابق ص5

من خلال هذا الجدول يتم تأكيد الاختلافات الموجودة بين الدول النامية سواء من خلال الأسباب والتي هي الأهداف في نفس الوقت وتتضح أيضا اختلاف الآليات والأدوات لتحقيق التقدم التكنولوجي وهذا من خلال كذلك المصادر الداعمة لهاته العملية ونقصد بذلك المؤسسات والشركات من مدى تخصيص الموارد المالية اللازمة لتحقيق الأهداف ولا نغفل أيضا عن دور الإطار التشريعي والتنظيمي في تسهيل عملية التقدم وهذا كله في إطار بيئة ملائمة ومناسبة لرفع النمو الاقتصادي

المطلب الخامس: خصائص التكنولوجيا ومكوناتها

تتسم التكنولوجيا بمجموعة من الخصائص تجعل من عملية اكتسابها ذات فوائد إيجابية على الفرد والدولة على السواء، هذه الخصائص وإن كانت عامة فهي ذات إمكانية الإسقاط على مختلف الأنواع المتفرعة من التكنولوجيا وقد حددت هذه الخصائص من طرف العديد من الخبراء والمهتمين بالجانب التقني ففي موسوعة ويكيبيديا المهتمة بالعديد من المواضيع سردت هذه الخصائص إلى ما يلي:

1- التكنولوجيا علم مستقل له أصوله وأهدافه ونظرياته.

2- التكنولوجيا علم تطبيقي يسمى لتطبيق المعرفة.

3- التكنولوجيا عملية تمس حياة الناس.

4- التكنولوجيا عملية تشمل مدخلات وعمليات ومخرجات.

5- التكنولوجيا عملية ديناميكية أي أنها حالة من التفاعل النشط المستمر بين المكونات

6- التكنولوجيا عملية شاملة لجميع العمليات الخاصة بالتصميم والتطوير والإدارة

7- التكنولوجيا عملية نظامية تعني المنظومات ومخرجاتها نظم كاملة أي أنها نظام من نظام

8- التكنولوجيا هادفة تهدف للوصول إلى حل المشكلات.

9- التكنولوجيا متطورة ذاتيا تستمر دائما في عمليات المراجعة التعديل والتحسين

فمن خلال هذا السرد يتبين أن التكنولوجيا تنقسم بين العلم والنظري والعلمي والتطبيقي وله أهدافه وأهدافه وآثره من خلال الأثر على الحياة البشرية وكافة الكائنات ومن خلال الآلية اعتمادها على المدخلات وسيرورة النظام ثم الخروج بمخرجات لتلبية الحاجيات والرغبات وأن العملية والآلية ذات ديناميكية وحيوية وتحدد من خلال العلاقة بين المكونات و استمرار هذه العلاقة ، والأهم من ظل كل عملية الشمولية من خلال مهام التصميم والتطوير الإداري التي تحقق لها الأهداف من خلال الانتظام من أجل الوصول إلى حل للمشكلات بمختلف مستوياتها ومظاهرها، وما يضمن عملية استمراريتها التطور ذاتيا بفعل نشاطها داعمة ما تم ذكره سابقا هو تراكم ومحصلة لمكونات تعمل على شكل الترابط والتنسيق الموجود لآلية التكنولوجيا وتحقيق الأهداف المرجوة من استعمالها.

و مكونات التكنولوجيا تحدد المجال الذي من عملية نقل التكنولوجيا ذات أثر ايجابي من خلال التأكد من إمكانية التوفر والتوافر المستديم لها ،ولذلك فإن الإخلال أو التنقص من أحدها يجعل من العملية التكنولوجية منقوصة الأركان مما ينعكس سلبا على النتاج والغايات المنتظرة من إقامتها أما من حيث الأشكال " فتنقسم التكنولوجيا عادة إلى تكنولوجيا تقليدية وتكنولوجيا متقدمة مستندة إلى العلوم الحديثة ، وتشمل التكنولوجيا التقليدية الصناعات الكيمائية و صناعات الحديد والصلب والصناعات البتروكيميائية و الصناعات النسيجية...إلخ، أما التكنولوجيا المتقدمة المستندة إلى العلوم الحديثة فنشمل تكنولوجيا المواد الجديدة بما فيها ذلك المواصلات الفائقة بدرجات الحرارة العالية وتكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة والتصاميم المعتمدة على الحاسوب وتطبيقاتها في الصناعات المختلفة وتكنولوجيا الروبوت و تكنولوجيا الليزر والألياف البصرية وتكنولوجيا الفضاء و التكنولوجيا الحياتية وتكنولوجيا الاتصالات "[1] ومن أهم التكنولوجيا التي أصبحت أكثر ارتباطا بحياة البشرية هي تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي انعكست على جميع الأصعدة والمجالات.

[1]) محمد أبو العود، مرجع سبق ذكره، ص3

المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

يشهد العالم اليوم من التطورات التكنولوجية وقد تزامنت هذه التطورات مع حدوث تطور في عدد من المجالات وكذلك على النحو التالي:[1]

- تطور في مجال المعلومات والمعرفة وظهور تخصصات جديدة مرتبطة بهذا المجال
- تطور في وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيا الاتصالات الحديثة التي بدأت بالاتصالات السلكية مرورا بالتلفزيون والنصوص المتلفزة وانتهت بالأقمار الصناعية والألياف البصرية.
- تطور في صناعة الحاسبات الالكترونية وانتشارها على نطاق واسع في معظم قطاعات الاقتصاد القومي.

فالمعلومات وتبادل المعلومات وانتقالها هو مرتبط بوجود البشرية ولا غنى للحياة عنها وهي أزلية منذ ظهور الإنسان، فالسلوك والإدراك والتعامل هو المترجم لها، وهي تنطلق من حقائق التي بدورها هي " مجموعة من الأشياء تبينت صدفة عن طريق الملاحظة بقدر ما تسمح به القدرة الإنسانية "[2] ،وهاته الحقائق تؤدي إلى بناء معطيات أو بيانات التي هي "أجزاء غير منتظمة من المعلومات التي تم استقاؤها من مصادر أولية مثل أجهزة القياس، الأشخاص...الخ، ومن مصادر ثانوية كالتقارير .....إلخ تم الحصول عليها "[3]

إذن فالمعلومات تنطلق من حقائق مما تؤدي إلى أشياء معطيات وبيانات شكل بذلك الأساس لتوليد المعلومات، كذلك يؤدي إلى تكوين معرفة وعلم.

كما أن المعرفة نشير إلى أنها "الإمكانيات والقدرات التي يتمتع بها شخص ما تحليل وتتبع المعلومات، رسم الاستراتيجيات، وضع الخطط وإيجاد الحلول للمشاكل المطروحة، أي قدرات تحليلية، قدرة استنتاجية، قدرة التحاور، الإشراف، الاستقلالية، قدرة القيام ببعض الأشياء بصورة تلقائية وعفوية "[4]

كل هذه المقومات التي توفرها المعرفة تؤدي إلى بناء بيئة مناسبة تساعد على بناء مجتمع المعرفة والمعلومات التي تؤدي إلى تطور المجتمع، فالمعلومات "هي البينات التي تمت معالجتها بطريقة هادفة لتكون أساس لإتخاذ القرارات فهي وليدة البيانات التي تم جمعها عن موضوع معين وإذا ما تم إعادة تنظيمها وترتيبها ومعالجتها بشكل صحيح ومنظم ستعمل على تغيير أو تعديل الحالة المعرفية للإنسان وبالتالي سوف تؤثر في عملية اتخاذ القرار سواء بالنسبة للأفراد أو المنظمات أو المجتمعات"[5]

---

[1]) محمود علم الدين، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال: التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، 1996- ص2

[2]) محمد الصيرفي: إدارة التكنولوجيا المعلومات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية,2009، ص267

[3]) Jean brilmon les Meilleur pratique de Management,Dunid,Paris,2003,p444 ،

[4]) Dominique Foray: l'économie de la connaissance 3e Edition, la décomente,paris,2004 ,p09

[5]) جعفر الجاسم، تكنولوجيا المعلومات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن,2005، ص11

فالمعلومات مرتبطة بالبينات ومرتبطة بالمعرفة وهي شيء غير ملموس في البداية يتم بعد ذلك في بعض الحالات قياسها، ومن أجل تفعليها تم الاستعانة وتبع التكنولوجيا بها لتنشأ لدينا تكنولوجيا المعلومات التي تستعين بوسائل الاتصال لتنشأ في الأخير مركب يدعى تكنولوجيا المعلومات والاتصال

المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تعددت التعاريف المتناولة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث هذا التعدد يرجع إلى الأخذ بعين الاعتبار عدة عناصر، كدور العنصر البشري، وطبيعة الوسائل المستخدمة في عملية الاتصال وكذلك حسب الحقب الزمنية فبعدما كانت حديثة أصبحت تقليدية في فترة من الفترات

وتعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها "مجموعة التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخص أو التنظيمي والتي تم من خلالها جمع المعلومات أو البيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة أو المرسومة أو المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية (من خلال الحسابات الالكترونية) ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات ثم استرجاعها في الوقت المناسب ثم عملية نشر هذه المواد والاتصالات أو الرسائل أو المضامين مسموعة أو مسموعة مرئية أو مطبوعة أو رقمية ، ونقلها من مكان إلى آخر ومبادلتها، وقد تكون تلك التقنية للدولة آلية أو إلكترونية أو كهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصال والمجالات التي يشملها هذا التطور "[1] بهذا التعريف يتم التركيز على الدور الإعلامي لوسائل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال المفهوم لدى عامة المستخدمين ،والاستفادة المباشرة والبسيطة في مخرجاتها للمنظومة الاتصالية ذات الأبعاد الجماهيرية والشعبوية.

وهناك تعريف آخر للصندوق النقد الدولي "يشير إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها تتضمن الحاسبات الآلية والبرامج والأجهزة ومعدات الاتصال عن بعد وأنها مزيج من الصناعات المرتبطة وهي صناعة المكونات المادية للحاسب الآلي وصناعة البرامج الجاهزة وصناعة الخدمات مثل خدمات الشبكات وصيانة الأجهزة المادية "[2]

وهذا التعريف الذي يرتكز على الأجهزة التي تشملها تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومختلف المركبات التي تدخل في العملية المعرفية وامتداد هذه العملية إلى الجانب الخدماتي ومن الاستفادة الاقتصادية من ذلك.

أما التعريف التالي والذي يشير إلى أنها "تلك الأدوات التي تستخدم لبناء نظم المعلومات التي تساعد الإدارة علة استخدام المعلومات التي تدعم احتياجاتها في اتخاذ القرارات، وللقيام بمختلف العمليات التشغيلية في المؤسسة وتتضمن هذه التكنولوجيا البرامج الفنية والبرامج الجاهزة وقواعد البيانات وشبكات الربط بين العديد من الحواسيب أو العناصر الأخرى ذات العلاقة "[3]

---

[1]) محي محمد مسعي، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، جامعة ورقلة,09 مارس2005، ,ص26

[2]) عبد الله فرغلي موسى، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والالكتروني، ط1، ايترال للطباعة والنشر والتوزيع، مصر,2008، ص25

[3]) الهادي بوقلقول رضوان سوامس، الأداء التنظيمي المتميز في ظل الإدارة الالكترونية ,المؤتمر الدولي, جامعة ورقلة,2005,ص2

الإشارة هنا إلى دور هذه التكنولوجيا واستخداماتها في الجانب الإداري والمنظماتي.

وتعريف المنافي إلى مجموعة التعريفات السابقة والذي يعتبر "تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي التكنولوجيا المبنية على الالكترونيات والتي يمكن أن تستخدم في جمع وتخزين ومعالجة ووضع هذه المعلومات في حزم متكاملة ومن تم الوصول إلى المعرفة وتطبيق النظم التكنولوجية الحديثة في معالجة المعلومات وتخزينها واسترجاعها بسرعة ودقة وكفاءة ومن اهم هذه النظم التكنولوجية: تكنولوجيا تفصيل البيانات، تكنولوجيا الاتصال عن بعد، تكنولوجيا الحاسبات الآلية، البرامج الجاهزة "[1]

وفي هذا المجال يتم التركيز على آلية سير هذه التكنولوجيا وعملية الرقمية الخاصة بها ومختلف الأنشطة التي تقوم بها.

وكل مما سبق من التعريفات يمكن وصف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنها نموذج تقني – اقتصادي جديد، مؤثر على تسيير ومراقبة أنظمة الإنتاج والخدمات، هذه الأخيرة في كل اقتصاد تستند إلى مجموعة مترابطة من الإبداعات الهامة في الحواسيب والبرمجيات، وأنظمة المراقبة، الاتصال البعيد...الخ، مما نتج عنها تخفيض في تكاليف تخزين المعالجة، المبادلة وبث المعلومات والأنباء.

ولا يمكن إغفال الفرعين الأساسيين اللذان ترتكز عليهما تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهما:[2]

- تشغيل المعلومات: ويشمل هذا الفرع الوظائف التي تتناول المعالجة والتوزيع الآلي للمعلومات وتعتبر الأساس في إنجاز عمليات التشغيل في المؤسسات وتدعيم قدرة الإدارة على إتخاذ القرارات ويتمثل المحور المركزي لهذا الفرع في تطبيقات الإعلام الآلي في أشكاله المختلفة.
- نقل وإيصال المعلومات: يمثل هذا النوع عملية نقل وإيصال المعلومات التي تم تشغيلها بين المواقع المتباعدة للحواسيب ووحداتها الطرفية البعيدة وذلك باستخدام تسهيلات الاتصال عن بعد.

المطلب الثاني: المراحل الأساسية لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال

شهدت تكنولوجيا المعلومات والاتصال تطورات عبر حقب تاريخية عديدة هذه التطورات كانت بفعل انعكاسات الثورة المعلوماتية والتكنولوجية على وسائل الاتصالات وانتقال المعلومات، فالمتفحص لهذه المراحل يدرك عدم ارتباطها الكبير بالحواسيب والوسائل المعلوماتية الحديثة، لأن مصطلح المعلوماتية والاتصالات ليس حديث العهد بل هو قديم حيث استخدمت وسائل عديدة تتجاوب ومقتضيات كل مرحلة لكن ما هو مؤكد أن هذه التكنولوجيا مترابطة فيما بينها، وقد مرت بخمسة مراحل أساسية نوجزها كما يلي:[3]

---

[1]) عبد الله فرغلي موسى، مرجع سبق ذكره، ص26

[2]) الهادي بوقلقول، رضوان سوامس، مرجع سبق ذكره ص2

[3]) ايمان نوفل السامرائي، هيثم محمد الزغبي، نظم المعلومات الإدارية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن,2004,ص118

1- مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الأولى: وتتمثل في اختراع الكتابة ومعرفة الإنسان لها مثل الكتابة المسمارية ثم الكتابة السومرية ثم الكتابة التقريرية وحتى ظهور الحروف، والتي عملت على إنها عهد المعلومات الشخصية التي تنتهي بوفاة الإنسان أو ضعف قدراته الذهنية

2- ثورة المعلومات والاتصالات الثانية: والتي تشمل ظهور الطباعة بأنواعها المختلفة وتطورها والتي ساعدت على نشر المعلومات واتصالاتها عن طريق كثرة المطبوعات وزيادة نشرها عبر مواقع جغرافية أكثر اتساع.

3- ثورة المعلومات والاتصالات الثالثة: تتمثل بظهور مختلف أنواع وأشكال مصادر المعلومات المسموعة المرئية، الهاتف، المذياع، التلفاز، الأقراص، الأشرطة الصوتية، واللاسلكي إلى جانب المصادر المطبوعة الورقية، هذه المصادر وسعت في نقل المعلومات وزيادة حركة الاتصالات.

4- ثورة المعلومات والاتصالات الرابعة: وتتمثل باختراع الحاسوب وتطور مراحله وأجياله المختلفة مع كافة مميزاته وفوائده وآثره الايجابية على حركة تنقل المعلومات عبر وسائل اتصال ارتبطت بالحواسيب.

5- ثورة المعلومات والاتصالات الخامسة: تتمثل في التزاوج والترابط ما بين تكنولوجيا الحواسيب المتطورة وتكنولوجيا الاتصالات المختلفة الأنواع والاتجاهات التي حققت إمكانية تناقل كميات هائلة من البيانات والمعلومات وعبر مسافات جغرافية هائلة بسرعة فائقة وبغض النظر عن الزمان والمكان وصولا إلى الشبكات والمعلومات وفي قمتها شبكة الانترنت

المطلب الثالث: روافد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن الفصل بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يمكن أن يحدث لأن تكنولوجيا المعلومات المتضمنة تكنولوجيا الاتصالات وهي كل متكامل، ويصب في تكنولوجيا المعلومات والاتصال عدة مكونات تكنولوجية وهي كمايلي:

- تكنولوجيا عتاد الكمبيوتر: منذ ظهور الكمبيوتر عام 1948 اتخذ تطوره مسارا من عدة نقلات نوعية يرمز لها بالأجيال الأربعة (الجيل الأول 1948، الجيل الثاني 1958، الجيل الثالث 1964، الجيل الرابع 1972) والتي كانت الفيصل فيما هو التغير الذي طرأ على العنصر المادي المستخدم في بناء وحدة المعالجة المركزية والذاكرة.
- التحكم الأوتوماتيكي: من خلال المعلومات تحدد الأهداف التي يجب على النظام التحكم التلقائي تحقيقها وعن طريق وسائل معينة يتم تحويل هذه الأهداف إلى معلومات تغدي عناصر التحكم التي تقوم بدورها بضبط آليات النظام المتحكم فيه بالقدر المناسب للأهداف الموضوعة
- تكنولوجيا الاتصالات: يتجاوز دور تكنولوجيا الاتصالات كونها عنصرا مكملا لتكنولوجيا الكمبيوتر إلى دور الشريك الكامل، وهي مصدر " الشفافية المعرفية "[1] والتي جعلتنا لا نشعر بالفرق بين من يجاورنا ومن له القدرة أن يجاورنا عبر آلاف أو ملايين الأميال، وكذلك غير الاتصالات وجد العالم، وما نسمعه حاليا من الكونية والعالمية ما هو ..... من آثارها العديدة

[1]) نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، العدد 184، الكويت,1994، ص.ص 71-122

- البرمجيات:
- هندسة البرمجيات:

بصورة عامة يمكن القول إن الروافد الثلاثة الأولى تمثل الشق المادي (Hard ware) في حين الروافد الثلاثة الأخيرة الشق الذهني (Soft ware)

المطلب الرابع: أسباب زيادة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصال

إن العالم اليوم أضح كالقرية الصغيرة ولا مكان فيه للانعزال، وقد تسارعت الدول إلى زيادة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات الاتصال آملا منها اللحاق بركب العولمة والتقدم، وأكثر الدول افتقارا لها هي غالبية الدول النامية والدول المتخلفة، ويمكن إرجاع الدور المهم الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمع الحديث إلى عدة أسباب رئيسية يمكن تلخيصها كالتالي:[1]

1- تحول الاقتصاد إلى العالمية ووجود علاقة متبادلة بينهما وبين إستخدام شبكات المعلومات
2- تعتمد عملية إتخاذ القرار في الوقت لحاضر على المعلومات المتوفرة من داخل المنشأة بالإضافة إلى المعلومات من خارج النشأة من هذا المنطلق يبرز دور الاتصالات وشبكات المعلومات
3- تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تقليل حركة الأفراد وذلك عن طريق الاعتماد على الوسائل الحديثة في الاتصالات مثل البريد الإلكتروني والفاكس وعقد المؤتمرات عن بعد وذلك من أجل توفير الطاقة وتخفيض التكاليف لمؤسسات الأعمال...
4- أدى التطور السريع في المجالات الخدمية مثل السياحة والنقل والخدمات المالية والصحية إلى الحاجة إلى إقامة حلقات ربط وشبكات معلومات قادرة على دمج هذه الخدمات معا مثل حجز تذاكر الطائرات مع الفنادق.
5- عملت تكنولوجيا المعلومات والاتصال على سيولة الربط بين مواقع الإنتاج المختلفة بعضها مع بعض وذلك عن طريق ربطها بمركز معلومات السيطرة.
6- ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل على ملاحظة وتحليل الكثير من الظواهر الكونية مثل تغيير مناخ الكرة الأرضية وظاهرة الاحتباس الحراري وتأثير طبقة الأوزون ومراقبة حركات المد والجزر بالمحيطات، وذلك من خلال محطات المراقبة والاتصال تنتشر على مستوى العديد من دول العالم مع ربط هذه المحطات بمراكز البحوث ذات الصلة
7- عملت تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال شبكات المعلومات وشبكة الانترنت إلى توفير خدمات المعلومات إلى المستهلكين في المنازل مثل خدمات التسوق وحجز تذاكر السفر وخدمات البنوك

[1]) نفس المرجع السابق، ص100

المطلب الخامس: الآثار الاقتصادية لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال

يترتب على عملية تكنولوجيا المعلومات والاتصال عدة آثار اقتصادية يمكن إجمالها في النقاط التالية:[1]

1- أثر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الشركات الخاصة والمتعددة الجنسية: ساعد تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تحقيق مرونة أكبر في انتقال خدمات المعلومات بين الشركات متعددة الجنسيات، حيث يسمح هذا التطور لهذه الشركات الاستفادة من غياب القيود المكانية.

2- أثر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال على التكامل الإقليمي بين الدول: أدى التطور الحادث في شبكات المعلومات والاتصالات والتي تعتبر من مكونات رأس المال المعلوماتي إلى اتساع إمكانية انتقال رأس المال المعلوماتي من خلال هذه الشبكات، مما يؤدي إلى الانعكاس على النمو الاقتصادي الإقليمي وتطوره

3- اثر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الإنتاج: تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا هاما في قطاع الصناعة في العديد من دول العالم، حيث يؤدي تطبيق واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى زيادة الإنتاج ونمو الإنتاجية.

4- أثر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إمكانية تحقيق تكامل عالمي لأسواق رأس المال: تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل على وضع ضوابط وإجراءات أكثر مرونة لضمان أسباب حركة رأس المال على المستوى العالمي.

فمن خلال هذه الآثار والتي تؤدي إلى جملة من التغيرات على المؤشرات الاقتصادية الدولية، تتسابق الدول في الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة في المجال الاقتصادي حيث تم استخدامها الآن في مختلف المجالات والأنشطة في أي اقتصاد، حيث تستخدم على سبيل المثال في قطاع المال، وقطاع الصنيع وقطاع النقل والمواصلات...الخ

والجدول الموالي يوضح أمثلة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجالات المختلفة للإنتاج والخدمات والبحوث والتطوير في معظم القطاعات الإنتاجية والخدمية

[1]) محي محمد مسعي: ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية,1999,ص18

جدول(1- 1): تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

مجال التطبيق	أمثلة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال	الأهداف الرئيسية من وراء التطبيق
قطاع المال والاقتصاد	ميكنة أعمال البنوك	تحسين الخدمة سرعة ضبط الحسابات، مساعدة الرقابة المالية
	تحويل الأموال إلكترونيا	سرعة الخدمة، تقليل العمل الورقي للعمليات بين البنوك
	إقامة النماذج الاقتصادية	تحليل أداء النظم الاقتصادية وتقييم الاستراتيجيات
	إدارة الاستثمارات	تعظيم عائد الاستثمارات، تحليل المخاطر
	نظم معلومات الأسواق المالية	فورية بث المعلومات للمتعاملين استخراج إحصائيات السلال الزمنية لتغيير أسعار الأسهم والسندات والمؤشرات الاقتصادية الأخرى
قطاع التصنيع	ميكنة المصانع التصميم بمساعدة الكمبيوتر	تقليل لكلفة الإنتاج، تحقيق دقة ومرونة أعلى سرعة التعديل وتعدد تجارب التصميم وتوفير الجهد ما بعد التصميم من خلال قيام النظام الآلي بتحديد قائمة المكونات والمواد الداخلة فيه
قطاع الغذاء والتغذية	إدارة المزارع والصوبات إدارة موارد الري تطبيقات الهندسة الوراثية في تنمية الثروة الحيوانية	زيادة غلة الارض وتحديد أنسب الطرق لاستغلال المخصبات ومقاومة الآفات وتقليل فاقد الغلال، تقليل نافد المياه تعظيم إنتاج البروتين الحيواني واستحداث فصائل جديدة
قطاع النقل	نظم الحجز المركزي	تحسين خدمات الحجز على الطائرات

والمواصلات		والقطارات وحسن استغلال المقاعد المتاحة
	نماذج إدارة وتخطيط المرور	التحكم في إشارات المرور لتقليل الاختناقات وكذلك الإسهام في تخطيط المدن والميادين
	السنترالات والشبكات الرقمية	تحسين الخدمة وتعليل الأعطال وزيادة سعة قنوات الاتصال
قطاع التعدين	تحليل المواد وتخليقها	تحليل المباني الجزئية للمواد غير المعروفة وكذلك التخطيط لتوليد المواد العضوية الجديدة
	ترشيد استغلال الطاقة	تقليل الفاقد من الطاقة، استحداث مصادر جديدة

المصدر: نبيل علي، العرب وعصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص183

تتفاوت الدول في استخدام وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهذا حسب الإمكانيات والطاقات المتوفرة ومدى ملائمة البنية التحتية للمعلومات والاتصالات للاستجابة لمتطلبات النمو، وهذا التفاوت خلق فجوة وفروقات بين الدول في مجال الاستفادة من هذه التكنولوجيا اقتصاديا، هذه الفجوة كانت لها عدة انعكاسات على المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول، فالفجوة التكنولوجية والمعرفية أنتجت فجوة رقمية ترتبط بواقع وقدرات الدول في مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المبحث الثالث: الفجوة الرقمية

تتميز تكنولوجيا المعلومات والاتصال بطبيعة التطور والنمو نتيجة أنشطة البحوث والتطوير R&D ،ونجد أن مهد هذه التطورات في الدول المتقدمة صناعيا، وهناك طرف منتج وطرف متلقي ومستقبل لهذه التكنولوجيا، وبالتالي وفي ظل التقدم الكبير في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تشهده العديد من دول العالم، نشأت فجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وهذه الفجوة ليست فجوة في الموارد وإنما فجوة تكنولوجية ومعرفية وذلك بعد الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي، حيث أضحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال تحتل مكانة اقتصادية ولعب دور اقتصادي هامين، هذه الفجوة المعرفية تحديدا الفجوة الرقمية

المطلب الأول: ماهية الفجوة الرقمية

ظهر مصطلح الفجوة الرقمية على مستوى محلي في البداية، فقد كانت نشأته في الو.م.أ في العام 1995 بصدور تقرير وزارة التجارة الأمريكية الشهير" السقوط من فتحات الشبكة " والذي لفت الأنظار إلى الفارق الكبير بين فئات المجتمع الأمريكي في استخدام الكمبيوتر والانترنت بخاصة[1]

الفرع الأول: مفهوم الفجوة الرقمية

تعددت التعاريف التي تشرح ظاهرة الفجوة الرقمية لكن أغلبها يشير إلى دور المعلومات والاتصالات والفوارق الموجودة سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي، فتعرف على أنها " الفجوة التي خلفتها ثورة المعلومات و الاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية وتقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات العالمية (الانترنت) وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب الأعمال حيث انعكس ذلك على تطور التجارة الالكترونية وزيادة الشركات الجديدة التي تؤسس يوميا لممارسة أعمالها عبر الشبكة العالمية وإطلاق المبادلات التجارية اللاسلكية وإقامة الحكومات الالكترونية وتنفيذ المعاملات المصرفية والمالية وإنشاء الشبكات التعليمية والبحثية والصحية والسياحية وغيرها، وتقنين هذه العمليات عبر تطوير التشريعات اللازمة "[2]

ويعرفها الاتحاد الدولي للاتصالات بأنها " الاختلاف بين من يملك ومن لا يملك فرص النفاد أو الوصول إلى المعلومات عبر وسائل وتقنيات الاتصال (الهاتف الثابت والمحمول والحاسوب والانترنت وخدمة الحزم العريضة) وقد تكون الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية أو بين البلدان ضمن المجموعة الواحدة أو في البلد الواحد أي بين الريف والمدينة أو بين السكان بحسب خصائص العمر والجنس والدخل والعرق"[3]

---

[1]) نبيل علي، ونادية حجازي: الفجوة الرقمية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت,2005، ص26

[2]) عماري عمار وآخرون: واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائري، مجلة الباحث، العدد5، جامعة ورقلة,2007، ص124

[3]) ITU.Meseving the information society. the ICT Development Index Geneva ,2010,p40

فالاتحاد الدولي للاتصالات يشير إلى دور البنية التحتية للاتصالات ومدى مساهمتها في بناء مجتمع المعلومات من خلال الأدوات التي تستخدمها وتحتويها وأيضا إلى مستويات الفجوة، ومعلوم دور الاتحاد في قياس مجتمع والمعلومات والقيام بمختلف التحليلات على أساس أنه أهم هيئة دولية تابعة للأمم المتحدة ويضم أكثر من 155 دولة عضو تقدم تقريراتها السنوية لأخصائي الاتحاد وتحليلها باستعمال أحدث الأساليب الإحصائية والكمية.

ويشير تعريف آخر بأن " الفجوة الرقمية هو تعبير يستخدم للدلالة على الهوة بين من يملك قوة ووسائل معلوماتية وبين من لا يملك هذه القدرة المعلوماتية والفجوة الرقمية تعبير عن الفرق بين البلدان التي تتحكم وتستخدم وتنتج المعلومات والبلدان التي لا تستطيع ذلك"[1] وذكر نبيل علي ونادية حجازي في كتابهما الذي يعتبر من المراجع العربية الأولى في هذا المجال أن هناك ثلاثة تعريفات للفجوة الرقمية من حيث مدى تغطيتها لدورة اكتساب المعرفة وهي:[2]

تعريف ضيق: يحصر مفهوم الفجوة الرقمية في النفاد إلى مصادر المعرفة من حيث توفر البنى التحتية اللازمة للحصول على موارد المعلومات والمعرفة بالوسائل الآلية أساسا دون إغفال الوسائل الغير آلية.

تعريف واسع: ويشمل بجانب النفاد إلى مصادر المعرفة استيعابها من خلال النوعية والتعليم والتدريب وتوظيفها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

تعريف أشمل: وهو يغطي النطاق الكامل لدورة اكتساب المعرفة يشمل أيضا توليد المعرفة الجديدة من خلال مؤسسات البحث والتطوير وكذلك في مؤسسات الإنتاج والخدمات.

من التعريفات السابقة الذكر نستخلص أن لها دائرة اهتمام مشتركة وهي أن الفجوة الرقمية تشير إلى تداعيات الاقتصاد الرقمي وسمات مجتمع المعلومات ومجمل الفوارق بين من يملكون هذه المكونات وبين من يفتقدونها.

الفرع الثاني: محتوى الفجوة الرقمية

الفجوة الرقمية تعتبر الفجوة الأم التي تحوي في طياتها العديد من الفجوات، وقد تم تقسيم هذه الفجوات إلى:[3]

- فجوة معرفية أي فارق في تحصيل المعلومات وانتقالها بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- فجوة في التعليم أي الفارق كبير في التعلم وأساليب وطرق وأنشطة البحث العلمي والتطوير بين الدول المتقدمة والدول النامية.

---

[1]) لحمر عباس وبن سعيد محمد: تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي 3 حول تسيير المؤسسات: المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، جامعة بسكرة,13/12 نوفمبر 2005 ص283

[2]) نبيل علي ونادية حجازي، مرجع سبق ذكره، ص26

[3]) شارف عبد القادر ورمضاني لعلا، التحديات العربية لتضييق الفجوة الرقمية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 6، جامعة بشار، الجزائر، ص238

- فجوة في الثقافة أي الفارق كبير في ثقافة المجتمع المتقدم الذي يهتم بالتكنولوجيا وعالم الكمبيوتر والانترنت والاتصالات ويعتبره أداة علم وتعلم وعمل وبين الدول النامية التي تعتبره أداة رفاهية ولعب وتسلية.
- فجوة تكنولوجية أي هو كبيرة بين التقدم التكنولوجي للدول المتقدمة والدول النامية
- فجوة في الاتصالات أي هوة كبيرة بين أسلوب وطرق الاتصالات مع تعددها وكثرتها في الدول المتقدمة عن الدول النامية.
- فجوة في العقل وهي هوة كبيرة بين العقلية للإنسان الغربي الذي يفكر في العلم والعمل والتطوير والبحث والإنسان العربي وعدم الاهتمام بتحصيل العلم والبحث العلمي
- فجوة في الحريات والديمقراطية وهي هوة كبيرة بين حرية التعبير وحرية الرأي والمشاركة في صنع القرار في الدول المتقدمة والدول العربية.
- فجوة في التنظيمات والتشريعات فهناك نقص في البلاد العربية في التشريعات التي تخدم مجتمع المعلومات وتجعلنا مؤهلين لبناء هذا المجتمع.

يمكن القول أن الفجوة الرقمية هي المسافة التي يجب أن تقطعها الدول النامية في محاولة لوصل هذه الفجوة في سباق مع الزمن حيث أن الدول المتقدمة تسعى كل يوم لتقدم تكنولوجي وإلى سبق جديد من المعرفة المعلوماتية

المطلب الثاني: أسباب الفجوة الرقمية

يذكر الكثير من الخبراء في مجال المعلومات والمهتمين بالهوة أو الفجوة الرقمية بين أقطار العالم الأسباب وراء تزايد ...الفجوة وذلك على عدة مستويات، حيث اختلفت أسباب هاته الظاهرة اختلافا واضحا مع اختلاف وجهات نظر المهتمين بها، وكذلك المستويات التي يقوم عليها التحليل بين المستوى العالمي والمستوى الإقليمي والمستوى المحلي وكذلك اختلاف الموضوع المدروس بين الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات ولا ننسى أيضا عامل الاختلافات في الإمكانيات وظرف كل دولة، ومدى توافر المواد المالية والبشرية والمادية.

وعلى الرغم من اتساع نطاق الاختلاف تضل هناك مجموعة من الأسباب وراء الفجوة الرقمية نوردها تحت العناوين الرئيسية التالية:[1]

1- **الأسباب التكنولوجية**: وقد تم تفريعها إلى الأسباب التالية:

- سرعة التطور التكنولوجي
- تنامي الاحتكار التكنولوجي
- شدة الاندماج المعرفي

[1]) نبيل علي ونادية حجازي، مرجع سبق ذكره ص 1-3

- تفاقم الانغلاق التكنولوجي

2- **الأسباب الاقتصادية**: من أهمها:

- ارتفاع كلفة توطين تكنولوجيا المعلومات
- تكتل الكبار على الصغار
- التهام الشركات المتعددة الجنسية للأسواق المحلية
- كلفة الملكية الفكرية
- انحياز التكنولوجيا اقتصاديا إلى صف القوى على حساب الضعيف

3- **الأسباب السياسية**: ومن أبرزها

- صعوبة وضع سياسات التنمية المعلوماتية؛
- سيطرة الولايات المتحدة عالميا على المحيط الجيومعلوماتي؛
- سيطرة حكومات الدول النامية على الوضع المعلوماتي محليا؛
- انحياز المنظمات الدولية إلى صف الكبار.

4- **الأسباب الاجتماعية**: ومن أبرزها:

- تدني التعليم وعدم توافر فرص التعلم؛
- الأمية أغلبهم نساء؛
- الجمود المجتمعي؛
- الجمود التنظيمي والتشريعي؛
- غياب الثقافة العلمية-التكنولوجية.

وهذه الأسباب مجتمعة ثم شرحها في كتاب الفجوة الرقمية نبيل على ونادية حجازي وقد تم ذكر أسباب إضافية وهي خاصة بمنطقة جغرافية محددة وهي البلدان العربية وهي:

العامل الأول: الصراع الغربي الإسرائيلي الذي يستنزف الموارد العربية ويقف حجرة عثرة أمام إكمال تكتل معلوماتي وثقافي عربي، وقد جاءت أحداث الحادي عشر سبتمبر وتوابعها لتزيد الموقف سواء بما تمارسه الولايات المتحدة من ضغوط على الدول العربية في إطار استراتيجية مكافحة الإرهاب

العامل الثاني: عدم وقوع الإقليم العربي في مجال أحد المراكز العالمية للتكنولوجيا المعلوماتية

العامل الثالث: نزيف العقول الهائل الذي تعانيه الأمم العربية خاصة بالنسبة إلى مصر والأردن والسودان والعراق.

على الرغم من كثرة الأسباب إلا أن الدول التي تعاني من هاته الأسباب تملك في نفس الوقت مقومات النهوض بقطاعاتها المعلوماتية اعتبار للإمكانيات المادية وامتلاكها نخبة من المختصين وشركات التطوير والمراكز البحثية سواء في إطار الجامعات أو الخاصة بالإضافة إلى المهاجرة والتي سوف تعمل في إعادة توجيه ونقل التكنولوجيا إلى بلدانها إن هي أحسنت التصرف مع الأوضاع الجديدة وفق استراتيجيات وسياسات مختلفة الآجال

المطلب الثالث: مستويات الفجوة الرقمية

تختلف الفجوة الرقمية من حيث تحليلها إلى عدة مستويات وتدرجات سواء بالتحليل الأفقي أو العمودي لها، وكذلك تختلف الجهات والمعنيين بها وهم أطراف تشكل الحل والمعنيين بتفسيرها.

وتتمثل في:[1]

1- الفجوة الرقمية بين الدول:

ما انفكت الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية تزداد اتساعا وليس من سبيل لتجاوز هذه الفجوة إلا بتضافر الجهود من أجل تحقيق نمو لقطاع الاتصالات والمعلومات يشمل كافة دول العالم، غير أن نمو هذا القطاع يبقى رهين النمو الاقتصادي لهذه البلدان.

2- الفجوة الرقمية بين الجهات:

لما كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصال معتمدة إلى حد كبير على وجود بنية تحتية جيدة فإن الاختلاف القائم بين المدن والأرياف يهدد في صورة وجوده بإحداث فجوة رقمية داخلية، بحيث يقوم مجتمع المعلومات في المدينة، ويبقى الريف في منأى عنه مع ما يمكن أن يولده من أشكال جديدة للإقصاء والتهميش، ومن عدم تكافؤ في فرص التعليم أو الرخاء الاقتصادي، وهي مسألة جديرة بكل الإهتمام سيما وأن تطور تكنولوجيا الاتصال وبروز أصناف جديدة من الشبكات اللاسلكية بات يسمح بربط كافة المناطق مهما كان انعزالها.

3- الفجوة الرقمية بين الأجيال:

تشكل المدرسة فضاءات الانترنت اليوم أحد أبرز مواطن اكتساب الثقافة الرقمية، وذلك في ظل تدني نسبة تجهيز المنازل بالحواسيب وارتباطها بشبكة الانترنت في عدد من الدول، ويعني هذا اقصاء شريحة الكهول والشيوخ للاستفادة من الثورة المعلوماتية والاندماج في المجتمع الجديد الناشئين ، باستثناء أولئك الذين تسمح لهم ظروفهم المادية أو طبيعة عملهم النفاذ إلى

[1]) علوي هند، قياس النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقطاع التعليم بالشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم في علم المكتبات، جامعة قسنطينة، الجزائر,2008، ص ص 73-75

الشبكة العالمية ومن شأن هذه الوضعية أن تعمق ما كان يعرف قديما بالصراع بين الأجيال وهو صراع يمكن أن يتحول اليوم إلى قطيعة تامة تكون لها من الآثار التربوية والحضارية ما يتجاوز مجرد النفاد إلى التكنولوجيا الحديثة.

4- الفجوة الرقمية بين الجنسين:

ما تزال المؤشرات التنموية في العالم تشير إلى أن المرأة أكثر عرضة للأمية من الرجل، وإذا ما أضفنا إلى ذلك الصعوبة التي يمكن أن تلقاها المرأة في بعض الدول للنفاد إلى شبكة الانترنت في الأماكن العامة والتي تكاد تعد حكرا على الذكور كما هي الانترنت وغيرها من الفضاءات العمومية، فإن الهوة التعليمية يمكن أن تتعمق بفعل الهوة الرقية فتزيد من عزلة المرأة عن واقعها الذي باتت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل اليوم مكونا هاما من مكوناته...وقد دفعت هذه المعطيات العديد من الدول إلى إيجاد الآليات الكفيلة بوقاية المرأة من الوقوع في مخاطر الأمية بنوعيها " الأمية التعليمية والأمية الرقمية " و القمة العالمية التي تم عقدها خلال سنتي 2003 و2005 كان هدفها الرئيسي هو منع بروز الفجوة الرقمية في شتى مستوياتها ولإيجاد الحلول العلمية لمنع بروز الفجوة الرقمية والحد من آثارها السلبية على الأمم والأفراد

المطلب الرابع: أثار الفجوة الرقمية وسبل التخفيف منها

تنجم عن ظاهرة الفجوة الرقمية عدة آثار سواء على الجانب الإقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي ...إلخ مما ينعكس سلبا على بعض المؤشرات الاقتصادية ولكن التحقيق من هذه الآثار عبر عدة سياسات تنتجها الدول المختلفة رقميا

الفرع الأول: آثار الفجوة الرقمية

يتعدد آثار الفجوة الرقمية خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي نذكر منها:[1]

- عدم إمكانية تكيف الاقتصاد النامي مع الاتفاقيات الدولية.
- جمود الاقتصادي وعدم إمكان التحول إلى اقتصاد السوق أو الاقتصاد التنافسي
- انخفاض المستوى العلمي وانعزال الفكر في الدول النامية
- انخفاض الوعي التكنولوجي والتواصل مع العالم
- تزايد حدة الفقر الاقتصادي والمعلوماتي
- زيادة الفكر المتطرف من خلال عدم التفاعل مع الفكر العالمي وتوالد الأحقاد ضد الدول المتقدمة
- غياب القنوات العصرية لتبادل المعلومات بين صناع القرار في الدول النامية
- غياب الشفافية المعلوماتية في الدول
- غياب صور التواصل الإنساني بين الحضارات المختلفة مما يؤثر سلبا على اتساع هذه الفجوة وتحولها لفجوة حضارية

[1]) حمزة بعلي وآخرون: الفجوة الرقمية بين الدول النامية والدول المتقدمة، مدرسة الدكتوراه، جامعة باتنة,2007-2008، ص20.

الفرع الثاني: سبل التخفيف من الفجوة الرقمية

تتضافر العديد من العوامل التي تساعد على تخطي الفجوة الرقمية وتتمثل فيما يلي:[1]

1. تطور المناهج الدراسية بحيث تركز المناهج على الجانب التقني
2. الاهتمام بتعليم المتعلمين كيفية استخدام تقنيات المعلومات والاستفادة منها
3. الاهتمام بالتدريب التقني للعاملين
4. توفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمن يحتاج لها لغير القادرين عليها كالريف والقرى ولكن لا بد الإشارة إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحدها لا تكفي فنجاحها مرتبط بخطة متكاملة للتنمية الاجتماعية، فتكنولوجيا المعلومات لا تولد التغيير بل تعمل فقط على توفير البيئة التي تمكن من حدوثه
5. تنمية البنية التحتية (الشبكة الكهربائية، شبكات الاتصالات) ولكي يتم التغلب على الفجوة الرقمية يجب أن تكون البنية التحتية قوية.
6. نشر ثقافة التكنولوجيا والمعلومات لمحاربة الفقر المعلوماتي
7. تصميم برامج عربية ومحركات بحث باللغة العربية
8. تعريب البرمجيات الحرة ذات المصدر المفتوح وتطويعها بما يخدم البيئة العربية.
9. إعطاء جزء من الميزانية العامة لتشجيع الباحثين والعلماء ماديا ومعنويا لضمان عدم هجرة العقول إلى الخارج.
10. الشفافية في نشر المعلومات في جميع القطاعات.
11. تعاون الدول النامية مع بعضها من أجل التغلب على الفجوة.
12. إشراك كل من قطاع العام والخاص في تنمية قطاع الاتصال وتنمية المهارات البشرية
13. وضع تشريعات وتنظيمات قانونية تشجع الاستثمار وتدعم الاقتصاد الرقمي.
14. إنشاء هيئة مخصصة لتتولى التخطيط لبناء مجتمع المعلومات

المطلب الخامس: قياس الفجوة الرقمية

إن موضوع الفجوة الرقمية متشابك وحديث وقياسها من الصعوبة بمكان القيام بذلك، نظرا لوجود عدة وقائع وظروف اقتصادية واجتماعية...إلخ، تجعل من عملية ودراسة وتحليل الإحصائيات أكثر تعقيدا.

ويمكن قياس الفجوة الرقمية بين الدول أو المجموعات الجغرافية باستخدام مؤثر واحد أو عدة مؤثرات، ولمعرفة مدى اتساع الفجوة الرقمية أو تضييقها لابد من إتباع الخطوات التالية:[2]

---

[1]) نهال فؤاد: تقنيات مجتمع المعلومات في البيئة الرقمية، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية,2012، ص29

[2]) سمير الشيخ علي: مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية، مجلة جامعة دمشق، المجلد30، العدد1+2، سوريا,2014، ص359

1. تقسيم البلدان إلى مجموعات تبعا لمستويات تطور تقنيات الاتصال
2. معرفة مدى التطور في قيم هذه المؤشرات خلال مدة زمنية لإجراء المقارنة بالآخرين.
3. معرفة حجم التغير في مؤشرات الاتصال لبلد ما أو لمجموعة بلدان، وحسب هذه القيم وفق قواعد محددة إحصائيا لإجراء المقارنة بالمجموعات الأخرى.

إن عملية التقييم والدراسة والمقارنة وتتبع الأرقام والبيانات تساهم في بناء قاعدة بيانات وأرقام معتمد في ذلك على الأسلوب الإحصائي والقياس ومن هذا الأمر ندرك دور الإحصاء والاستبيان وجمع المعلومات في بناء قاعدة معلومات والتي هي ذاتها تساهم في تنمية مجتمع المعلومات " وقياس هذه الفجوة ومراقبتها يعتمد على أداة إحصائية مركبة وعلى أداة الاستبانة في جمع البيانات عن الدول العالم أو عن قطاعات اقتصادية محددة أو عن المؤسسات كالمنشأة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة أو عن الوحدات الاجتماعية كالفرد أو المنزل...إلخ، كما أن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات أبعاد سيسيو اقتصادية نظرا لأدوارها "[1]

الفرع الأول: تعريف المؤشرات الإحصائية لمجتمع المعلومات

المؤشرات الإحصائية عبارة عن رقم إحصائي يمثل ظاهرة معينة خلال فترة زمنية محددة وهي أحد أدوات الدراسات الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية والصحية وأي دراسات أخرى وهي تنقسم إلى نوعين:

- الأول: مؤشر يقيس متغيرات كمية
- الثاني: مؤشر يقيس متغيرات نوعية

والمؤشرات بصفة عامة عبارة عن بيانات إحصائية تجمع لاختبار أو تقييم مسألة من المسائل، أما مؤشرات مجتمع المعلومات فهي عبارة عن قيم تبين التغير والأداء للمتصلين بجانب من جوانب مجتمع المعلومات، قابل للقياس الكمي، ويمكن للمؤشر أن يكون دالة لمتغيرات مختلفة تتصل بواحدة من جوانب مجتمع المعلومات وتبين خصائصه في لحظة معينة[2]

ومن أجل بناء مجتمع المعلومات وجب إقامة منظومة إحصائية وقياسية تعمل على الرصد المستمر والذي موضوعه المؤشرات الإحصائية التي تسمح وتقدير تطور المجتمع، حيث وجب " ضرورة اختيار هذه المؤشرات بحيث تساعد متخذي القرار على متابعة وتحليل التقدم المحرز في بناء مجتمع المعلومات وذلك فيما يتعلق بتقييم القدرات الوطنية والإقليمية لجني فوائد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي تحديد علامات القياس مع النظائر من الدول، وفي المساعدة على تقليص الفجوة الرقمية التي تؤدي إلى تفاقم حالة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات والدول "[3]

---

[1]) نفس المرجع السابق، ص ص 352-353
[2]) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مؤشرات مجتمع المعلومات، نيويورك,2005، ص6
[3]) علوي هند، مرجع سبق ذكره.ص77

الفرع الثاني: أهمية المؤشرات الإحصائية لمجتمع المعلومات

تلعب المؤشرات الإحصائية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية بالغة يتمحور مجملها في رسم السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي عند اتضاح المعالم والرؤى من خلال هذا المخطط يتم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية عامة والمعبر عنها بالنمو الاقتصادي.

" كما تعد مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورة من أجل مراقبة الأهداف الإنمائية وكما تكمن في إمكانية المقارنة بين الدول ورصد الفجوة الرقمية العالمية ووضع السياسات والمعايير ذات الصلة "[1]

وتختلف أهمية هذه المؤشرات حسب مستوى التطور الاقتصادي ونرى إختلاف أهميته بين الدول المتقدمة والدول النامية، فكل مجموعة تصبو إلى تحقيق أهداف وأغراض متباينة

" والجدير بالذكر أن الدول العربية والأفريقية تسعى لكسب مساندة ودعم الدول المتقدمة حتى تتمكن من المشاركة بفعالية في مجتمع المعلومات والتمتع بالفرص التي تتيحها لهم تقنية TIC بالإضافة إلى سد الفجوة الرقمية حتى تتمكن من اللحاق بركب مجتمع المعلومات العالمي "[2]

الفرع الثالث: شروط تطوير مؤشرات مجتمع المعلومات

إن عملية بناء المؤشرات الإحصائية الخاصة بمجتمع المعلومات هي عملية متشابكة ومعقدة ولذلك ومن اجل تفعيل استخدام المؤشرات الواجب اقتراحها وتكون مؤشرات صادقة مبنية على واقع عملي يجب توافر الشروط التالية:[3]

1. مشاركة فعالة بين الحكومات وجميع أصحاب المصلحة من قطاع خاص ومجتمع مدني بأشكاله المختلفة
2. استراتيجيات إلكترونية وطنية تشمل ما يلزم عمله من بناء القدرات البشرية وتأخذ في اعتبارها الظروف الوطنية المختلفة تراعي أصحاب المصلحة، الاحتياجات المحلية والإقليمية
3. الآليات اللازمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل استعمال وتعزيز شركات بين أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات.
4. مواقع على شبكة الانترنت تعبر عن السكان الأصليين للدول.
5. قيام المنظمات الدولية والمؤسسات المالية ذات الصلة بوضع استراتيجيات خاصة بها من أجل تنمية مستدامة، مع عرض التجارب الناجحة كل في تخصصه بصورة إلكترونية.
6. مخططات المراكز الحاضنة واستثمارات رأس المال الخاص (وطنيا ودوليا) والصناديق الاستثمارية الحكومية واستراتيجيات تشجيع الاستثمارات وأنشطة دعم لتطوير البرمجيات ودعم شبكات البحث والتطوير ومجمعات البرمجيات

---

[1]) www.UNCTAD.com تاريخ الاطلاع / 2015 /03/01 .

[2]) الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، مرجع سبق ذكره ص11

[3]) علوي هند، مرجع سبق ذكره ص 80-81

7. الاهتمام بالبنية التحتية كعامل محوري للوصول إلى هدف الشمول الرقمي الذي يمكن من تحقيق نفاد الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفادا شاملا ومستداما وبتكلفة معقولة
8. توفي وتحسين توصيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع المدارس والجامعات والمؤسسات الصحية والمكتبات ومكاتب البريد والمراكز المجتمعية والمتاحف والمؤسسات الأخرى المفتوحة أمام الجمهور، بما يتماشى مع المقاصد الإرشادية
9. النفاد إلى الموارد المدارية وتنسيق الترددات وتوحيد مقاييس الأنظمة على الصعيد العالمي
10. تدعيم بنية تحتية للشبكات عريضة النطاق واستخدام أنظمة الأقمار الفضائية وخاصة في المناطق الفقيرة (النائية وقليلة الكثافة السكانية) وغيرها من الأنظمة للمساعدة في توفير القدرات الكافية لتلبية احتياجات الأفراد.
11. معالجة الاحتياجات الخاصة لكبار السن والمعوقين و الأطفال، وتمكينهم من استخدام تكنولوجيا المعلومات بسهولة وبتكلفة معقولة، ومشاركتهم في النهوض بها وإنتاج التطبيقات والمحتوى بما يلبي احتياجاتهم
12. اتخاذ الإجراءات في إطار السياسات الإنمائية الوطنية من اجل دعم بيئة تمكينيه وتنافسية للاستثمار الضروري في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن اجل إنشاء خدمات جديدة.
13. العمل على محو الأمية الحاسوبية بين فئات المجتمع وخاصة المتعلمين
14. إنشاء وتنمية شبكات مركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقاط تبادل الانترنت على الصعيد الإقليمي، لتخفيض تكاليف التوصيل البيني وتوسيع النفاد إلى الشبكات ولمعرفة مدى التقدم الحاصل في بلد ما في الانتقال نحو مجتمع المعلومات لا بد من قياس هذا التقدم باستخدام مؤشرات ترتبط بقياس النفاد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب مجموعة من المتطلبات الأولية اللازمة للانتقال نحو مجتمع المعلومات وتمثل جزءا من الجاهزية للانتقال نحو هذا المجتمع وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية البشرية، ولكن لا يجب النظر إلى المؤشرات على أنها مجموعة ثابتة لا تتغير من الزمن، فالبعض منها سيقف معناها مع تغير أهداف مؤشرات مجتمع المعلومات

الفرع الرابع مؤشرات الفجوة الرقمية

تم إصدار العديد من المؤشرات الخاصة بقياس الفجوة الرقمية وكل منها لها جوانب ايجابية وأخرى سلبية ، وتتعدد هذه المؤشرات حسب جهة الإصدار حيث أن " قياس الفجوة الرقمية بواسطة المؤشرات بسيطة يتطلب تحدي مهم بالنسبة للأوساط العلمية من اجل توجيه أساسات الاقتصادية ، حيث يتطلب الأمر فهم هل الفجوة الرقمية هي عبارة عن تأخر بسيط في بث الاتصال أو عدم مساواة في البنية التحتية التي تحتاج إلى تطور ، وكذا إذا كانت الإجراءات الأولية المتخذة تساعد على الاتصال عبر شبكة الانترنيت ، كما أن حداثة مفهوم الفجوة الرقمية وتباين تعريفاتها وتعدد وجهات النظر بشأنها خلق صعوبات عديدة لقياس

الفجوة الرقمية " [1]هذه الصعوبات يتم تدليلها شيئا فشيئا خاصة مع التقدم الحاصل في جانب التحليل الإحصائي واستخدام الأساليب الإحصائية القياسية لمعالجة وتتبع ظاهرة معينة .

وعموما يمكن انجاز أهم المؤشرات المتعلقة بالفجوة الرقمية في العناصر التالية:[2]

1. **مؤشر الكثافة الاتصالية**: وهو من وضع الاتحاد الدولي للاتصالات IIU ويقاس بعدد الهواتف الثابتة والنقالة لكل مئة فرد، وسعة شبكات الاتصالات من حيث تدفق البيانات.
2. **مؤشر التقدم التكنولوجي**: **وتقاس** بعدد الكمبيوترات وعدد المستخدمين من الانترنيت، وحيازة الأجهزة الالكترونية كأجهزة الفاكس والهواتف وما شابه، من قبل الإفراد والجماعات والمؤسسات.
3. **مؤشرات الانجاز التكنولوجي**: ويقاس بعدد براءات الاختراع وعدد تراخيص استخدام التكنولوجيا وحجم الصادرات من منتجات التكنولوجيا العالية والمتوسطة منسوبا إلى حالي الصادرات بالإضافة إلى متوسط سنوات التحصيل الدراسي.
4. **مؤشر الجاهزية الشبكية**: ويقاس بمستوى البنية التحتية لمجتمع المعلومات في القطاعات الرئيسية الثلاثة: الحكومي والخاص والأهلي، ومدى تأهل الأفراد والأسواق ومدى تجاوب البيئة التشريعية والتنظيمية مع النقلة النوعية لمجتمع المعلومات
5. **استخدام وسائل الإعلام**: وهو من وضع منظمة اليونسكو ويقاس بدلالة عدد وسائل الإعلام الجماهيري من أجهزة الراديو والتليفزيونات والصحف والمجلات على مدى اعتماد الإعلام الجماهيري على المصادر المحلية، منسوبا إلى المصادر الخارجية كوكالات الإنباء العالمية، وبرامج التلفزيونية المستوردة.
6. **مقياس الذكاء المعلوماتي**: وهو من أصعب المؤشرات قياسا نظرا إلى حداثة مفهوم الذكاء الجمعي وليد التفاعلات ما بين الأفراد والجماعات ويمكن قياسه بعدد الجماعات العائلية، وحلقات النقاش عبر الانترنت، وعناصر الربط بين موقعها، وكذا ظواهر التضافر ألمعلوماتي الأخرى من قبل مشاريع التطوير الجماعية والأوراق العلمية التي يشترك فيها أكثر من مؤلف، وعدد اللقاءات العلمية ونطاق الموضوعات التي تتناولها.
7. **الرقم القياسي للنفاد الرقمي**: وهو رقم قياسي جديد من وضع الاتحاد الدولي للاتصالات ويقوم على أساس عدة عوامل تؤثر في قدرة بلد ما على النفاد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي: البنية التحتية، والاستطاعة المادية والمعرفة النوعية من حيث سعة نطاق تبادل المعلومات.

وهذه المؤشرات السالفة الذكر تم جمعها من طرف الأخصائيين: نبيل على ونادية الحجازي وذلك من عدة مصادر متنوعة وهي يحددها تطور لمؤشرات تقليدية، ونذكر أنه بالإضافة لها توجد مؤشرات عديدة أخرى.

---

[1]) نسرين سعدون، واقع الفجوة الرقمية في الجزائر، المؤتمر الدولي لتكنولوجيا المعلومات الرقمية، عمان، الأردن,11/09/أكتوبر 2012، ص2

[2]) نبيل علي ونادية الحجازي، مرجع سبق ذكره، ص30

إن عملية تطوير المؤشرات من طرف بعض الهيئات الدولية كالإتحاد الدولي للاتصالات الذي يضم أكثر من 150 دولة عضو جاء لتفادي بعض النقائص في هذه المؤشرات وذلك " لأن المؤشر الذي يقوم على أساس الأفراد لا يعكس التركيب الاجتماعي الديمغرافي للبلد فعلى سبيل المثال لو أن 100 خط هاتفي في بلد ما يمتلكها نفس الشخص، فلا يعتبر هذا البلد أكثر حظا من بلد آخر لديه 50 خط موزعة على خمسين شخصا مختلفا،كما أن هذه المؤشرات تكون في بعض الحالات مضللة إذ لا تأخذ بعين الاعتبار على سبيل المثال الاستعمال المشترك للهاتف في الأسرة وللحاسوب في المحلات العمومية أو الخاصة للأنترنت التي تمكن نسبة كبيرة من السكان من النفاد إلى شبكة الانترنت "[1]

ونظرا لوجود سلبيات إضافية قرر الاتحاد الدولي للاتصالات عند سنة 2009 إصدار مؤشر أكثر تطويرا وذو دلالة إحصائية أكثر مصداقية ومصادق عليه من طرف هيئات الجودة هو مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات IDI: IDI Development index (IDI)

الفرع الخامس: مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات IDI:

يعد مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات IDI من أهم المؤشرات التي تدخل في تقييم وقياس مجتمع المعلومات وه من إصدار وإشراف الإتحاد الدولي للإتصالات ITU، حيث صدر لأول مرة سنة 2009 بعد بحوث وتطويرات معمقة في قياس النفاد إلى مجتمع المعلومات.

فمؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات IDI [2] هو مؤشر مركب يجمع أحد عشر مؤشرا في مقياس مرجعي واحد يستعان به لرصد ومقارنة التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان وعلى مر الزمن.

والأهداف الرئيسية من هذا المؤشر هي قياس ما يلي:

- مستوى تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطورها عبر مرور الزمن في البلدان وتجربة هذه البلدان نسبة إلى تجربة البلدان الأخرى؛
- التقدم في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛
- الفجوة الرقمية أي الفوارق بين البلدان من حيث مستويات تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيها
- تنمية إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى قدرة البلدان على الاستفادة مناه لتعزيز النمو والتنمية

وتحسب نقاط المؤشر انطلاقا من ثلاث نقاط فرعية: فالمؤشر الفرعي المتعلق بالنفاد يقيس التأهب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذ يتبين مستوى البنية التحتية لـ:TIC ومستوى النفاد، بينما يسجل المؤشر الفرعي المتعلق بالاستعمال كثافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،إذ يتبين مستوى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمع، ويجمع المؤشر الفرعي

[1]) علوي هند، مرجع سبق ذكره، ص 79
[2]) الاتحاد الدولي للاتصالات ,تقرير قياس مجتمع المعلومات,2015,ص11

المتعلق بالمهارات معلومات عن القدرة أو المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال يعتبر أمرا حاسما لتسخير الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية [1]

جدول(1- 2): مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	القيمة المرجعية	(%)
1. عدد الاشتراكات في خدمة الهاتف الثابت لكل 100 نسمة	60	20
2. عدد الاشتراكات في خدمة الهاتف الخليوي لكل 100 نسمة	120	20
3. عرض النطاق الدولي للإنترنت (بتة/ثانية) لكل مستعمل إنترنت	*216'962	20
4. النسبة المئوية لعدد الأسر التي لديها حاسوب	100	20
5. النسبة المئوية للأسر التي تتمتع بالنفاذ إلى الإنترنت	100	20
استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**القيمة المرجعية**	**(%)**
6. النسبة المئوية لعدد الأفراد الذين يستعملون الإنترنت	100	33
7. عدد الاشتراكات في خدمة النطاق العريض (السلكي) الثابت لكل 100 نسمة	60	33
8. عدد الاشتراكات في خدمة النطاق العريض اللاسلكي لكل 100	100	33
المهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**القيمة المرجعية**	**(%)**
9. معدَّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين	100	33
10. المعدَّل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية	100	33
11. المعدَّل الإجمالي للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي (المرحلة بعد الثانوية)	100	33

المصدر الاتحاد الدولي للاتصالات: تقرير قياس مجتمع المعلومات 2015، ملخص تنفيذي، ص11

"ومنذ أن نشر مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أول مرة سنة 2009 ولم يطرأ تفسير يذكر على الإطار المفاهيمي ومنهجيته وقد أكد تقييم له مستقل أجري حديثا أن موثوقيته عالية جدا من الناحية الإحصائية وأن منهجيته ومقاييسه يتسمان بالرصانة وخلص التقييم إلى أن هذا المؤشر قد وضع طبقا لمعايير الجودة الدولية وأختبر تبعا لأحدث أساليب التحليل الإحصائي "[2]

[1]) براهيما سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات، إصدار النسخة الجديدة لـ IDI,2015,ص11
[2]) براهيما سانو، مرجع سبق ذكره، ص3

خلاصة الفصل:

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن التكنولوجيا هي أحد أدوات الهيمنة والتحكم الاقتصادي في الثروة والدخل، والتي عرفت عدة تطورات وآثار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي...إلخ.

وتكنولوجيا المعلومات والاتصال أحد امتدادات هذه التكنولوجيا والتي كذلك لها بالغ الأثر الاقتصادي، وكما ظهر لنا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال يختلف واقعها بين الدول المتقدمة والدول النامية مما خلق فجوة رقمية لخص الأكاديميون محتواها وأسبابها وتداعياتها.

ظاهرة الفجوة الرقمية يكون لها تداعيات جمة على الاقتصاد والمجتمع ككل، وكما ظهر أن قياسها يركز على العديد من الأدوات والوسائل التي هي في الأصل محل تطوير وابتكار، فاستعمال هاته الأدوات يختلف من دولة إلى أخرى وحتى داخل الدولة الواحدة مما يخلق إشكال آخر متعلق بالتنمية البشرية التي هي أساس رأس المال البشري وكذلك بعد انتقال المجتمع من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة.

وللفجوة الرقمية تأثير على التبادل التجاري الدولي لما لها من تداعيات على البحث وأنماط الإنتاج والتوزيع والتصدير وهذا ما سوف يتم مناقشته لاحقا من خلال التطرق أولا إلى التجارة الدولية.

الفصل الثاني: التجارة الدولية من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

الفصل الثاني: التجارة الدولية من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد:

يقوم النظام الاقتصادي العالمي على العديد العالمي على العديد من المؤسسات والهيئات الدولية، والنظام التجاري الدولي أحد أركان الثلاثة لهذا النظام، فقد تداول على إدارة هذا النظام بدءا من صياغة النظام الاقتصادي العالمي هيئتين تجمع فيهما عدة عناصر ويختلفان في عناصر أخرى ،فبدءا من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) عند 1947 واستكمالا بالمنظمة العالمية للتجارة (OMC) عند 1995 شهدت التجارة الدولية عدة تغيرات وتحولات سواء على مستوى الحجم أو الشكل، ومن أهم العوامل المؤثرة عليها ونتاج هذه التحولات إفرازات الثورة العلمية و التكنولوجية العالمية High Technologie

فالجات اختصت بالتجارة السلعية ومجالها تخفيض التعريفات الجمركية ضمن ثماني جولات لكن الجولة الأخيرة وهي جولة الأروغواي حملت في مجرياتها العديد من المجالات الجديدة للتفاوض وهي قطاع الخدمات وكيفية حمايته عن طريق تفعيل حماية الحقوق الفكرية وهو ما يعد تأثير مباشرا للتطورات التكنولوجية الحديثة على النظام التجاري الدولي، ومن ثمة إدارة المجالات عن طريق بروز المنظمة العالمية للتجارة 1995.

هذا ما سنقوم بعرضه من خلال العناصر التالية.

- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)
- المنظمة العالمية للتجارة
- الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس)
- الاتفاقية الخاصة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية (تريبس)

المبحث الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT

اعترض إنشاء النظام الدولي التجاري العديد من التحديات والصعوبات ولعل أهمها أثناء إنشائه التضارب في المصالح بين الدول المتقدمة والدول النامية و الدليل على ذلك فترة بروز منظمة التجارة الدولية وتزامن إمكانية إعلانها في إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة من طرف المسيطرين على التجارة الدولية ونقصد بذلك الو.م.أ، فالجات سبقت المنظمة العالمية للتجارة في تسييرها للنظام التجاري العالمي، بالرغم من إنشاء المنظمة كان وشيكا قبل الاتفاق على الاتفاقية التجارية الدولية و مرد ذلك إلى الخلافات التي كانت بين أطراف التبادل الدولي.

إن تحرير التجارة الدولية كان الهدف الرئيس من إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وذلك بفصل جملة المبادئ والأسس التي تسير الاتفاقية، مع اعتماد نظام المفاوضات التجارية للوصول إلى الأهداف المشتركة، هذه الجولات كانت حسب الظروف الاقتصادية آنذاك ، فقد كانت مواضيع شائكة تطرح على طاولة المفاوضات وهذا نظرا لتضارب المصالح بين الدول المتقدمة والدول النامية، هاته الأخيرة لم يكن لها بد إلا الرضوخ لمصالح الدول المتقدمة وهذا نظرا لضعف موقفها التفاوضي، إلى غاية جولة الأورغواي أي الجولة الثامنة والأخيرة في إطار الجات أين ظهر جليا تلك النزعة التجارية و الاقتصادية للدول الكبرى نظرا لما تمليه الظروف أنا ذاك ولعلها الثورة المعلوماتية الرابعة وضرورة البحث عن جهاز أكبر رقابة وحماية لإفرازات هاته الثورة ونقصد بذلك حماية الاحتكار التكنولوجي و الرقمي للدول المتطورة .

انطلاقا مما سبق سوف نتطرق إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وكل ما يتعلق بها من ظروف النشأة والمبادئ والأهداف والوظائف وانتهاج أسلوب المفاوضات التجارية لحل المشاكل العالقة بين الدول الأعضاء.

المطلب الأول: نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات GATT)

شهد الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين خاصة قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية جملة من التطورات والانعكاسات السلبية لها على الاقتصاد الدولي ، ونقصد بذلك أزمة الكساد العظيم خلال نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن الماضي ، ومن بين أسباب هذه الظاهرة تداعيات الحرب العالمية الأولى خاصة توسع الدول الأوروبية في عملية الإصدار النقدي لتمويل الحرب دون مزامنة ذلك بالزيادة في الطاقة الإنتاجية بل حتى توقفها في بعض الحالات ، مما نتج عنه ظاهرة التضخم وارتفاعه بشكل كبير ومما زاد في تعميق أزمة أيضا لجوء دول عديدة إلى فرض قيود حمائية على تجارتها الخارجية " فتصعيد الحمائية أثناء أزمة 1929 يمكن تفسيرها بسببين مختلفين : فالأول متعلق بطبيعة التدابير الثأرية أي الممارسة الحمائية المباشرة لدولة ما نتيجة لتدهور صادراتها، والثاني نجده مجسد بالتأثير العام للسياسات الحمائية وذلك بسعي هذه الدول لإحلال وارداتها بمنتوجات محلية "[1]

[1])Michell Rainelli، le commerce international,8 édition، la découverte، paris,2002,p14.

وبتسارع الأحداث ودخول العالم حرب عالمية ثانية مع فرض العديد من دول العالم قيودا على حركة تجارتها الخارجية وذلك بفعل توتر العلاقات وعدم الاستقرار السياسي لبعض الدول، أثر ذلك على موازين القوى وجعل النظام التجاري يمر بحالة من اللانظام واللاتوازن ، ونتيجة لمخلفات الحرب العالمية الثانية والحاجة الماسة لرؤوس الأموال للبناء والإعمار، تقوم الو.م.أ باستغلال الوضع وبروز كقوة اقتصادية جديدة ومهندسة لنظام تجاري دولي يكون في صالحها هي وحلفائها وبذلك خرجت الو.م.أ من الحرب المستفيد الأكبر ، وفي حالة من القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية مكنتها من أحكام قبضتها على النظام الاقتصادي العالمي " الامر الذي دفعها للبحث عن أدوات و وسائل قوة للمحافظة على وضعها المهيمن واسترداد زمام المبادرة في المجال الاقتصادي وخاصة في الصناعات المتقدمة تكنولوجيا ،وقد اختارت الو.م.أ بعض أدوات الضغط الاقتصادي وهي: الصندوق والبنك الدوليين واتفاقية الجات" 1

وما يهمنا في هذا المجال هو دور الو.م.أ في بروز الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.

الفرع الأول: اتفاقية الجات

إن التوصل إلى الاتفاق حول اتفاقية لتحرير التجارة الدولية جاء على أنقاض الإتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية التي لم تر النور آنذاك وهو ما كان متوقع إنشائها بناءا على قرارات ميثاق هافانا 1947،إلا أن تضارب المصالح وممارسة الازدواجية في الخطاب حال دون إعلان إنشاء المنظمة ليحل محلها الاتفاقية العامة للتعريفات العامة للتعريفات والتجارة GATT،فبنجاح مؤتمر بريتون وودز 1944في إنشاء البنك والصندوق الدوليين الخاصين بالنظام المالي والنقدي ،جعل التفكير ينصب بعدها في إنشاء هيئة تشرف على النظام التجاري العالمي، وهو ما تم فعلا عن تقديم الو.م.أ بمقترح إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة " بعقد مؤتمر دوليا يهدف إلى تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها وذلك عن طريق انتهاج أسلوب المفاوضات التجارية الدولية وقد تم عقد هذا المؤتمر بداية في لندن 1946 وحضر ممثلوا أكثر من 50 دولة تم تواصلت المفاوضات في صيف 1947 لتختتم في هافانا 1947 وهو ما صدرت عنه وثيقة عرفت بميثاق هافانا "[2] ،هذه الوثيقة احتوت على مجموعة من القواعد الهادفة إلى تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات بالإضافة إلى مجالات اقتصادية أخرى ، إلا أن المؤسف في ذلك أن هذه الوثيقة لم تلقى تجاوب من طرف الو.م.أ مما أثر على نتائج المؤتمر عموما، ورأت الو.م.أ أن إنشاء منظمة التجارة العالمية سوف يؤثر على مكانتها الاقتصادية، مما دفعها في تلك الفترة إلى التحرك وعقد مؤتمر موازي عام 1947 في جنيف ضم 23 دولة " للتفاوض حول اتفاقية لتحرير التجارة الدولية تكوم بمثابة ترتيب مؤقت لحين اتضاح موقف الدول من التصديق على ميثاق هافانا الذي لم يكن قد اتضح بعد في هذا الوقت ، وفي هذه الأثناء جاء الرفض الأمريكي للتصديق على ميثاق هافانا لتقويض الجهود الرامية لإنشاء منظمة التجارة الدولية، إلا أنه لم يمنع من التوصل لاتفاقية متعددة الأطراف التي اطلقت عليها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT[3]"

---

[1]) عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر,2000,ص ص 279-280.

[2]) كودية يوسف، المنظمة العالمية للتجارة أداة لتفعيل العولمة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة,2004,ص47.

[3]) أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية ,الدار المصرية اللبنانية, ط2,مصر,2001,ص149

الفرع الثاني: تعريف الجات

الجات هي اختصار للعبارة باللغة الانجليزية General agreement on tarifs and tradeأي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.

ومن الجانب الاقتصادي تمثل مجال للتفاهم والاتفاق بين دول أعضاء لتبادل المكاسب والمزايا التي تنتج من عملية التبادل الدولي سواء في المجال السلعي أو المجال الخدماتي المتعلق بالتجارة، وبالتالي طريقة التفاهم والاتفاق تركز على عملية تحرير التجارة السلعية والخدماتية بين الدول الأعضاء وضرورة التخفيف من القيود التعريفية والغير تعريفية وفلسفة عملها تنبع من منطق ليبيرالي ورأس مالي يشير إلى حرية الأسواق والتجارة وضرورة إزالة العقبات والقيود أمام حركة السلع والخدمات.

أم من الجانب القانوني فهي إتفاقية غير ملزمة للدول الأعضاء ويكون أسلوب التفاهم بصيغة أتعهد وليس ألتزم وهو ما يشكل الفارق بينها وبين المنظمة العالمية للتجارة بعدها أي بداية من 1995، هذه الأخيرة أكثر حجية قانونية على الدول الأعضاء أين وصل عدد الدول أعضاء الاتفاقية عشية اتفاق على أنشاء المنظمة العالمية للتجارة إلى 117 دولة أغلبها دول نامية.

أما من المنظور التنظيمي " فقد تكون سكرتارية الجات للإشراف على الجولات التي أقرتها من الدول المتعاقدة عليها حول التعريفات الجمركية والقواعد المنظمة للتجارة الدولية "[1].

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية المسيرة لاتفاقية الجات (GATT)

يرتكز النظام التجاري العالمي على مجموعة من الركائز وأهمها تبني نظام اقتصاد السوق الحرة، وهو كان الشرط المطلوب للتطبيق من طرف الدول التي تنطوي تحت هذا النظام الذي هو تكملة للأنظمة الأخرى أي النظام المالي والنقدي الدوليين، ومبدأ التحرير التجاري يتجه في نفس المنحى مع هذا الشرط، لذلك جعل لاتفاقية الجات منهاج يتم سلوكه ألا وهو تحرير التجارة الدولية و الاتجاه نحو إزالة مختلف الحوافز سواء إزالة جزئية متدرجة أو نهائية وهذا صعب المنال تقريبا، فالدول المنظمة للاتفاقية تتعهد بتطبيق مبادئ الجات وتدخل في مفاوضات مع الدول الأعضاء بشأن التعريفات الجمركية.

ويمكن تلخيص المبادئ المسيرة لاتفاقية الجات في النقاط التالية:[2]

1- مبدأ عدم التمييز

ينص هذا المبدأ على المساواة في المعاملة بين الدول، وكان الهدف منه في الأصل تعزيز توسيع التجارة في إطار هذه الاتفاقية، ويقوم هذا المبدأ على الشرطين،

أ- **شرط الدولة الأولى بالرعاية:** يعتبر هذا الشرط حجر الزاوية في النظام ، لهذا يجب على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة تعزيز توسعة و إضفاء الطابع المؤسس عليه ، كما يوجد هذا الشرط في القانون الدولي العام، وهو عبارة عن اتفاقية يتعهد من خلالها البلدين المتعاقدين' أ ' و ' ب ' بأنه إذا توصل أحدهما إلى اتفاق مع بلد ثالث ' ج ' يمنحه من خلاله

[1]) عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الأسكندرية,2005، ص ص 22-23

[2]) خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة ماجستير. جامعة منثوري، قسنطينة, 2011-2012,ص ص 6-8

مزايا خاصة، تنسحب هذه المزايا تلقائيا إلى الطرف الأخر ، وقد ورد هذا الشرط في المادة الأولى من اتفاقية الجات، والذي يقض بالضرورة منح كل طرف متعاقد فورا وبلا شرط جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي دولة أخرى سواء كانت عضوا في الاتفاقية أو لا دون الحاجة إلى اتفاق جديد ، ورغم ذلك فقد تضمنت الاتفاقية العديد من الاستثناءات من هذا الشرط وتحديدا التكتلات الاقتصادية والتجارية البينية للدول النامية وتدابير الحمائية في الدول النامية لحماية صناعتها والمزايا الممنوحة لهذه الدول من جانب الدول المتقدمة.

ب- **شرط المعاملة الوطنية**: هو جانب آخر لمبدأ عدم التمييز وامتداد لشرط الدولة الأولى بالرعاية، حيث تنص المادة 3 من الاتفاقية بأن الأطراف المتعاقدة تعترف بأن الرسوم والضرائب الأخرى الداخلية لا يجب أن تطبق على السلع المستوردة بطريقة تهدف إلى حماية المنتوج الوطني وتنص الفقرة 4 على ان منتجات اي طرف من الاطراف المتعاقدة لن تتعرض لمعاملة أقل تفضيلا من تلك الممنوحة لمنتجات مماثلة ذات منشأ وطني

2- مبدأ الشفافية:

هو الاعتماد على التعريفات الجمركية فقط كأداة للحماية وليس القيود الكمية التي تفتقر للشفافية، ولهذا المبدأ عدة استثناءات مثل الاستثناء الممنوح للدول التي تواجه عجزا في ميزان المدفوعات.

3- مبدأ التبادلية (المعاملة بالمثل):

ويقتضي هذا المبدأ بضرورة القيام من طرف الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو على الأقل تخفيضها تبادليا أي أن التحقيق في القيود الذي تقوم به دولة ما لابد أن يقابله تحقيق مقابل من جانب الدول الأخرى وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد ملزما لكل الدول ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل إلا بمفاوضات جديدة وستثنى من ذلك حماية المنتجات الجديدة في الدول النامية.

4- مبدأ المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف:

ويقتضي هذا المبدأ بضرورة اعتماد أسلوب المفاوضات التجارية كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي، حيث قضت الاتفاقية بضرورة تبادل الأعضاء المشورة، كما وضعت هيكل للمفاوضات على أساس جماعي وليس ثنائي فيما يعرف بالمفاوضات المتعددة الأطراف والذي يتم من خلاله تخفيض التعريفات والقيود والموانع التي تعيق التجارة الدولية ووضعها في الإطار القانوني

5- مبدأ المعاملة التفضيلية التمييزية:

طبقا لهذا المبدأ فقد حصلت الدول النامية على عدد من الامتيازات التي نطوي جميعها على إقرار والتزام الدول الدول المتقدمة بضرورة أن تقدم للدول النامية معاملة تفضيلية متميزة بهدف مساعدتها في القيام ببرامج التنمية بما ينطوي على ذلك من فتح ألوان الدول المتقدمة أمام منتجات الدول الآخذة في النمو

المطلب الثالث: أهداف ووظائف الجات

الفرع الأول: الأهداف

بالرغم من عدم إنشاء منظمة التجارة الدولية وحل محلها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلا أنه كانت هناك أهداف مشتركة تصب كلها في التنظيم والتسيير والمبادلات التجارة الدولية وكل ذلك في انتظار إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في 1995، وبالرغم كذلك من أن هذه الاتفاقية ليست بمنظمة عالمية إلا أنها كانت تسعى لبلوغ مجموعة من الأهداف من خلال الالتزام بتطبيق إحكام ونصوص الاتفاقية من قبل الدول المتعاقدة ومن هذه الأهداف:[1]

1- تحرير التجارة العالمية وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي يقوم على اقتصاد السوق الحرة بإزالة كافة العراقيل والصعوبات التي من شأنها أن تحد من حرية المبادلات التجارية.
2- البحث عن مصادر الثروة في العالم وتنميتها، وذلك من خلال حرية تنقل المشاريع الاستثمارية بين مختلف الدول، وما يصاحبه من نقل التكنولوجيا، وبالتالي تنمية الثروة.
3- العمل على رفع مستوى المعيشة لشعوب الدول المتعاقدة من خلال تحرير التبادل التجاري بين مختلف هذه الدول، وما يصاحبه من زيادة الثروة، وتحسين المستوى المعيشي للدول المتعاقدة
4- العمل على تشجيع التنمية الاقتصادية، واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة الاستغلال الأمثل.
5- تمكين الدول المتعاقدة من النفاد لأسواق بعضها بعضا، وهذا ما يحقق توسيع التجارة العالمية واستقرارها.

من خلال هذه الأهداف وإعدادها وتصورها يكون في صالح الدول المتقدمة أكثر من غيرها من الدول وذلك بحكم عامل الأقوى اقتصاديا الأقوى تجاريا وهو ما يتم فعلا ضمن مسار النظام التجاري العالمي.

الفرع الثاني: الوظائف

تعتمد سكرتارية الجات عدة آليات وأجهزة تمكنها من تحقيق أهدافها سواء على المدى القصير أو الطويل، وبالاعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات يتم تحقيق مجموعة من الوظائف والمهام، ويمكن إجمالا تحديد وظائف الجات في ثلاث وظائف أساسية نذكرها على النحو الموالي:[2]

- الإشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والإجراءات التي تضعها الاتفاقات المختلفة التي تنطوي عليها الجات والتي تتعلق ينتظم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة في الجات.

[1]) ناصر دادي عدون انضمام الجزائري إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف و العراقيل، مجلة الباحث، العدد3,جامعة ورقلة,2004,ص67.
[2]) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره.

- تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إبراز مستويات أعلى لتحرير التجارة العالمية، ومن أجل جعل العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات التجارية الدولية تحديدا بين الدول أكثر شفافية وأكثر قابلية للتنبؤ ومن تم أقل إثارة للمنازعات
- العمل على الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول في مجال التجارة الدولية من خلال البحث والنظر في القضايا التي يرفعها متعاقد في الجات ضد طرف آخر من الأطراف الأخرى المتعاقدة.

المطلب الرابع: جولات المفاوضات التجارية

تم اتخاذ أسلوب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بين الدول الأعضاء من أجل تخفيض التعريفات الجمركية بالإضافة إلى مجالات أخرى تتغير حسب ظروف كل مرحلة، وكذلك تتفاوت مدة سير المفاوضات من مرحلة إلى أخرى وقد كانت المبادئ الأساسية للجات هي المؤطر لهذه المفاوضات، وعموما يمكن إيجاز جولات التفاوض الثمانية ابتداء من 1947 وحتى 1993 في الجدول التالي:

جدول(2- 1): جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

م	الجولة	التاريخ	المكان	موضوع التفاوض	عدد الدول المشاركة
1	جنيف	1947	جنيف	التعريفات الجمركية	23
2	آسني	1949	آسني-فرنسا	التعريفات الجمركية	13
3	توركاي	1951	توركاي (انجلترا)	التعريفات الجمركية	38
4	جنيف	1956	جنيف	التعريفات الجمركية	26
5	ديلون	1961-1960	جنيف	التعريفات الجمركية	26
6	كيندي	1967-1964	جنيف	التعريفات الجمركية ومكافحة الاعراق	62
7	طوكيو	1979-1973	جنيف	التعريفات الجمركية والقيود غير الجمركية واتفاقيات الإطار على واردات المنتجات الغير زراعية (باستثناء منتجات نفطية) في البلدان الصناعية	102

8	ارجواي	1993-1986	جنيف	التعريفات الجمركية والقيود الغير جمركية وإدماج السلع الزراعية والمنتوجات والملابس الجاهزة والخدمات والتاجرة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية والتجارة المرتبطة بإجراءات الاستثمار	121

المصدر: ، ، WTO .New Latter N030. Focus. may 1998.p2

ما يلاحظ من الجدول أن الجولات الثمانية تختلف من المدة المستغرقة للمفاوضات وكذلك تختلف من حيث أماكن انعقادها وأيضا المواضيع محل النقاش والتفاوض وعدد الدول المشاركة في المفاوضات.

هذه الاختلافات ترجع إلى عده عوامل أهمها الظروف المحيطة بسير هذه المفاوضات بالإضافة إلى تأثير التطور التكنولوجي على التبادل الدولي، نجد ظهور ممارسات تجارية تأثر سلبا على التجارة الدولية كظاهرة الإغراق وتباين السياسات المحايدة من جهة أخرى بالإضافة إلى تداخل المصالح وتضاربها بين الدول المتقدمة والدول النامية وعدم إدراج سلع وخدمات تتميز وتمتلك فيها الدول النامية ميزات نسبية وذلك مخافة تأثير ذلك على النمو الاقتصادي والمكانة الاقتصادية

فعلى سبيل المثال بين جولتي طوكيو وجولة الأورغواي التي تعتبران أهم الجولات شهد الاقتصاد العالمي عدة أوضاع يمكن إيجازي في النقاط التالية:[1]

1. شهد الاقتصاد الأمريكي منذ بداية الثمانية تغيرات عميقة، وكانت من أبرز عناوين هذه التغيرات الدعوات المتنامية إلى الخصخصة وإلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد وإلى إعطاء المشروع الخاص المزيد من الحرية، وبصورة عامة إلى مزيد من الممارسات الليبرالية
2. شهدت سنوات الثمانينيات وبداية التسعينيات تطورا تكنولوجيا هائلا، وتحديدا في قطاع تكنولوجيا المعلومات وأصبح العالم يبدوا أكثر فأكثر كقرية صغيرة، ومثل التطور الهائل الذي شهدته الأسواق المالية والنقدية الدولية وشبكة العلاقات الضخمة التي تربط فيما بينها دليل قاطع على النشاط الاقتصادي العالمي يتجه بسرعة فائقة نحو التدويل وبصورة أساسية من خلال حركة رؤوس الأموال عبر الحدود وتنامي تجارة الخدمات بصورة لم يسبق لها مثيل.
3. ومن المفارقات الغريبة نوعا ما أن تشهد هذه الفترة نفسها ارتفاعا مجددا في النزاعات الحمائية لدى الدول الصناعة المتقدمة وذلك من خلال الانتشار المتزايد للقيود غير الجمركية المعيقة للتجارة، الأمر الذي ألقى بضلاله على معدلات نمو الاقتصاد العالمي وأصبحت تنذر تعرضه لموجة جديدة وأيضا شاملة من الكساد.
4. تزايد حدة الانغلاق في النظام التجاري العالمي وابتكار المزيد من الطرق والأساليب الجديدة للتحايل على تطبيق نصوص وأحكام اتفاقية الجات من قبل مختلف الدول

[1]) عبد الواحد العفوري، العولمة و الجات، مكتبة مدبولي، مصر,2000,ص ص 21-53

5. الشمول المحدود للجات بالنسبة للقطاعات المختلفة وخصوصا بالنسبة للو.م.أ التي وجدت في إجراءات الحماية الأوروبية على السلع الزراعية والمعروفة اختصار بـ CAP وكذلك في الإجراءات الحمائية الشديدة لليابان والدول الصناعية الحديثة في آسيا عائقا أمامها للوصول إلى هذه الأسواق ذات القدرة الشرائية الهائلة، هذا في الوقت الذي تنامت في الرغبة عموما لدى أمريكا والدول الصناعية الكبرى في أن تغطي الجات مختلف جوانب التبادل التجاري وخصوصا التجارة في الخدمات التي ارتفع نصيبها في التجارة العالمية من (17%) عام 1973 إلى (22%) عام 1982
6. شهدت مرحلة التحضير لجولة الأروغواي تم انعقادها البدايات الأولى لانهيار أنظمة التخطيط المركزي، وقد كان لهذه التحولات الدراماتيكية دورا هاما في أن تتجه الو.م.أ أو حلفائها الرئيسين (GIT) لاستكمال ترتيبها بشأن الأوضاع الاقتصادية العالمية الجديدة.

جولة الأورغواي وتداعياتها:

تعتبر جولة الاورغواي (1986-1993) من أهم الجولات من حيث عدة معايير على مستوى عدة أصعدة سواء من خلال الدول المشاركة فيها أو من خلال المواضيع المطروحة للنقاش والمتوصل إلى الاتفاق حولها وكذلك من حيث نتائجها والتي أرست دعائم نظام تجاري عالمي جديد لا وجود فيه لانعزال التجاري أي الانضمام فيه يصبح حتمية وليس اختيار بحكم عدة معطيات ستظهر لاحقا من خلال التحليل.

عند انعقاد الجولة في مونتاداليست بالأرغواي صيغت لها مجموعة من الأهداف العلنية تصب أغلبها في ضرورة تغيير نمط التبادل الدولي بحكم تأثير مجموعة من المتغيرات أبرزها إفرازات الثورة العلمية المعروفة بثورة التكنولوجيا العالمية، والوثيقة الختامية لجولة الاورغواي قد تمخضت على مجموعة من الاتفاقيات وصل عددها إلى 28 اتفاقية وبروتوكول ومذكرة تفاهم وباختصار فإن جولة الاورغواي تحرير التجارة الدولية نتجت عنها أهم الاتفاقيات هي الاتفاقيات الثلاثة التالية:[1]

- الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية World Trade Organisation WTO
- الاتفاقية العامة حول تحرير التجارة في الخدمات General Agreement on Trade in Service GATS
- الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية Trade Related intellectuel property right

فالمنظمة العالمية للتجارة من خلال مجموعة الاتفاقيات الفرعية المتفق عليها والتي هي ثمرة مجهودات واتفاقيات من صياغة الدول التقدمة أساسا للحفاظ على مصالحها، فتطور قطاع الخدامات وضرورة البحث عن آلية قانونية لحماية المكاسب فيه وذلك عن طريق حماية الملكية الفكرية، وجعل هذه النتائج من أهم النقاط المتوصل إليها:

[1]) عياش قويدري وإبراهيم عبد الله ,آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة, مجلة شمال إفريقيا ,عدد 2, جامعة الشلف ،ص55

فخلال الاجتماع الوزاري خلال فترة 12-16 أفريل 1994 في مراكش بالمغرب والوقيع النهائي على الوثيقة من قبل 117 دولة والتي تمثل حصيلة سبع سنوات من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، هذه الوثيقة هي جملة 07 وثائق فرعية هي:[1]

1. قرار بقبول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية
2. قرار بإنشاء اللجنة التحضيرية المعنية بإجراءات إنشاء المنظمة وتحديد نطاق ولايتها
3. قرار بدراسة الانعكاسات المالية والإدارية المترتبة على إنشاء المنظمة
4. قرار بدارسة العلاقة بين الجارة والبيئة وإنشاء لجنة دائمة لهذا الموضوع
5. الموافقة على إصدار إعلان مراكش الذي يعتبر تلخيصا لنتائج جولة الأورغواي
6. اعتماد وثيقة ختامية للجولة وإحالتها للوزراء وللتوقيع عليها.
7. اعتماد اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وملحقاتها من الاتفاقيات والقرارات والإعلانات وإحالتها للتوقيع عليها.

[1]) Roland seroussi, les nouveaux gendarmes de Monde, Dunob paris, 1994, p75

المبحث الثاني: المنظمة العالمية للتجارة

أنشأت المنظمة العالمية للتجارة بناءا على نتائج جولة الأورغواي تحديد في نهاية مؤتمر مراكش 1994، هذه المنظمة التي طال قيامها، وكانت محل أخد ورد بين الدول بدءا من سنة 1947، ولم يتم إنشاؤها إلا عند ملائمة الظروف الاقتصادية لمصالح الدول المتقدمة وعلى رأسها الو م أ.

المطلب الأول: الإطار التنظيمي للمنظمة

لقد أوكل للمنظمة العالمية للتجارة الإشراف والمتابعة لمجموعة الاتفاقات المتمخضة عن الجولة الأخيرة أي جولة الأورغواي، هذه الاتفاقات البالغة 28 بين اتفاقا وبروتوكولا وقرارا وزاريا مشتركا، وذلك من خلال الجهاز والآلية التنظيمية التي تمتلكها المنظمة العالمية للتجارة وهو ما يسمح لها بتنظيم المبادلات التجارية بشكل يختلف عن تلك التي كانت في عهد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT، فقد تطور الاقتصاد العالمي وزادت معه مختلف التحديات المرتبطة بالتجارة الدولية وتعمقت من خلال مبادئ التبادل الدولي.

الفرع الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة

فقد تم تعريف المنظمة على أنها:[1]

- منظمة دولية متخصصة من ضمن المنظمات المتخصصة غير التابعة للأمم المتحدة، تبنت اتفاقيات الجات وطورتها بإضافة أحكام وبروتوكولات جديدة إليها، وخصوصا فيما يخص التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية.
- يكون الالتزام بالمنظمة وقواعدها نهائي ودائم لكل عضو من الأعضاء حيث أن الالتزام بالجات كان غير كامل ولكن يمكن للعضو الانسحاب من المنظمة متى شاء
- تعطي أحكام وقواعد المنظمة التجارية في السلع والتجارة في الخدمات والتجارة في حقوق الملكية الفكرية
- جميع الأعضاء متساويين في الأصوات والقرارات عادة تصدر بالتراضي إلا عند الاعتراض فتحتاج القرارات إلى فرز الأصوات، وتكون بأغلبية الثلثين أو الثلاثة ارباع أو الإجماع كلا حسب خاصية الموضوع

من خلال التعريف المقدم يتبين أمن المنظمة ترتكز أكثر على الحالات المتعلقة بالقطاع السلع وأكثر على مجال قطاع الخدمات وتوفير الحماية القانونية له من خلال اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة الدولية، وهذا يدل على أهمية هذه الأداة الأخيرة في الحماية القانونية لإفرازات وإبداعات الثورة العلمية والتكنولوجية التي ما فتئت الدول المتقدمة تحافظ على مكتسباتها نظرا لأهميتها التجارية وقوتها الاقتصادية.

ويظهر أكثر جليا دور الدول الأعضاء ومدى الأهمية القصوى للقوة التصويتية والتي تضع القرارات داخل المنظمة، والأعضاء ينقسمون بين أعضاء أصليين في بداية إنشاء المنظمة وأعضاء منظمين بعد تاريخ الإنشاء.

[1]) هند يوسف العثماني: منظمة التجارة العالمية نشأتها ومبادئها واتفاقياتها ,من الموقع ،ورقة عمل ,الرياض ,2017,ص27

" فالأعضاء الأصلية في المنظمة العالمية للتجارة هم الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات 1947 وذلك اعتبارا من تاريخ نفاد الاتفاقية الحالية، أما المجموعة الأوروبية فيتم ذلك بقبولها الاتفاقية الحالية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف والتي أرفقت جداول تنازلاتها وتعهداتها باتفاقية الجات 1994 وأيضا أرفقت جداول التعهدات المحددة الخاصة بها باتفاقية التجارة في الخدمات ولا يطلب من الدول الأقل نموا المعترف بها في الأمم المتحدة أن تقدم تعهدات أو تنازلات إلا في الحدود التي تتفق مع مرحلة تنمية كل منها "[1]

أما الانضمام والانسحاب فيندرج تحت أطر تنظيمية وقانونية فيمكن " لأي دولة أو إقليم جمركي يملك استقلالا ذاتيا كاملا في إدارة علاقاته التجارية الخارجية والمسائل الأخرى المنصوص عليها في هذا الاتفاق وفي الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف أن ينظم إلى هذا الاتفاق بالشروط التي تتفق عليها بينه وبين المنظمة، ويمكن له أن ينسحب منها، ويسري هذا الانسحاب على الاتفاقية وعلى الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف ويبدأ مفعوله لدى انتهاء فترة 6 أشهر من التاريخ تلقي المدير العام للمنظمة اطارا كتابيا بالانسحاب "[2]

الفرع الثاني: مهام المنظمة

إن المهام المنوطة بعمل المنظمة العالمية للتجارة تنصب حول التجارة العالمية وما يرتبط بها " فهي تشمل السلع والخدمات، الملكية الصناعية والفكرية وغيرها وعليه فإن التبادل الدولي يصبح في حد ذاته ضرورة وقيمة ووسيلة وغاية "[3]

وعليه هذه المجالات تجعل من دور المنظمة أكثر تشعبا ونظرا نظرا لطبيعتها العالمية وكأداة للعولمة الاقتصادية وكذلك للدول المنطوية تحتها سواء أعضاء أو مراقبين أي ما يقارب 160 دولة عضو و25 دولة مراقبة

وهذه المهام يمكن إيجازها فيما يلي[4]:

1. الإشراف على تنفيذ وإدارة الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف التي تنظم العلاقات الجارية بين الدول الأعضاء
2. تنظيم المفاوضات الدولية حول تنفيذ أحكام الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية وبهذا تعتبر المنظمة محفلا للمزيد من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.
3. الإشراف على فض النزاعات الدولية حول تطبيق نصوص الاتفاقيات التجارية وتسوية هذه النزاعات وفق الأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة بذلك
4. إدارة ومراقبة السياسات التجارية وفق الأسس التي تمت الموافقة عليها في اجتماع مراكش 1994.
5. التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات التابعة لها من أجل تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية الدولية.

---

[1]) سمير عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94,ط2,مكتبة الاشعاع,مصر,1997,ص73

[2]) مرجع نفسه، ص75

[3]) بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه غ منشورة وجامعة الجزائر,2004, ص ص 84-85

4) فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية، مكتبة مدبولي، مصر,2000,ص85

المطلب الثاني: الاختلافات بين الجات وOMC

تعد المنظمة العالمية للتجارة تطور للاتفاقيات العامة للتعريفات التجارية هذا التطور كان بفضل مختلف الاتفاقات والاجتماعات بين أعضاء الاتفاقية، وقد كان لجملة من العوامل والظروف تأثير علة عملية الانتقال من الاتفاقية إلى المنظمة:[1]

- ازدياد وحدة الصراع بين الدول الصناعية على الأسواق الدولية وعلى حماية أسواقها المحلية من خلال استعملا أساليب للحماية التجارية وبالتحديد الاتجاه إلى فرض قيود غير جمركية.
- ظهور بعض المشاكل مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي خاصة أزمة المديونية وكذا أزمة النفط.
- شعور الو م أ بتراجع نفوذها التجاري خاصة مع ظهور الدول الصناعية الجديدة في جنوب شرق آسيا
- استمرار حالة الكساد خلال الثمانينات في الدول الصناعية الكبرى، دفع العديد إلى محاولة فتح الأسواق والمنافذ التجارية.
- تنامي تجارة الخدامات التي باتت تشكل حوالي 20% من التجارة العالمية ورغبة الدول الصناعية في الاستفادة من الميزة التنافسية التي تتمتع بها في هذا القطاع.
- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات، واستحواذها على قسم كبير من التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة
- ازدياد الفوضى في النظام التجاري الدولي خاصة الممارسات الهادفة إلى التحايل على اتفاقية الجات وانتشار درجة الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية.

هذه العوامل ساعدت في التعجيل لعقد الجولة الأخيرة أي جولة الأورغواي والتي تم الاتفاق خلالها على توسيع الاتفاقيات خاصة في التجارة في الخدامات والملكية الفكرية إضافة إلى اتفاقيات أخرى وهذا تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة خدمة لمصالح الدول الصناعية، هذا الانتقال جاء نتيجة لخطة اقتصادية رسمتها الدول المتقدمة وهذا خدمة لمصالحها وتفعيلا وتنسيقا أيضا من أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد واستكمال أركان الثالوث الاقتصادي العالمي أي النظام المالي والنقدي والتجاري الدوليين.

[1]) حشماوي محمد ,الاتجاهات الجديدة في التجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر,2006,ص138

شكل(2- 1):ثالوث النظام الاقتصادي المالي الجديد

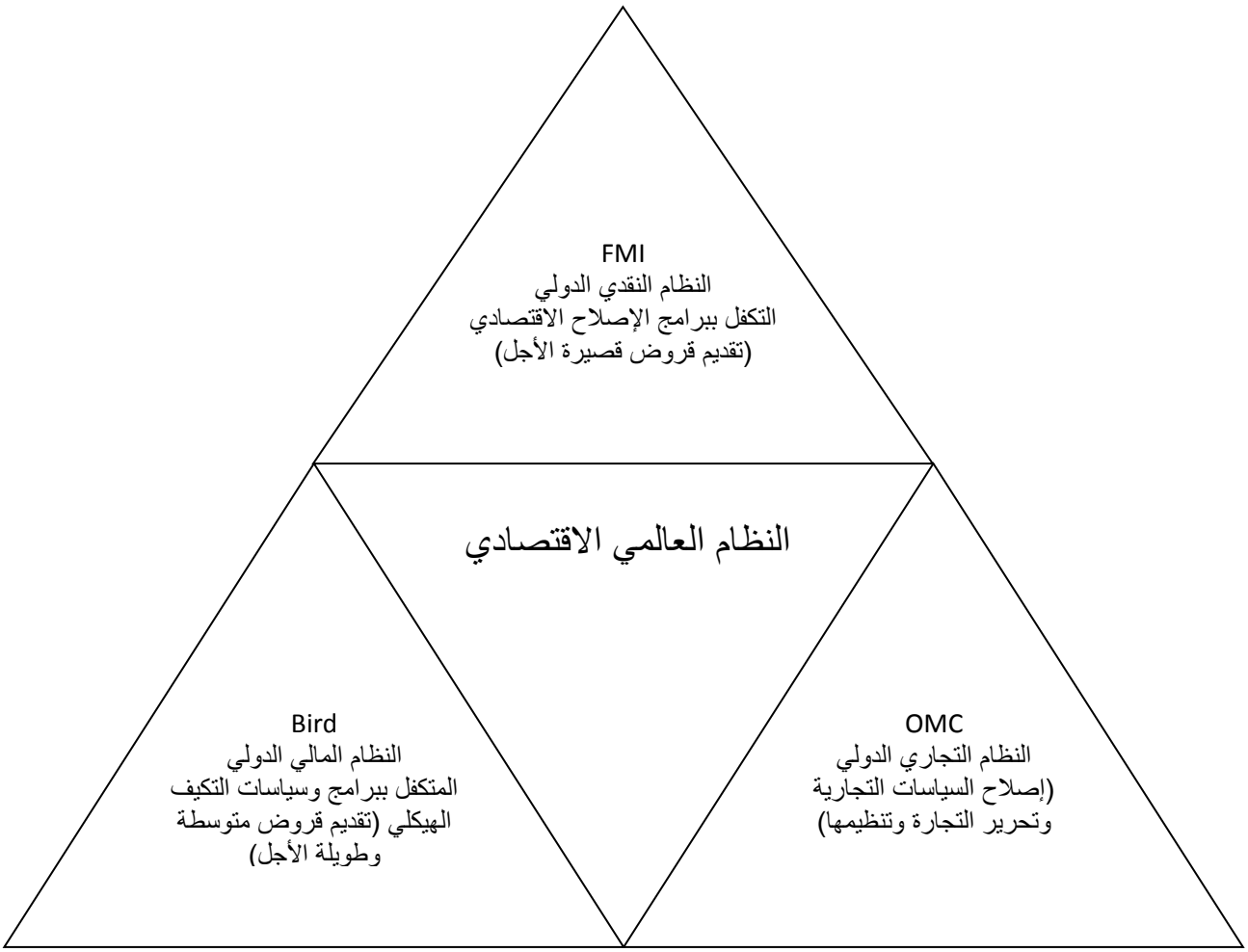

المصدر: يوسف كودية، المنظمة العالمية للتجارة أداة لتفعيل العولمة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة عنابة،2004، ص68

وتجدر الإشارة إلى وجود اختلافات بين الاتفاقيات والمنظمة أي الاختلافات في واقع النظام التجاري الدولي في عهد الهيئتين، وهذه الاختلافات يمكن تتبعها على عدة أصعدة سواء في الجانب القانوني أو الجانب التنظيمي، أو الشمول أو الالتزام...إلخ.

ويمكن إيجاز هذه الاختلافات في النقاط التالية:

1. أن المنظمة قد حلت محل الجات" تتولى إدارة النظام الاقتصادي العالمي بصورة أكثر شمولا لما كانت تفعله الجات في مجالات أوسع للتجارة العالمية على نطاق السلع الزراعية والصناعية وتجارة الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار"[1]
2. إن منظمة التجارة العالمية موكول إليها تحقيق أهداف الجات على ذات المبادئ التي تقوم عليها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، والعمل على تحقيق أهداف أخرى تدور حول الهدف الرئيسي وهو تحرير التجارة الدولية لدعم فعالية النظام التجاري الدولي [1]

[1]) عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات المنظمة العالمية للتجارة، الدار الجامعية، مصر,2005,ص180

3. تعتبر الاتفاقية كمجموعة من القواعد مخصصة لغرض محدد ومؤقتة، بينما المنظمة واتفاقياتها فهي دائمة، وباعتبارها منظمة دولية فإنها تتمتع بأساس قانوني[2]
4. اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، عبارة عن التزام يؤخذ حزمة واحدة، أي أن أحكام جميع الاتفاقيات تسري على جميع الأعضاء، في حين أنه تحت نظام الاتفاقية كان من السهل على الدول التهرب من المجالات الجديدة، حيث أن العديد من الدول النامية لم تقم بتوقيع الاتفاقيات الملحقة والمتعلقة بمجالات مختلفة مثل التقييم الجمركي، والاعانات[3]
5. أن المنظمة العالمية للتجارة تتميز بآلية أكثر فعالية في فض النزاعات ومراجعة السياسات التجارية على نحو أفضل بكثير مما كانت تملكه وتفعله الجات، ولها صلاحيات أقوى في هذين المجالين.
6. أن منظمة التجارية العالمية تمثل الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات الاقتصادية الدولية في مجالات شملتها جداول الالتزامات المتبادلة بين الدول الأعضاء (وهذه المجالات تتعلق أساسا بالتحرير في مجال السلع الزراعية والصناعية وتحرير تجارة الخدامات والتدابير المتعلقة بحماية وتنظيم الملكية الأدبية والفكرية الفنية والتكنولوجية وتحرير مجالات الاستثمار ذات العلاقة بالتبادل التجاري الدولي)[4]

المطلب الثالث: أهداف المنظمة العالمية للتجارة

اعترض أداء التجارة الدولية الكثير من العقبات والحواجز من أجل سيرورتها ومن أجل تعظيم المكاسب المتأتية منها، ومن أجل تحقيق هذه الغايات الشاملة يستدعي الأمر الولوج في عملية التحرير التجاري والحد من السياسات الحمائية التي تتعارض مع مبدأ التحرير، ودوافع مختلف السياسات الحمائية عديدة وكل حسب غايات وأهداف السياسة الاقتصادية للدول المتبنية للسياسات الحمائية.

وبما أن المنظمة العالمية للتجارة ومن قبلها اتفاقية الجات تضم أكبر عدد من الدول ومدى المكانة الاقتصادية للدول الأعضاء والفاعلة فيها، يجعل من أمر الانضمام حتمية وليس خيار، أي بمعنى أن عمل المنظمة وتوجهاتها هي توجهات اقتصادية توافقية ومتفاهم عليها في إطار مفاوضات وجولات ومؤتمرات وزارية هذا الأمر يجعل من الأهمية بمكان تحديد جملة من الأهداف والغايات من إقامة نظام تجاري عالمي وما مدى ملائمة هذا النظام للتوجهات الاقتصادية للدول.

تم تحديد جملة من الأهداف المشتركة بين الدول من إقامة المنظمة العالمية للتجارة ومن خلال مهام وآلية عملها، هذه الأهداف ستعمل على تحرير التجارة الدولية وستحاول إزالة مختلف العقبات الاقتصادية، يشير بعض الاقتصاديين أنه يمكن ربط الأهداف

---

[1]) عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر,2000,ص ص 317-319
[2]) ناصر دادي عدون ومحمد متناوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر,2003,ص57
[3]) Phillip English, développement .commerce et OMC éd economica, paris, 2004, p69
[4]) عادل أحمد حشيش ,مرجع سبق ذكره، ص 317-319

التي تصبو إلى تحقيقها بالأسباب التي أدت إلى ظهورها وتتلخص " الأسباب التي أدت إلى الاتفاق بشأن إنشاء هذه المنظمة هو تفاقم التوتر بين التكتلات الاقتصادية الكبرى" [1]

وعليه فإن الأهداف تتلخص في النقاط التالية[2]:

1. إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية ويتم ذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى للتباحث بشأن الأمور التجارية، فهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات الدائمة، خاصة وأن الاجتماع الوزاري يتم مرة كل سنتين على الأقل وهو ما يسمح للدول بطرح انشغالاتها والتفاوض حول الأمور المتعلقة بالتجارة؛
2. تحقيق التنمية لجميع الدول الأعضاء خاصة الدول النامية التي يزيد عددها في المنظمة 75% من مجموع الأعضاء، ويمكن تحقيق التنمية لهذه الدول من خلال مراعاة ظروفها الاقتصادية أثناء اتخاذ وإصدار القرارات، بالإضافة إلى تمكينها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية؛
3. حل المنازعات بين الدول الأعضاء بالتقليل من النزاعات بين الدول الأعضاء وفضها، للإشارة فإن هذه النزاعات كثيرا ما كانت عائقا أمام التجارة الدولية في عهد إتفاقية الجات بسبب غياب آلية خاصة لحل هذه النزاعات لذلك كان من الضروري إيجاد آلية فعالة وذات قوة رادعة للقضاء على هذه النزاعات التي عانت منها الدول النامية كثيرا؛
4. البحث عن آلية تواصل بين الدول الأعضاء وذلك من خلال تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، وهذا عن طريق إلزام كل الدول الأعضاء بإخطار غيرها بالتشريعات التجارية والأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية ذلك لأن المنظمة تهدف إلى تحقيق الشفافية في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء؛
5. تقوية الاقتصاد العالمي وذلك من خلال تحرير التجارة من جميع القيود وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء.

المطلب الرابع: المؤتمرات الوزارية لتحرير التجارة الدولية

تعتمد آلية العمل داخل المنظمة العالمية للتجارة عل نتائج وقرارات الوزارية التي يتم عقدها دوريا كل سنتين وذلك بدءا من سنة 1995 وهي تحديدا 10 مؤتمرات وزارية آخرها ب بيونس آيرس بالأرجنتين ديسمبر 2017 " حيث تعتبر المؤتمرات الوزارية حجر الزاوية في مفاوضات الدول الأعضاء، حيث يتم عن طريقها اتخاذ القرارات المتعلقة بالاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف حيث، تتمتع المؤتمرات الوزارية بالسلطة العليا 'Highest Authority' ، فمنذ سنة 1996 تاريخ أول مؤتمر وزاري بسنغافورة تم التطرق إلى العديد من المواضيع سواء التقليدية أو الجديدة التي تعرف بمسائل ما بعد سنغافورة وتعتبر جولة الدوحة أو جولة الألفية

[1]) ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل، مرجع سبق ذكره، ص68
[2]) مرجع نفسه، ص68

للتنمية الجولة التي أسالت الكثير من الحبر حيث جاءت مباشرة بعد فشل مؤتمر سياتل والتهميش الذي تعرضت له الدول النامية بالإضافة إلى القضايا التي ناقشتها أهمها التجارة والتنمية المستدامة " [1]

والجدول الموالي يستعرض التأريخ لهذه المؤتمرات

جدول(2- 2) المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة

م	البلد	تاريخ المؤتمر
1	سنغافورة	9-13 ديسمبر 1996
2	جنيف (سويسرا)	18-20 ماي 1998
3	سياتل (الو م أ)	30 نوفمبر-03 ديسمبر 1999
4	الدوحة (قطر)	09-13 نوفمبر 2001
5	كانكون (المكسيك)	10-14 سبتمبر 2003
6	هونغ كونغ (الصين)	13-18 ديسمبر 2005
7	جنيف (سويسرا)	30 نوفمبر 02 ديسمبر 2009
8	جنيف (سويسرا)	15-17 ديسمبر 2011
9	بالي (اندونيسيا)	03-06 ديسمبر 2013
10	نيروبي (كينيا)	15-19 ديسمبر 2015
11	بيونس آيرس (الأرجنتين)	10-13 ديسمبر 2017

المصدر من إعداد الباحث

[1]) خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف, أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية جامعة بسكرة 2014-2015,ص31

هذه المؤتمرات الوزارية التي تم انعقادها اختلفت نتائجها من مؤتمر إلى آخر

- فالمؤتمر الأول(سنغافورة): هدف إلى تغيير دور المنظمة كمنتدى للمفاوضات والتي تؤدي إلى استمرارية تحرير التجارة وتقييم السياسات التجارية
- والمؤتمر الثاني (جنيف): والذي شهد انضمام عدد أعضاء جدد وقد كان موضوع التجارة الالكترونية أهم المجالات التي تم فتح النقاش فيها كيف لا وهي صنيعة الدول الصناعية
- المؤتمر الثالث (سياتل): والذي شهد أحداث ومظاهرات رافضة للواقع التجاري العالمي وقد احتدم النقاش بين الدول النامية والمتقدمة في العديد من المواضيع كالزراعة والخدمات
- المؤتمر الرابع (الدوحة): فمن خلال مكان انعقاده حاولت الدول النامية تحقيق المزيد المكاسب خاصة في مواضيع الزراعة، حقوق الملكية الفكرية، التجارة والبيئة، تسوية النزاعات وقد شهد انضمام الصين كأكبر اقتصاد عالمي في صالح الدول النامية
- المؤتمر الخامس(كانكون): وكان متابعة لنتائج مؤتمر الدوحة أما المواضيع المناقشة فهي قديمة جديدة في نفس الوقت كالزراعة والخدمات وحقوق الملكية الفكرية
- المؤتمر السادس (هون كونغ): وأبرز الأعمال كان إنهاء مسألة الرسوم الجمركية والإعلانات للمنتجات الزراعية
- المؤتمر السابع (جنيف): وأبرز مواضيع المؤتمر المناخ الاقتصادي العالمي الراهن وكان أهم نتائجه التي خلص إليها:[1]
  - ☒ الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمة في تجاوز الأزمة الاقتصادية وإنعاش الاقتصاد العالمي.
  - ☒ إيلاء أهمية قصوى لقضايا الدول النامية والدول الأقل نموا.
  - ☒ العمل على المضي قدما في القضايا الخاصة بالزراعة والسلع والصناعة وكذا الخدمات.
  - ☒ تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها التجارة العالمية على غرار الأمن الغذائي والمناخ.
  - ☒ التأكيد على أهمية آلية تسوية المنازعات وكذا الشفافية في عمل المنظمة.
- المؤتمر الثامن(جنيف): شهد انضمام الاقتصاد الروسي وتم فتح النقاش في ثلاث مواضيع أساسية هي النظام التجاري متعدد الأطراف والتجارة والتنمية وجولة الدوحة للتنمية
- المؤتمر التاسع (بالي): وقد أطلق فيه مجموعة من المبادرات أطلق عليها بحزمة بالي وهي " عبارة عن مجموعة مبادرات تهدف إلى تسهيل التجارة الدولية ودعم الدول النامية مع تقديم المساعدات لها لتحقيق الأمن الغذائي، وقد تم تقسيم أشغال المؤتمر إلى قسمين القسم الأول يتعلق بالأعمال العادية للمجلس العام حيث تم مناقشة حقوق الملكية التجارية ونقل التكنولوجيا، أما القسم الثاني فيتعلق بأشغال جولة الدوحة للألفية "[2]

[1]) خير الدين بلعز، مرجع سبق ذكره، ص40.
[2]) مرجع سبق ذكره ص 42.

- المؤتمر العاشر (كينيا): " وقد اختتم المؤتمر الوزاري أعماله بالاتفاق على حزمة من النتائج تتضمن بيان ختامي وتسع قرارات وزارية في الزراعة والقطن وقضايا تهم الدول الأقل نموا وكذلك حقوق الملكية الفكرية والتجارة الالكترونية وبرامج عمل الاقتصاديات الصغيرة وتتضمن اتفاقية منتجات تكنولوجيا المعلومات ITA "[1]
- وأخيرا المؤتمر الحادي عشر (بيونس إيرس): وقد شهد المؤتمر تجاذب الآراء بين الدول نتيجة تضارب المصالح وتعتبر الو.م.أ أكبر المعارضين لأي امتياز لصالح الدول النامية وقد تم النقاش أكثر في مواضيع: التجارة الالكترونية وفرض قيود على دعم المزارعين والصيد وقدرة المنظمة على إدارة تجارة عالمية متزايدة النزاعات.

من خلال هذه التقديم يتبين أن المؤتمرات والمواضيع المناقشة فيها يتم الإعداد لها والتخطيط لنتائجها لما يتلاءم ومصالح الدول المتقدمة وإخفاق أي خطوات يكون لها الأثر الإيجابي على اقتصاديات الدول النامية ولا أدل على ذلك المواضيع المحظورة النقاش كالطاقة والنفط والتي تملك فيها الدول النامية ميزة تنافسية مكتسبة.

المبحث الثالث: الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس)

يلعب قطاع الخدمات دورا حيويا وكبير في الاقتصاد الوطني والدولي وهو ما جعله ينمو بصورة متسارعة وذلك بفضل عدة عوامل أهمها تأثيرات الثورة العلمية والتكنولوجية وانعكاساتها على مختلف المناحي والمجالات المتعلقة بحياة البشرية، وانطلاقا من تركيبته وأنواعه جعل عملية الاستقلالية من خدمة إلى أخرى تصبح شبه مستحيلة أي أن هناك ترابط وثيق بين مختلف مكوناته.

وبما أن مهد الثورات العلمية والتكنولوجية هي الدول المتقدمة والصناعية جعل هاته الأخيرة تبحث عن طرق وأساليب لحماية إبداعاتها وابتكاراتها مما أدى إلى ربط هذا النطاق بمجال التجارة الدولية وهو ما انبثق عنه عدة اتفاقيات ومعاهدات أهمها وأبرزها على الإطلاق: الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات والتي ظهرت في البداية كمجال للتفاوض في إطار جولة الأورغواي وهو ما يميز الجولة عن بقية الجولات السابقة " فالدول الكبرى تحتكر قطاع الخدمات العالمية نسبة تبلغ 97% من براءة الاختراع العالمية "[2]

" لقد أدت مجموعة من التطورات العالمية خلال العقدين السابقين نمو ملحوظ في القطاع الخدمي، وزيادة التبادل الخدمي على المستوى العالمي وقد تمثلت هذه التطورات العالمية في تزايد دور الخدمات كمدخلات في العملية الإنتاجية، وظهور وسائل الاتصالات ونقل المعلومات الحديثة وانتشارها وظهور الخدمات ذات الكثافة في المعرفة والمعلومات بالإضافة إلى انفتاح العديد من الدول في قطاعات احتكارية مثل الاتصالات والانفتاح التدريجي لبعض القطاعات الهامة مثل البنوك والتأمين بالإضافة إلى اتساع نشاط الشركات العابرة للقارات في قطاع الخدمات "[3]

---

[1]) مجلس التعاون الخليجي، نتائج المؤتمر العاشر للمنظمة العالمية للتجارة، نيروبي، قطاع الشؤون الاقتصادية,2016,ص5.
[2]) وفية عبد الصديق عتيق، دور الدول النامية في رسم سياسات المنظمة العالمية للتجارة، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية، غرفة التجارة والصناعة، دبي,2004,ص18
[3]) وصاف عتيقة، آثار تحرير الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية، إشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة بسكرة,2014/2013 ص أ.

المطلب الأول: ماهية الخدمات

يتسم قطاع الخدمات وموضوعه بالاتساع نظرا لتشعب مجالاته وتشابكه مع مجالات أخرى كمجال السلعي فمعرفة ماهيته ودلالاته يستلزم الإحاطة بعدة عناصر وأدوات.

الفرع الأول: تعريف الخدمات

اختلفت التعاريف الخاصة بقطاع الخدمات وذلك نظرا لتشابه الموضوع بالمفهوم السابق للسلع المادية، ومبرر ذلك أنه إذا كان الأمر بالبساطة بمكان لأمكن حصر الخصائص والسلوكيات ذات الصلة المباشرة بالخدمات، وواقع الحال لا ينفي وجود صعوبة لأجل ذلك، بل الحقيقة تؤكد وجود محاولات واجتهادات من طرف العديد من الخبراء والهيئات الوطنية والدولية لحصر مفهوم الخدمات.

" فالجمعية الأمريكية للتسويق عرفت الخدمات بأنها النشاطات أو المنافع التي تعرض للبيع أو التي تعرض لارتباطها بسلعة معينة "[1] وهذا التعريف يتميز بعدم التمييز بين السلعة الملموسة والسلعة الغير ملموسة أي الخدمات.

وقد عرفت الأمم المتحدة على أن" الخدمات ليست كيانات منفصلة يمكن إقرار حقوق الملكية على أساسها، ولا يمكن الاتجار بها بصورة منفصلة عن إنتاجها، فالخدمات نواتج متجانسة تنتج بناءا على الطلب وتتألف بصورة نمطية من تغيرات في حالة وحدات الاستهلاك ناشئة عن أنشطة المنتجين بناءا على طلب العملاء ويجب أب تكون في وقت اكتمال إنتاجها قد قدمت إلى المستهلكين "[2] والتعريف يهتم بمختلف الحلقات التي تتبع عملية الإنتاج من توزيع وتسويق وإحصائيات.

وقد عرفها كل من " Gronroos على أنها أي نشاط أو سلسلة من الأنشطة ذات طبيعة غير ملموسة في العادة ولكن ليس ضروريا أن تحدث عن طريق التفاعل بين المستهلك وموظفي الخدمات.وKotle عرفها على أنها أي نشاط أو إنجاز أو منفعة يقدمها طرف لطرف آخر، وقد تكون أساسا غير ملموسة ولا ينتج عنها أي ملكية وأن إنتاجها أو تقديمها قد يكون مرتبطا بمنتج مادي ملموس أو لا يكون "[3] فكلا الاقتصاديين يركز على الخاصية المشتركة للخدمات في كونها غير ملموسة وغير منظورة مما يؤدي إلى صعوبة إحصائها وتتبعها.

ويمكن إضافة تعريف آخر أكثر اتساعا وهو أن " الخدمات تتضمن الأنشطة الاقتصادية التي مخرجاتها ليست منتجات مادية وهي بشكل عام تستهلك عن وقت انتاجها وتقدم قيمة مضافة، كما أنها بشكل عام غير ملموسة لمشتريها "[4]

---

[1]) خزندار وردة ,تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة قسنطية,2012/2011,ص56.

[2]) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية، دليل إحصائيات التجارة الدولية في الخدمات، جنيف,2002,ص5.

[3]) خزندار، مرجع سبق ذكره، ص58.

[4]) هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات، ط2,دار وائل للنشر,الأردن,2002,ص17.

انطلاقا من ما سبق نؤكد على أن للخدمات مميزات وخصائص تتناسب والغرض من استخدامها والقيمة المضافة المتولدة عن استعمالها.

الفرع الثاني: خصائص الخدمات

هناك العديد من الخصائص التي تعكس صفات وطبيعة الخدمات وتميزها عن السلع المادية ويمكن أن نذكر منها ما يلي:[1]

1) **عدم إمكانية لمسها:** تمثل الخاصية حقيقة الخدمة لكونها لا ترى ولا يمكن لمسها أو إدراكها أو تذوقها أو فحصها قبل الإقدام على شراءها.
2) **غير قابلة للتخزين:** فالخدمة تنتج وتستهلك في نفس اللحظة التي يتقدم فيها العميل لطلبها وبالتالي لا يمكن إنتاج الخدمة مقدما وتخزينها
3) **عدم فصل الخدمة عن مقدمها:** الخدمات غير قابلة للانفصال عمن يقدمها وعلى هذا الأساس عملية الإنتاج والاستفادة تتم في نفس الوقت.
4) **لا يمكن إنتاج عينات من الخدمة:** لا يمكن تحديد نمط معين لأداء الخدمة وإنتاج عينات نموذجية يتم تطبيقها في جميع الحالات مع الزبائن.
5) **الخدمات غير قابلة للاستدعاء مرة أخرى:** الخدمة تنتج وتستهلك في نفس اللحظة التي يتقدم فيها العميل أمام مقدم الخدمة، وبالتالي إذا ظهرت عيوب في الخدمة المقدمة لا يمكن استدعاء بها مرة أخرى وإصلاح هذه العيوب.
6) **انتشار الجغرافي:** ليس هناك حدود جغرافية لطلب الخدمات، فهناك الطلب المحلي موزع على أماكن جغرافية متفرقة داخل البلد وهناك طلب خارجي وعلة هذا فإن كافة الخدمات على اختلاف أنواعها يجب تقديمها للعميل حين يطلبها وفي أقرب مكان يناسبه.
7) **درجة نظام تقديم الخدمات:** تتطلب طبيعة الخدمة توفر درجة عالية من الخصوصية في التعامل مع الزبون، حيث هذه الخاصية تفرض على الإدارة أن تكون قناة التوزيع مباشرة وقصيرة.

المطلب الثاني: عملية تحرير الخدمات وفوائدها الاقتصادية

ينطوي قطاع الخدمات على عدة أنواع وأغلبها تطورت بفعل التغيرات التكنولوجية، مما ساهم في تحسين مردودها الاقتصادي، وبما أن القطاع يختلف واقعه بين الدول المتقدمة والدول النامية فإن الدول المتمتعة بالميزة التنافسية فيه تسعى إلى زيادة استغلالها الاقتصادي للخدامات سواء داخل أقاليمها أو خارجها وذلك عن طريق عملية تحرير قطاع الخدامات وتعظيم الفائدة الاقتصادية منها.

[1]) بن عيسى شافية، آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر -3-,2011/2010,ص ص 55-56.

الفرع الأول: مفهوم تحرير الخدامات

اختلفت مفاهيم تحرير قطاع الخدمات مثل اختلاف تعاريف الخدامات بالرغم من تزامن هذا المفهوم مع تناسي ظاهرة العولمة الاقتصادية.

فمفهوم تحرير الخدمات يشير إلى " التحرر من القيود واللوائح الدفاعية التي تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها، أي أن القضية المطروحة ليست إزالة التعريفة الجمركية التي تعترض الخدمات عبر عبور الحدود، كما هو الحال في السلع حيث ليس ثمة تعريفات جمركية وليست هناك نقط عبور في حالة الخدمات، ولكن القضية المطروحة هنا هي النظام الداخلي في البلاد المختلفة، ومعنى ذلك أن المفاوضات المتعددة الأطراف في الخدمات امتدت ولايتها إلى القيود واللوائح الداخلية بعد أن كانت مقصورة على القيود التي تطبق على نقط العبور"[1]

ويشير تعريف آخر إلى أن مفهوم تحرير الخدمات هو " حرية مستهلكي الخدمة في أي بلد اختار أي مروجي الخدمة، أو الطريقة التي يتم بها عرضها، وعليه فإن المعنى ينصب أساسا على إلغاء القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في مجال تجارة الخدمات، إلا إذا كان ذلك التدخل الذي يتم لأسباب سياسية ويفرض القيود على خدمات بذاتها سواء كان عارضها موردون محليين أو أجانب"[2]

الفرع الثاني: الفوائد الاقتصادية لتحرير تجارة الخدمات

إن عملية تحرير تجارة الخدمات تتميز بمجموعة من الفوائد يمكن حصرها في النقاط التالية:[3]

1) **الأداء الاقتصادي**: إن وجود بنية تحتية فعالة خاصة بالخدمات يعتبر شرطا مسبقا للنجاح الاقتصادي، حيث توفر الخدمات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، البنوك، التأمين والمواصلات مدخلات استراتيجية مهمة لجميع القطاعات، وفي حالة عدم توفر عامل المنافسة من غير المتوقع أن ينمو ويتطور الأداء الاقتصادي، ولهذا فإن عددا متزايدا من الحكومات أصبحت تعتمد على بيئة مفتوحة وشفافة لتقديم الخدمات من أجل الارتقاء بأداء هذا القطاع.
2) **دعم التنمية**: تساعد القوة التنافسية المصدرين والمنتجين في الدول النامية على استغلال الخدمات بغض النظر عن نوعيتها، حيث استطاعت عدد من الدول النامية اعتمادا على الخبرة والاستثمار الأجنبي الارتقاء في أسواق الخدمات العالمية مثل السياحة
3) **ادخارات المستهلك**: إن عملية تحرير الخدمات توفر أسعار منخفضة أكثر، وجودة أفضل ونطاق واسع من الخيرات للمستهلك، ولهذا حتى إذا ارتفعت الأسعار أثناء تحرير التجارة، فإن ذلك يتفق مع انخفاض السعر وزيادة الجودة في مكان آخر.

---

[1]) علاء كامل، الجات ونهب الجنوب، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر,1996,ص76
[2]) حسن عبيد، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، أوراق اقتصادية، العدد 20,مصر,2002,ص3
[3]) بن عيسى شافية، مرجع سبق ذكره، ص63

4) **شفافية وقدرة أكبر على التوقع:** تتمثل التزامات دولة ما في جدول خداماتها الخاص بمنظمة التجارة العالمية ضمانا قانونيا وملزما، حيث يسمح للشركات الأجنبية توريد خدماتها تحت ظروف مستقرة، وكل من له مصلحة أو اهتمام في هذا القطاع سواء كان منتجا أو مستثمر يعطي له فكرة واضحة عن قواعد اللعبة، وبهذا يمكنهم أن يخططوا للمستقبل بثقة أكبر مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار.

5) **نقل التكنولوجيا:** إن التعهدات الخاصة بالخدمات في منظمة التجارة العالمية تساعد على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يساهم بتقنياته ومهاراته الجديدة التي تكتسب ضمن اقتصاد واسع بطرق مختلفة على اكتساب الموظفين المحليين مهارات جديدة ومن ثمة نشرها في حالة مغادرة أو تغيير أماكن عملهم مثلا.

6) **الابتكارات السريعة:** لقد شهدت الدول التي تم تحرير أسواق الخدمات بها إنتاجا ضخما ودرجة أكبر من الإبداع في العمليات، على سبيل النمو المتفجر للأنترنت في الو.م.أ

المطلب الثالث: جولة الأورغواي واتفاقية الجات (GATS)

يندرج ضمن قطاع الخدمات العديد من الأنواع حيث تم تقسيمها إلى أكثر من 12 نوعا رئيسيا يندرج تحته عدة أنواع فرعية، حيث كانت القائمة محل تفاوض بين المفاوضين التجاريين خلال جولة الاورغواي 86-93 حيث ضمت القائمة العناصر المذكورة والواردة في القائمة GNS/W/100 الصادرة عن الجات في عام 1991 والموضحة في الجدول التالي:

جدول(2- 3): يوضح قائمة العناصر المذكورة والواردة في القائمة GNS/W/100 الصادرة عن الجات في عام 1991

الرقم	نوع الخدمة
1	خدمات الأعمال التجارية
2	خدمات الاتصالات
3	خدمات التشييد وما يتصل بها من خدمات هندسية
4	خدمات التوزيع
5	الخدمات التعليمية
6	خدمات البيئة
7	خدمات المالية
8	خدمات المتعلقة بالصحة والخدمات الاجتماعية

9	خدمات السياحة والخدمات المتعلقة بالسفر
10	الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية
11	خدمات النقل
12	الخدمات الأخرى غير المدرجة في موضوع آخر

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لبيانات الأمم المتحدة.

وقد تتطور القائمة بمرور الوقت وقد يستخدم المفاوضون التجاريون للخدمات تصنيفات أخرى في مفاوضات مقبلة، مثلما حدث بالنسبة لخدمات الاتصالات الأساسية والخدمات المالية وخدمات النقل البحري.[1]

المطلب الرابع:المبادئ العامة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات

جميع الدول الأعضاء تخضع للمبادئ التالية دون استثناء[2]:

1) **شرط الدولة الأولى بالرعاية**: ويقصد به عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول للأسواق وشروط التشغيل
2) **مبدأ الشفافية**: يجب على كل عضو بنشر جميع الإجراءات ذات الصلة وذات التطبيقات العامة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية
3) **زيادة مشاركة الدول النامية**: قيام مختلف الدول الأعضاء بتسهيل زيادة الدول النامية في التجارة الدولية من خلال التفاوض.
4) **التكامل الاقتصادي**: تسمح للدول الأعضاء بأن تكون أطرافا في اتفاق لتحرير التجارة في الخدمات فيما بينها شريطة أن يكون للاتفاقية تغطية قطاعية كبيرة.
5) **القواعد والإجراءات المحلية**: ويقصد بها الأحكام التي تنظم التجارة الدولية للخدمات على المستوى الوطني.
6) **الاعتراف واعتماد شهادات التعليم والخبرة**: أي منح التراخيص والإجراءات والشهادات لموردي الخدمات الأجانب.
7) **مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة.**
8) **المدفوعات التحويلية والقيود الخاصة لميزان المدفوعات**: أي عدم فرض قيود على التحويلات والمدفوعات الدولية المسددة مقابل عمليات تجارية.
9) **المشتريات الحكومية**: أي الاتفاقية لا تسري على الشراء لأغراض حكومية وليس بهدف بيعها تجاريا أو استخدامها ويرجع ذلك إلى أن المشتريات الحكومية ذات طبيعة سيادية.

[1]) الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص10
[2]) وصاف عتيقة، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-90.

10) **الاستثناءات العامة والأمنية**: وهي التدابير التي تتخذها الدول العضو لحماية الأخلاق العامة الحفاظ على الأخلاق العامة والحفاظ على النظام العام وحماية الصفة الشخصية لحياة الأفراد.

11) **الإجراءات الطارئة للوقاية في مجال الخدمات**: وتتعلق بموضوع الدعم في قطاع الخدمات.

12) **اتفاقية الجاتس والتعاون الإقليمي**.

المطلب الخامس: العولمة والمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن تجارة الخدمات

تجتمع مفاهيم العولمة الاقتصادية مع مفاهيم تحرير قطاع الخدمات التي موضوع المفاوضات والنقاشات من خلال المؤتمرات الوزارية " فلقد أدت سرعة التقدم التكنولوجي في العقود القليلة الماضية في مجالات النقل والحسابات والاتصالات بما في ذلك إنشاء شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية إلى أن تسعى الشركات إلى الاستفادة من موارد الإنتاج البعيدة ومكنتها من خدمة الأسواق متزايدة الاتساع، وهذا الاتجاه نحو العولمة عززته سياسات تحرير التجارة وإزالة العوائق التنظيمية التي تعترض الأنشطة الاقتصادية، ألهب النمو المطرد في الاستثمار والتجارة في السلع والخدمات على الصعيد الدولي كما يسر تحسن الاتصالات والشركات المتعددة الجنسيات تحرك الناس بصفتهم مقدمي خدمات "[1]

والمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن تجارة الخدمات تمليها الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العالمي، لكن يجب التنبيه إلى أن المفوضات هي في خدمة مصالح الدول المتقدمة في حكم أن المسيطر على التجارة في الخدمات محتكر لها بـ:97% " وتمثل مصدر تخوف الدول النامية في غياب القدرة التنافسية لخدماتها أمام الخدمات المقدمة في الدول الصناعية وذلك لتفوق الأخيرة بسبب العامل التكنولوجي في إنتاجها ، الأمر الذي يكسبها ميزة نسبية لا تتوافر لدى الدول النامية ، وتخشى معظم الدول النامية أن يعمل تحرير تجارة الخدمات على زيادة ضغوط التكيف على القطاعات المرتبطة بها بشكل خاص وعلى باقي القطاعات الأخرى بشكل عام"[2] وهو ما دفع ببعض الدول التأخير في عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى غاية تأهيلها لظروف المنافسة الجديدة.

[1]) الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص7
[2]) سلطة النقد الفلسطينية ,فلسطين ومنظمة التجارة العالمية, ورقة عمل, بدون سنة نشر,ص13

المبحث الرابع: الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية (تريبس)

يعتبر مهد الإبداعات والاختراعات كان في الدول الأوروبية والدول الصناعية الأخرى كالو.م.أ وقد وفرت هذه الدول عدة أنظمة تشريعية وقانونية لحماية نتائج هذه الإبداعات والاختراعات من التقليد والقرصنة.

هذه الاتفاقيات والمعاهدات تعتمد على نظام الاتفاق والالتزام بين الدول الكبرى والمسيطرة على الاقتصاد الدولي، حيث تعتبر اتفاقية باريس أهم هذه الاتفاقات تزامنا مع الثورة العلمية الأولى والتي وقعت في 20 مارس 1883 وبعدها اتفاقية برن لتوفير الحماية للتراث الأدبي والفني عام 1886، أما في القرن العشرين كان أشهر الاتفاقيات والمعاهدات معاهدة روما 1961 الخاصة بهيئات الإذاعة ومنتجي التسجيلات الصوتية، وأكبر هيئة لتنظيم الملكية الفكرية هي منظمة wipo وهي المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية في منتصف الستينيات إلا أن دورها كان محصورا والافتقار لعنصر الإلزام للدول المنظمة ويرجع ذلك لاختلاف ثقافات الشعوب، مما حدا بالدول المتقدمة على إدماج هذا الموضوع ضمن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وتحديدا عند جولة الاورغواي ونجحت في التوصل خلالها إلى صياغة اتفاقية تريبس التي توفر الحماية الأزمة لحقوق الملكية الفكرية على النطاق الدولي.

وهناك عدة أسباب ودوافع دمج الملكية الفكرية في الإطار التجاري متعدد الأطراف وأهمها:[1]

1- الحد من خسائر الدول المتقدمة جراء التقليد.
2- حماية نتائج بحوث الشركات المتعددة الجنسيات من التقليد.
3- زيادة قطاع الملكية الفكرية في اقتصاديات الدول.
4- تزايد أهمية حقوق الملكية الفكرية التجارية الدولية.
5- عدم وجود حماية كافية على المستوى الدولي.
6- ظهور دول أخرى بدأت تلحق بالدول المتقدمة مثل دول جنوب شرق آسيا
7- المحافظة على المركز التنافسي للدول المتقدمة.
8- تآكل التفوق الأمريكي خلال الثمانينيات في التصنيع التكنولوجي

وهو ما وفر حماية أكبر ومجموعة من الضمانات والتطمينات للدول الصناعية وذلك تزامنا وتزايد أهمية قطاع الخدمات من خلال آلية فض النزاعات.

[1]) عبد السلام مخلوفي، أثر حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة على نقل التكنولوجيا في الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر,2008/2007,ص ص 65-75.

المطلب الأول: ماهية الملكية الفكرية

التطرق إلى موضوع الماهية يؤدي بنا إلى التفرقة بين مفهومين أي مفهوم الملكية الفكرية ومفهوم حقوق الملكية الفكرية بالإضافة إلى أهداف هذه الأخيرة

الفرع الأول: الملكية الفكرية

تعرف الملكية الفكرية وفقا للمنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية wipo بأنها كل ما ينتجه الفكر الإنساني من اختراعات وإبداعات فنية وغيرها من نتاج العقل الإنساني وأنها كذلك، أعمال الفكر الإبداعية والمصنفات الأدبية والفنية والرموز والأسماء والصور والنماذج الصناعية.[1]

وتعرف أيضا على أنها حق المؤلف والمفكر والمخترع والمبتكر في منع الآخرين من استغلال اختراعاتهم وتصميماتهم وأفكارهم، وما أبدعته عقولهم فالقيمة الحقيقية لبعض السلع مثل الأدوية والمنتجات التقنية والكتب والأفلام وغيرها لا تتمثل في المواد المصنوعة منها هذه المنتجات بل فيما تتضمنه السلعة من فكر واختراع وتصميم يحق لصاحبه تسجيله وتوفير الحماية اللازمة له والتي تحول دون استغلال الآخرين له بغير إذنه وموافقته [2]

الفرع الثاني: حقوق الملكية الفكرية

وتعرف المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية على أنها " الحقوق المتعلقة بالأعمال الأدبية والفنية و العلمية كالعروض الفنية والفوتوغراف والأعمال الإذاعية والاختراعات في جميع المجالات والاكتشافات العلمية والتصميمات الصناعية والعلامات التجارية وعلامات الخدمات والأسماء التجارية والحماية من المنافسة غير العادلة وأي حقوق أخرى تكلفها الأنشطة الفكرية في المجالات الصناعية والأدبية والفنية " [3]وتتمثل حقوق الملكية الفكرية في عوائد الإبداع الفكري والعلمي والأدبي والفني في مجالات تأليف المطبوعات والأغاني والموسيقى والاختراع والابتكار والعلامات التجارية "[4]

والشكل الموالي يوضح الجوانب المختلفة لحقوق الملكية الفكرية.

---

[1]) قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات، حماية الملكية الصناعية بالمملكة العربية السعودية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، ورقة عمل، غرفة الشرقية، المملكة العربية السعودية,2015,ص3

[2]) عبد السلام مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص16

[3]) كورتيس كوك، حقوق الملكية الفكرية، ترجمة قسم الترجمة، دار الفاروق، القاهرة، مصر,2006,ص104

[4]) علي ابراهيم، منظمة التجارة العالمية، جولة الأورغواي وتقنين نهب العالم الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة,1996,ص283

شكل (2-2): الجوانب المختلفة لحماية حقوق الملكية الفكرية

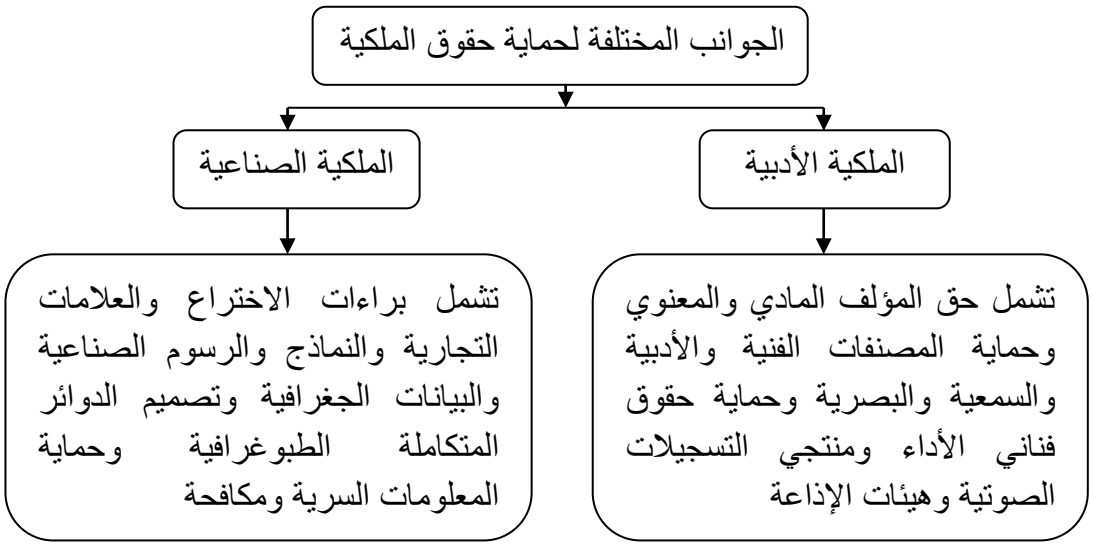

المصدر: قطاع الشؤون الاقتصادية المملكة العربية السعودية مرجع سبق ذكره ص5

الفرع الثالث: خصائص حقوق الملكية الفكرية

تتميز حقوق الملكية الفكرية عن باقي الحقوق بخاصيتين هامتين هما [1]:

1- **خاصية عدم الإدراك المادي**: تشير إلى أن الملكية الفكرية تتصرف إلى ما هو غير ملموس ماديا، فهي تتعلق بالمعرفة والمعلومة التي يمكن إدماجها أو تجسيدها في الأشياء الملموسة ويعرف تطبيق المعرفة والمعلومة بالتكنولوجيا

2- **خاصية الحامية محددة الزمن**: تعني أن الحماية المقدمة لحقوق الملكية الفكرية محددة الزمن وينبغي الإشارة إلى أن أغلب قوانين الملكية الفكرية محلية بمعنى أن لكل دولة الحرية في وضع التشريع الذي يناسب خصائصها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وأهدافها التنموية، ومن تم فقوانين الحماية للملكية الفكرية تختلف من دولة إلى أخرى مما يشكل للمخترع مصدرا مقلقا لأن من أكثر الملامح الهامة والمميزة للمعرفة قدرتها على تجاوز الحدود القومية والجغرافية بسهولة.

وتمثل محدودية الفترة الزمنية الممنوحة لحماية الملكية الفكرية خاصية ثانية من خصائصها، فالحماية المحدودة زمنيا ترتبط برغبة المجتمع في إقامة توازن بين المصالح الخاصة والمصالح الاجتماعية وطول فترة الحامية يؤدي إلى إساءة استخدام القوة الاحتكارية المؤقتة التي يكفلها حق الملكية الفكرية بما يثقل العبء الملقى على كاهل المجتمع ، لذلك فإن تحديد المدة المثلى لسيران البراءة تمثل قضية هامة ، ويرى بعض الاقتصاديين أنه ينبغي أن تحدد المدة بحسب القوة الاحتكارية المؤقتة والمزايا الاجتماعية التي تنشأ من تطبيق التكنولوجيا الجديدة .[2]

---

[1]) عبد السلام مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص20

[2]) Bifani.p.the New Mercantilism and international appropriation of technology ,in unacted technology, trade policy and the Urgway round, new york,1990,p23

المطلب الثاني: جولة الأورغواي والاهتمام أكثر بحقوق الملكية الفكرية

إن التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي وأهمها التطورات التكنولوجية انعكست بشكل مباشر على الاهتمام أكثر بحقوق الملكية الفكرية وبنوعيها الأساسين وهما الملكية الصناعية والملكية الفكرية والأدبية.

فقضايا حقوق الملكية الفكرية والتجارة العالمية في الخدمات بالإضافة إلى جوانب أخرى لم تكن محل مناقشات في إطار الجات أو أركان النظام الاقتصادي العالمي أنا ذاك أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكانت أهم الاتفاقيات التي تنظم حقوق الملكية الفكرية تنحصر أساسا في اتفاقيتي باريس لحماية الملكية الفكرية واتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية وبعض الاتفاقيات الأخرى.

جدول (2-4): حقوق الملكية الفكرية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة

أنواع حقوق الملكية الفكرية		الموضوع	مجالات التطبيق الرئيسية	الاتفاقيات الدولية الرئيسية
الملكية الصناعية	براءة الاختراع	اختراعات جديدة وغير منشورة وصناعية الاستخدام	تصنيع	ميثاق باريس، المعاهدة الدولية للتعاون بشأن براءات الاختراع، معاهدة بودابيست
	التصاميم الصناعية	تصاميم زخرفية	الملابس والسيارة والأجهزة الالكترونية ... إلخ	اتفاق لاهاي و، ميثاق باريس، اتفاقية لوكارنو
	العلامات التجارية	علامات أو رموز لتمييز سلعة وخدمة لمؤسسة ما	جميع الصناعات	ميثاق باريس، اتفاقية وبروتوكول مادريد، اتفاقية نيس
	المؤشرات الجغرافية	تحديد منشأ السلعة للدلالة على الجودة أو أية خصائص أخرى ترتبط بالمنطقة	الصناعات الغذائية والزراعية وفي قطاع المشروبات الروحية على وجه التحديد	اتفاقية لشبونة، اتفاقية مدريد
الملكية الأدبية	حقوق المؤلف والحقوق	الأعمال المبتكرة في التأليف والمساهمات المتعلقة بحقوق	الطباعة والترفيه (السمعية والبصرية والصور المتحركة)	ميثاق بيرن، ميثاق روما، ميثاق جنيف،

والفنية	المجاورة	فناني الأداء والمنتجين والتسجيلات الصوتية والهيئات الإذاعية	وبرامج الحاسوب والإذاعة	اتفاقية بروكسل، الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف

مصدر: عائشة موزاوي، حقوق الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف،2011-2012، ص14

" فالبلدان المتقدمة لم تكن تهتم كثيرا لحماية حقوق الملكية الفكرية وذلك لسببين رئيسين الأول هو أن تلك البلدان كانت وبلا منازع المصدِّر الأول للسلع المصنعة وبالتالي لم تكن تواجهه مشاكل كبيرة على صعيد التكيف، أما السبب الثاني فهو أن الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة والمعرفة كانت شبه منعدمة وبالتالي لم يكن نشر التكنولوجيا يؤدي إلى إحداث تغيرات جذرية في أنماط المنافسة العالمية "[1]

لكن خلال العقود الأخيرة من القرن 20 يبدو أن الدول المتقدمة بدلت مجهودات متواصلة وحثيثة هدفها إرساء نظام ومعايير توفر الحماية لحقوق الملكية الفكرية والجدول السابق لخص أهم هذه الاتفاقيات وفي العديد من المجالات المرتبطة سواء بالملكية الصناعية أو الملكية الأدبية والفكرية

" وقبل إبرام اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية ضمن إطار منظمة التجارة العالمية التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1995، كان لكل بلد نظامه الخاص فيما يتعلق بحماية تلك الحقوق، وكانت تلك النظم إلى حد كبير وليدة خيار ذاتي وتخضع لمبادئ وقواعد المعاهدات الدولية التي يفصل كل بلد الانضمام إليها، وقد كانت المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات تفتقر إلى آليات فعالة كتسوية النزاعات "[2]

ونتيجة لإفرازات الثورة العلمية الرابعة(ثورة التكنولوجيا العالمية) شهدت الثمانينيات ارتفاعا كبيرا في عدد النزاعات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية مما حدا بالدول المتقدمة للبحث عن جهاز أكثر فعالية وهو ما نتج عنه إدماج الموضوع ضمن جولة الأورغواي وصياغته تحت إطار اتفاقية سميت بالاتفاقية الخاصة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية، فمجال الاتفاقية واسع وهو يشمل حقوق المؤلف والبراءات الصناعية والعلامات التجارية والأسرار التجارية والتصاميم الصناعية للدوائر المتكاملة والمؤشرات الجغرافية ، ففي عام 1986 كانت أكثر من نسبة 27% من صادرات الو.م.أ مشمولة بإجراءات الملكية الفكرية في حين كانت تلك النسبة أقل من 10% أثناء مفاوضات الجات [3]

[1]) محمد طوبا أونغون، اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية وانعكاساتها على البلدان النامية، مجلة التعاون الاقتصادية بين الدول الإسلامية,2002,ص ص 103-104

[2]) نفس المرجع، ص104

[3]) Fish and spayer,trips as an adjustment Mechanism in north-south trade,intereconomics,pp 65-69

المطلب الثالث: أهداف اتفاقية تريبس

إن الاتفاقية تنص على مجموعة من المواد والأجزاء ومن خلال النصوص المتعلقة بها فإنها تهدف إلى تحقيق غايات أكثر من الحماية بحد ذاتها فهي تهدف إلى تشجيع الابتكار التكنولوجي ونقل وتعميم التكنولوجيا دون أن يتعارض ذلك مع التنمية الاجتماعية الدول النامية[1]

فأهداف وفوائد اتفاقية تريبس يمكن تحديدها في النقاط التالية[2]:

1- تحقيق التنمية التكنولوجية وتمكين الدول الأقل نمو من إنشاء قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للاستمرار.
2- الإسهام في حماية ونقاد حقوق الملكية الفكرية لتشجيع روح الابتكار التكنولوجي ونقل وتعميم التكنولوجيا بما يساعد على تحقيق المنفعة المشتركة لمنتجي ومستخدمي المعرفة التكنولوجية.
3- منع حائزي حقوق الملكية الفكرية من إساءة استخدامها على النحو الذي يؤثر سلبا على النقل الدولي للتكنولوجيا
4- تحفيزا نشاط الابتكاري من خلال توفر بيئة مواتية ومكافئة لها.
5- تحقيق الجودة العالمية وإعداد قوى العمل فنيا من خلال التدريب المصاحب لعمليات نقل التكنولوجيا.
6- تحقيق نوع من التقدم بما يسهم في رفع المستوى التكنولوجي عبر العالم وتحقيق براءات لمستخدمي تلك التكنولوجيا الحديثة.

ويشير الباحث[3] إلى أن اتفاقية تريبس وموادها لا نجد عبارات دقيقة ومحددة وملزمة لا تحتمل التأويل بل نجد توصيات وتمنيات ومصطلحات تحتمل أكثر من معنى لا ترقى للإلزام أو الخضوع.

المطلب الرابع: مبادئ اتفاقية تريبس

استندت اتفاقية تريبس على مجموعة من المبادئ الأساسية هي[4]:

1- مبدأ المعاملة الوطنية.
2- مبدأ الدولة أولى بالرعاية.
3- منع طرق المنافسة غير الشرعية.
4- حماية المنتجات من جرائم التقليد كحماية العلامات التجارية والصناعية على المنتجات ومد نطاق هذه الحماية خارج إقليم الدولة المنتجة.

---

[1]) سامي حاتم عفيفي، حماية الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا في اتفاقية التجارة العالمية WTO، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، القاهرة,2000,ص19.
[2]) عبد السلام مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص40.
[3]) نفس المرجع، ص41.
[4]) سميحة القليوبي، الملكية الصناعية، ط2,دار النهضة العربية,القاهرة,1996,ص18.

5- تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق الودية، ثم التحكم فالاستئناف، إذن تنص الاتفاقية على إنشاء هيئة تسوية المنازعات لفض المنازعات بين الدول الأعضاء.

6- عدم جواز التحفظ على أي حكم من أحكام اتفاقية تريبس إلا بموافقة جميع الدول الأعضاء.

7- في حالة انضمام دولة ما إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي إلى اتفاقية تريبس يترتب عليها الالتزام باتفاقيات معينة سابقة لحماية الملكية الفكرية مباشرة وهي اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية واتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، اتفاقية روما لحماية الفنانين ومنتجي التسجيلات الصوتية ومؤسسات البث الإذاعي، اتفاقية واشنطن للدوائر المتكاملة.

خلاصة الفصل:

اختصت الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة في مجال السلعي عن طريق التركيز على التعريفة الجمركية و السعي إلى إزالتها وهو ما كان أحد مجالات التفاوض خلال الجولات الثمانية بدءًا من جنيف 1947 وميلاد الاتفاقية وانتهاءً بجولة الأورغواي 1986-1993 التي أدخلت مواضيع جديدة حيز التفاوض وهي تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والتي كانت بفعل تطورات مست الاقتصاد العالمي وأهمها تأثيرات الثورات العلمية والتكنولوجية والتطور التكنولوجي الهائل الذي مس أغلب مناحي الحياة البشرية والتي سعت الدول المتقدمة إلى إيجاد هيكل قانوني جديد فكان إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي تختلف كثيرا عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في العديد من المجالات والجوانب.

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة الهيكل الجاري العالمي الأكثر إلزامية في مجال التجارة الدولية فمن خلال أكثر من 165 دولة منظمة و24 دولة مراقبة، تمكنت المنظمة من توفير مناخ تجاري جديد الانضمام لها أصبح حتمية وليس خيارا وذلك للعديد من المزايا بالرغم من العديد من المآخذ ،وباعتبار ادارة المنظمة العالمية للتجارة لاتفاقية التجارة السلعية واتفاقية الخدمات وحمايتها عن طريق اتفاقية الخاصة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية وفرت إطارا جديد غيرت من الطابع الرسمي للنظام التجاري العالمي إلى نظام جديد تتلاشى فيه الحدود والحواجز المفتعلة بين الاقتصاديات الأعضاء في المنظمة و وهو ما يدعى بتفعيل العولمة الاقتصادية واستغلال مختلف الأدوات لترسيخها ،وهو ما يفتح عدة تحديات أمام الدول النامية التي يستوجب عليها التأقلم مع الأوضاع والظروف الاقتصادية العالمية.

إن عمل المنظمة العالمية للتجارة يتأثر بالعديد من العوامل ولعل أهمها في هذا المجال الفجوة الرقمية وهذا ما سوف يتم التطرق له في الفصل الموالي من خلال دراسة العلاقة بين الفجوة الرقمية وعمل المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الثالث: تحليل علاقة الفجوة الرقمية بالتجارة العالمية

الفصل الثالث: تحليل علاقة الفجوة الرقمية بالتجارة العالمية

تمهيد:

ترتكز تكنولوجيا المعلومات والاتصال على دعائم وأسس مما يزيد من عملية الإستفادة المنتظرة من تطبيق هاته التكنولوجيا في مختلف المجالات. لكن عملية الإلمام الغير كافي بدور واهمية هذا القطاع تؤدي إلى حدوث عدة مشاكل وأزمات على الاقتصاد الوطني والدولي وهو ما يؤدي إلى تعميق اكثر لظاهرة الفجوة الرقمية .هاته الأخير لها امتدادات على الجانب التجاري وخاصة على مجال التجارة الدولية التي هي موضوعنا ،فدراسة علاقة الفجوة الرقمية بالتجارة الدولية وتحديدا الفجوة الرقمية القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية وما يماثلها في جانب التجارة الدولية أي المكاسب والفرص القائمة والضائعة بين الإقتصاديات المتقدمة والإقتصاديات النامية يجعلنا نركز على نقاط محددة وهي:

- دراسة واقع الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- تحليل للتبادل الدولي بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- تحديد الفجوة الرقمية المرتبطة بالتجارة الدولية.

المبحث الأول: واقع الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية

تمهيد:

إن التركيز على الجانب الإحصائي والبيانات المتعلقة بالفجوة الرقمية يؤدي إلى تحديد الأطراف المتدخلة في نشوء هذه الظاهرة وهي الدول المتقدمة والطرف الذي يحاول جاهدا إيجاد الحلول لها وهي الدول النامية فهذا الجانب مهم ويعطي صورة واضحة المعالم حول حجم الظاهرة وأبعادها وامتداداتها ،فتبوء الدول المتقدمة للمراتب الأولى يدل على المجهودات والمساعي المبذولة من طرفها كيف لا وهي المنشأ والمعد للتكنولوجيا المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،فتقديم الإحصائيات وتبويبها تم من طرف هيئات دولية كالاتحاد الدولي للإتصالات وتوزع هاته الإحصائيات على عدة مجالات كالنفاد الرقمي والاستخدام والمهارات وعدة أدوات كالهاتف الثابت والخلوي والإنترنت والنطاق العريض الثابت والمتنقل وعدة أطراف كالدول المتقدمة والدول النامية والأقل نموا ،يعطي بلا شك فكرة وصورة حول حجم ظاهرة الفجوة الرقمية وحقيقة الدواعي وراء مناداة عدة أطراف إلى ضرورة هدم وتجسير الفجوة الرقمية.

هذا ما سنقوم بتقديمه من خلال هذا المبحث وذلك بالتركيز على:

- واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الصعيد العالمي.
- الإحصائيات المتعلقة باستخدام الإنترنت.
- قيم مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال IDI.

المطلب الأول: واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال على الصعيد العالمي

شكل رقم (3- 1): التغيرات العالمية في مستويات استيعاب TIC لكل 100 سنة، المؤشرات الرئيسية لـ TIC لسنة 2016-2005

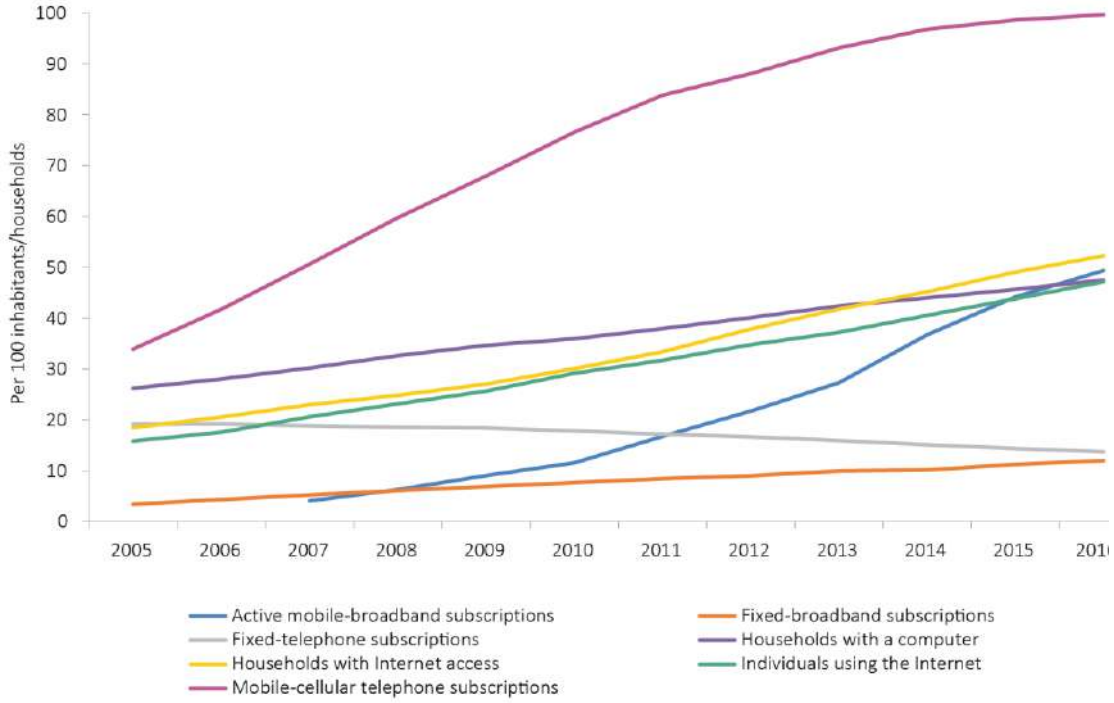

Source :ITU.Meseving the information society. the ICT Development Index Geneva ,2016,p05

من خلال الشكل نلاحظ أن اشتراكات الهاتف الخلوي شهدت نموا متسارعا عبر مجموعة السنوات من 2005 إلى 2016 وهذا يبين مدى الإتاحة لهده التكنولوجيا لدى عامة المستهلكين بينما شهدت خدمات الإنترنت عبر المنزل نموا ملحوظا خلال نفس الفترة بينما خدمات النطاق العريض المتنقل شهدت نموا مضطردا خاصة بعد 2011، لكن تبقى في الجهة العكسية خدمات النطاق العريض الثابت لم تنموا كما كان متوقعا لها إذ شهدت نموا بطيئا وذلك لطبيعة هاته التكنولوجيا التي تتميز بارتفاع التكلفة.

شكل رقم (3- 2): مستويات تغلغل TIC بالمنطقة الجغرافية لسنة 2016

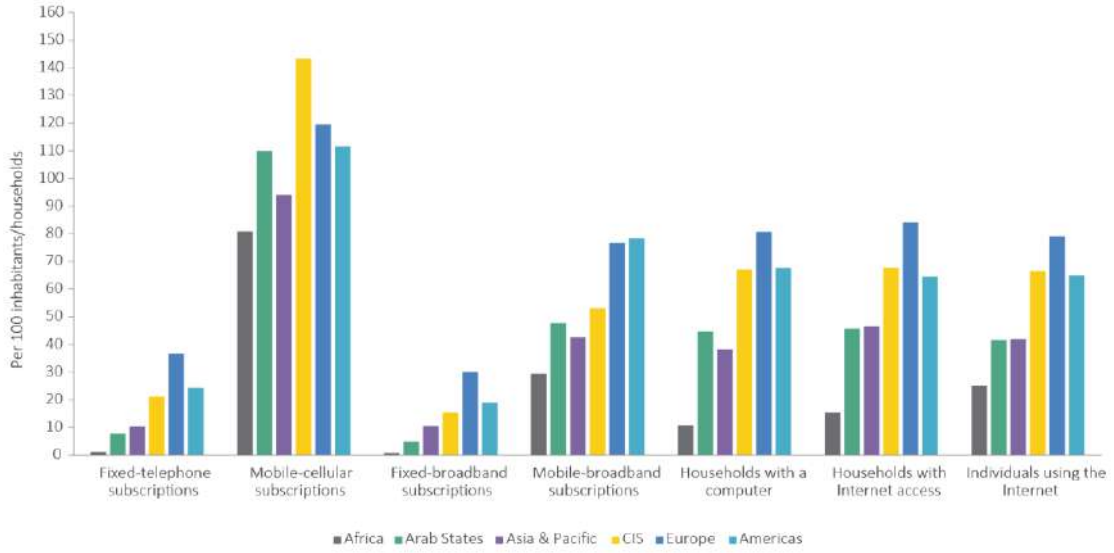

Source :Ibid ,p06.

يتبين من خلال الأعمدة الموضحة في الشكل:

- في مجال اشتراكات الهاتف الثابت نلاحظ أن مستوى التغلغل الأكبر كان في المنطقة الأوروبية حيث قارب 40 اشتراك لكل 100ساكن لتليها المنطقة الأمريكية، والمنطقة الأضعف هي في المنطقة الإفريقية بما يقارب الاشتراك الواحد لكل 100 ساكن.
- في مجال اشتراكات الهاتف الخلوي نلاحظ أن المنطقة الدول المستقلة تشهد اعلى نسبة اشتراك بما يقارب 140 إشتراك لكل 100 ساكن لتليها المنطقة الأوروبية تم المنطقة العربية وأخيرا المنطقة الإفريقية بما يقارب 80إشتراك لكل 100 ساكن.
- في مجال اشتراكات النطاق العريض الثابت تشهد المنطقة الأوروبية أكبر إشتراك بحوالي 30 خط لكل 100 ساكن لتليها المنطقة الأمريكية، وأخيرا المنطقة الإفريقية بما يقارب خط واحد لكل 100 ساكن.
- في مجال اشتراكات النطاق العريض الخلوي نلاحظ استحواذ المنطقة الأمريكية على أكبر إشتراك بينما المنطقة الإفريقية أقل إشتراك.
- في مجال عدد أجهزة الكمبيوتر لكل لكل 100 ساكن نلاحظ ارتفاعها في المنطقة الأوروبية وانخفاضها الشديد في المنطقة الإفريقية.
- في مجال عدد السكان للوصول إلى الأنترنت لكل 100 ساكن نلاحظ ارتفاعها أيضا في المنطقة الأوروبية وانخفاضها في المنطقة الإفريقية كذلك.

- وأخيرا في مجال الوصول إلى الأنترنت نلاحظ أيضا ارتفاع العدد في المنطقة الأوروبية وانخفاضها أيضا في المنطقة الإفريقية.

ما يمكن استنتاجه حول هذا الشكل أن القيم العليا كانت بحوزة الدول المتقدمة والدنيا بحوزة الدول النامية والأقل نموا .

شكل رقم (3- 3): مستويات تغلغل TIC حسب مستويات التنمية لسنة 2016.

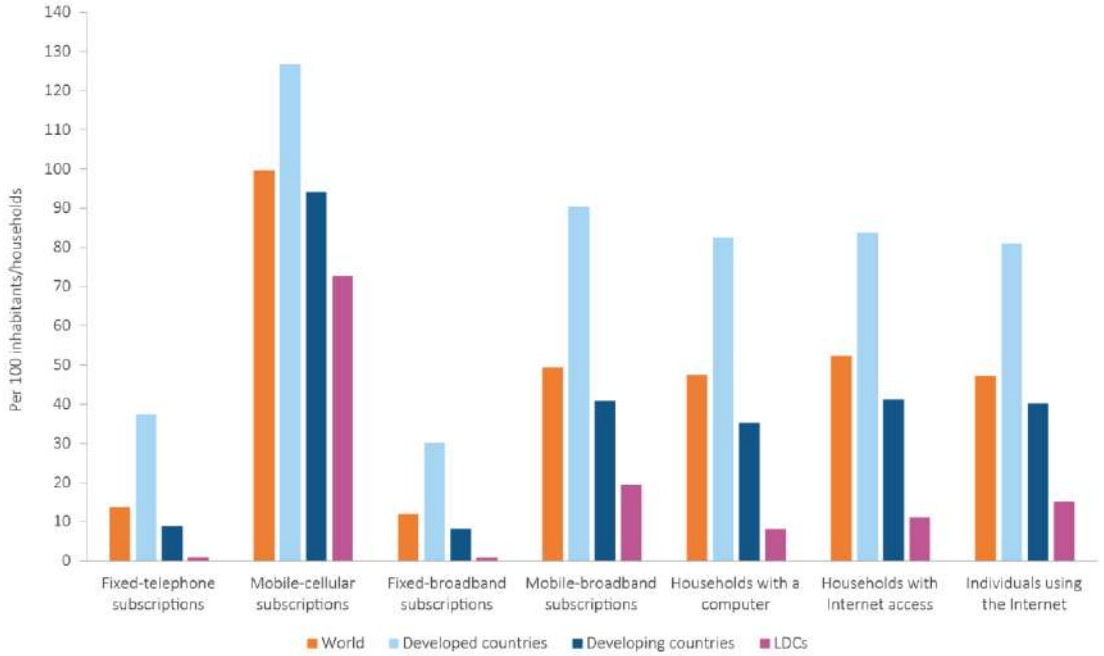

Source :Ibid ,p07.

من خلال تحليل تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب مستويات التنمية نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية أن الدول المتقدمة تستحوذ على أكبر نسبة من المشتركين في مجال الهاتف الثابت والهاتف الخلوي والنطاق العريض الثابت والخلوي وعدد أجهزة الكمبيوتر لكل عائلة وعدد الأسر للولوج إلى الأنترنت وكذلك الاستعمال الفردي للأنترنت وتليها الدول النامية ثم الدول الأقل نموا وحصة هاتين الأخيرتين هي الأقل من النسبة العالمية فمثلا عدد المشتركين بالنسبة للهاتف الخلوي في الدول المتقدمة يفوق حتى العدد الإجمالي وهو لكل 100ساكن حيث وصلت إلى حوالي 125لكل 100ساكن.

شكل رقم (3- 4): نسبة الأفراد دوي مهارات TIC حسب الجنس ومستوى التنمية لسنوات متاحة 2012-2015.

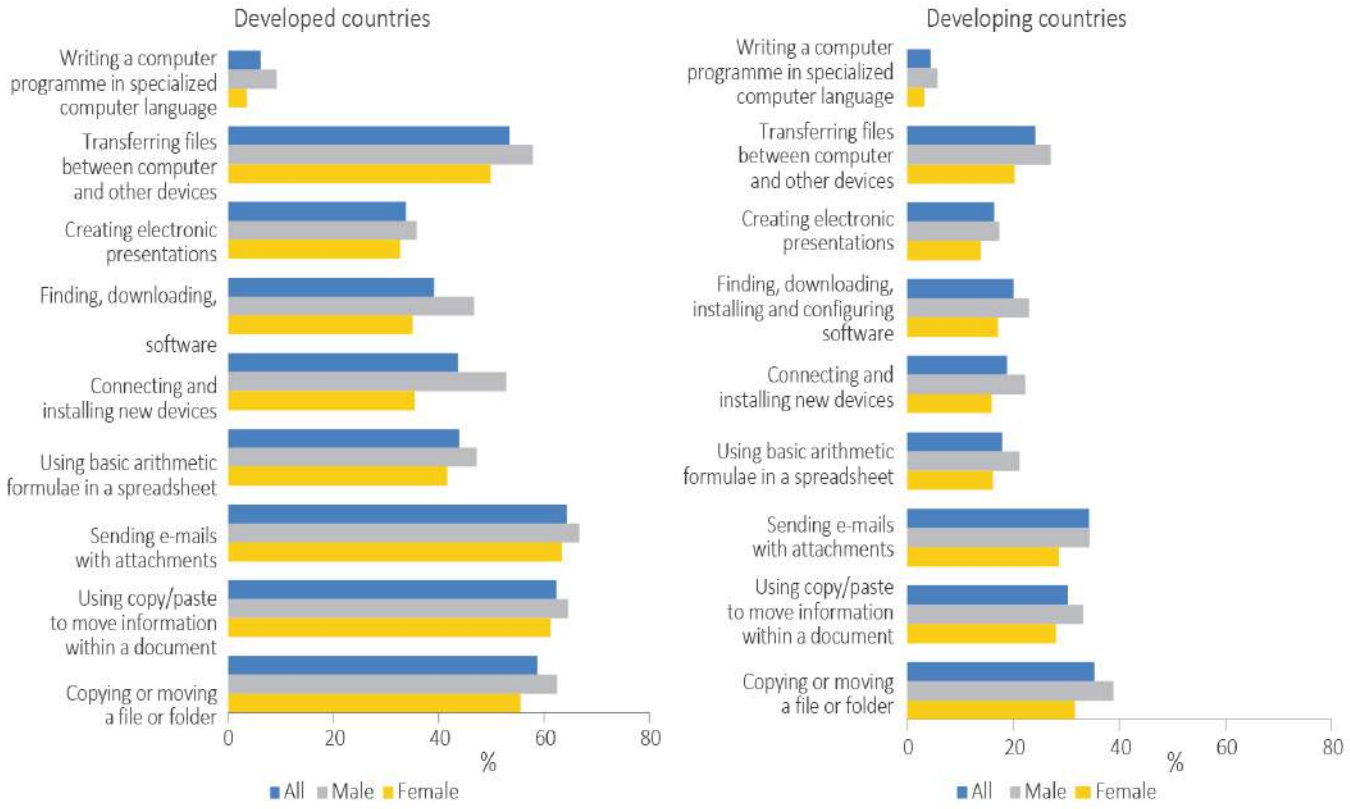

Source :Ibid ,p08.

الشكل الموالي يوضح نسبة الأفراد ذوي المهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وذلك حسب جنسهم وحسب نوع المهارة بين الدول المتقدمة والدول النامية وذلك بين سنتين 2012و2015 ومما يلاحظه بصورة مهمة هو تفوق الذكور عن الإناث في كل المهارات سواء في الدول المتقدمة أو النامية.

وذلك في مجال:

- كتابة برنامج الكمبيوتر؛
- نقل الملفات بين الكمبيوتر والأجهزة الأخرى؛
- إنشاء العروض الإلكترونية؛
- البحث عن البرامج وتنزيلها وتثبيتها وتكوينها؛
- توصيل وتثبيت أجهزة جديدة؛
- إستخدام صيغ حسابية في جدول البيانات؛
- إرسال رسائل البريد الإلكتروني مع المرفقات؛
- إستخدام النسخ واللصق لنقل المعلومات داخل المستند؛
- نسخ أو نقل ملف جديد.

المطلب الثاني: الإحصائيات العالمية لاستخدام الانترنت.

شكل رقم (3- 5): نسبة المشاركة الشخصية في استخدام الهاتف الخلوي حسب الجنس لسنة 2014-2015.

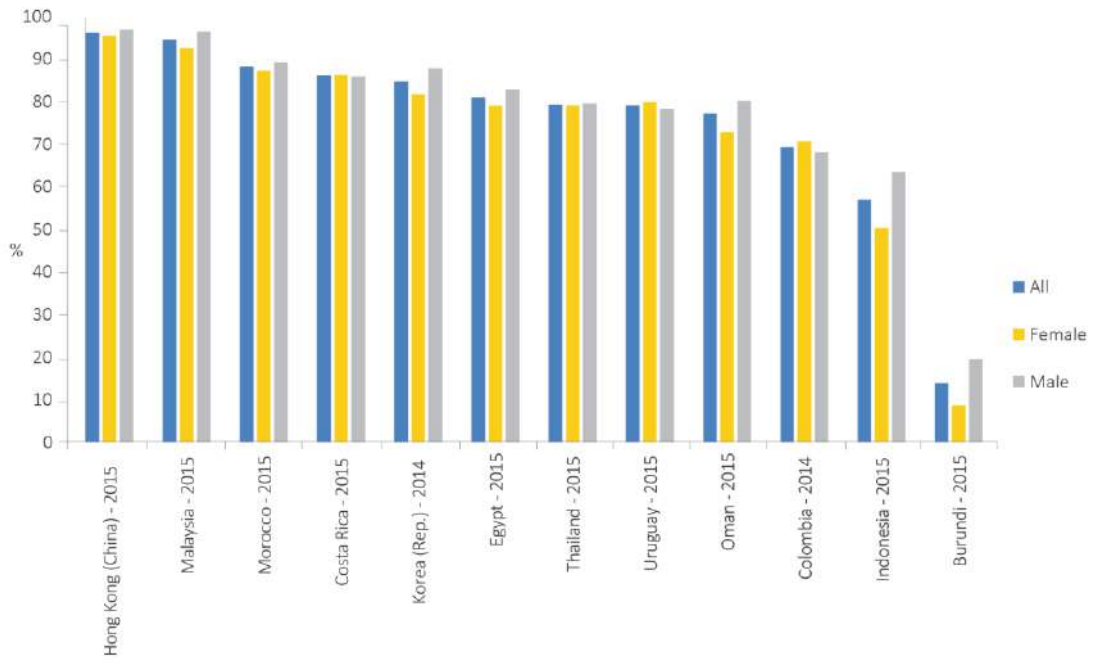

Source : Ibid, p09.

أما بالنسبة لنسب المشاركة الشخصية في إستخدام الهاتف الخلوي بين الجنسين نلاحظ تفوق جنس الذكر إلا في ثلاث دول وهي كولومبيا والأورغواي وكوستاريكا.

شكل رقم (3- 6): نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت حسب المنطقة الجغرافية وحسب مستوى التنمية لسنة 2016.

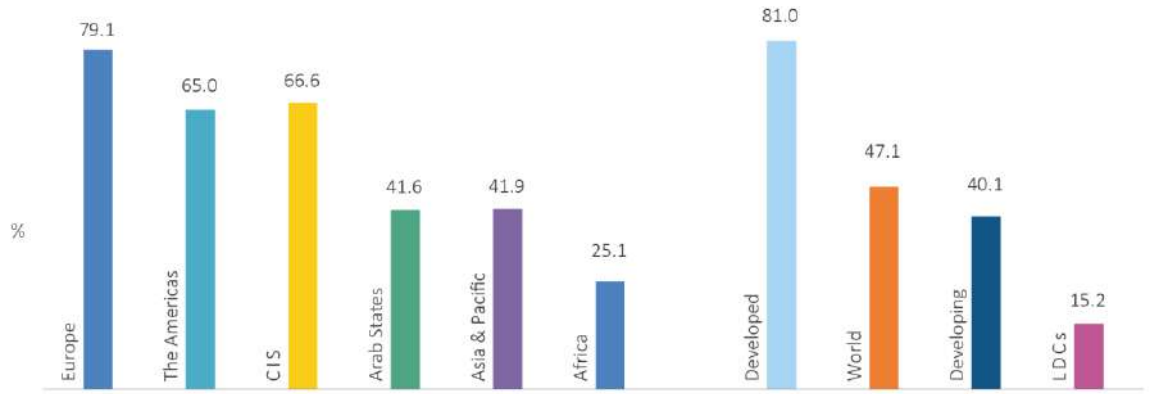

Source :Ibid ,p10.

والشكل يوضح نسبة الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت حسب المنطقة الجغرافية وحسب مستوى التنمية لسنة2016 أما من حيث المناطق فنلاحظ أن النسبة الأكبر تقع في المنطقة الأوروبية بحوالي 80% وأقل نسبة هي المنطقة الإفريقية بـ25%

أما حسب مستوى التنمية فنلاحظ أن الدول المتقدمة تفوق المعدل العالمي بما يقارب النصف إذ يبلغ 81% وأقل نسبة هي لدى الدول الأقل نموا بـ15.2% أقل من المعدل العالمي.

شكل رقم (3- 7): اشتراكات النطاق العريض الثابت حسب السرعة لكل 100 ساكن لسنة 2015.

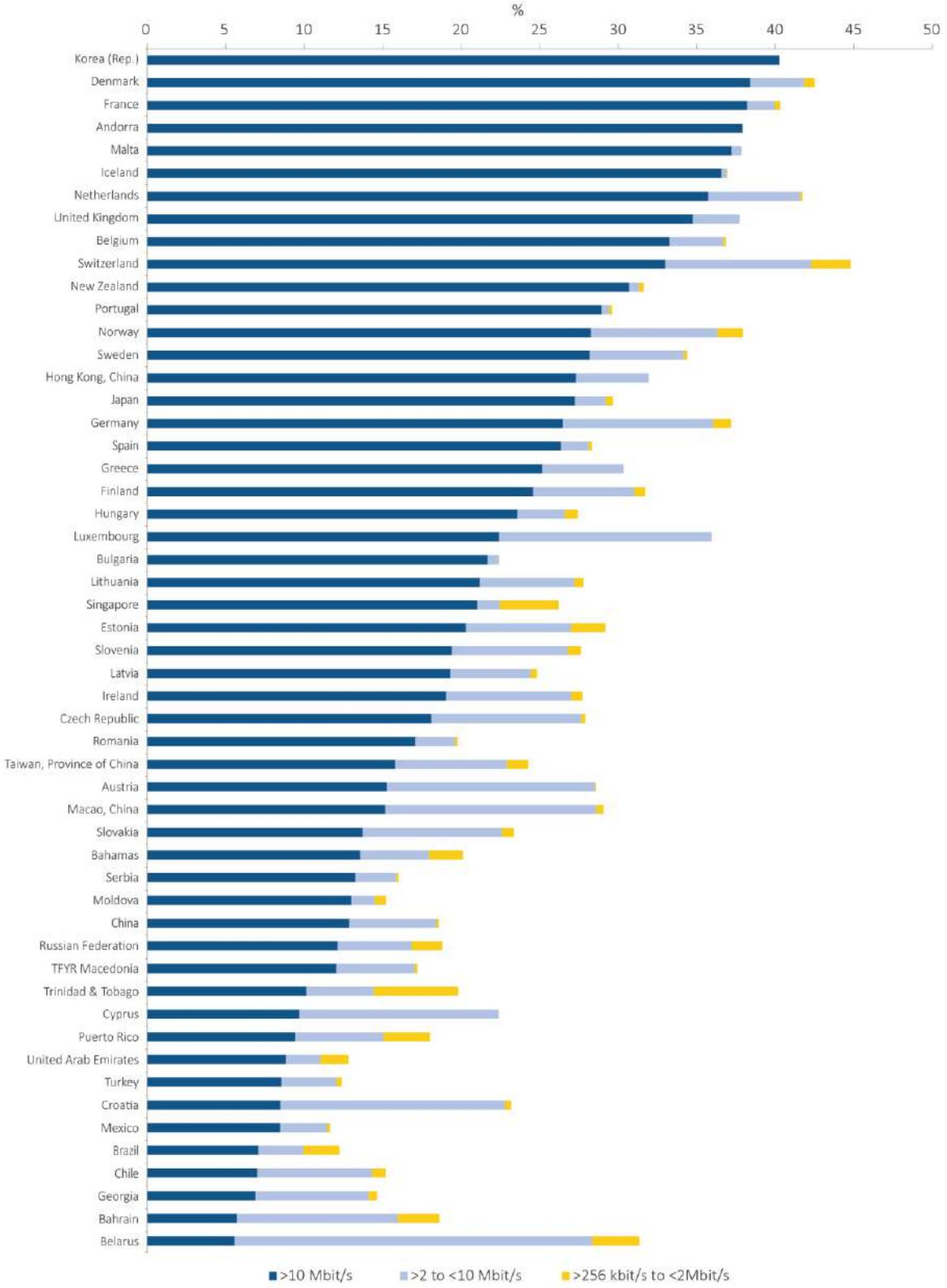

Source :Ibid ,p14.

بالنسبة لإشتراكات النطاق العريض الثابت لكل 100 ساكن المرتبة الأولى تحوزها دولة كوريا الجنوبية والأخيرة دولة سوريا وروندا.

شكل رقم (3- 8): حركة وتطور الانترنت عبر سنوات 2000 إلى 2020.

Chart 6.4: Internet and IP trafic

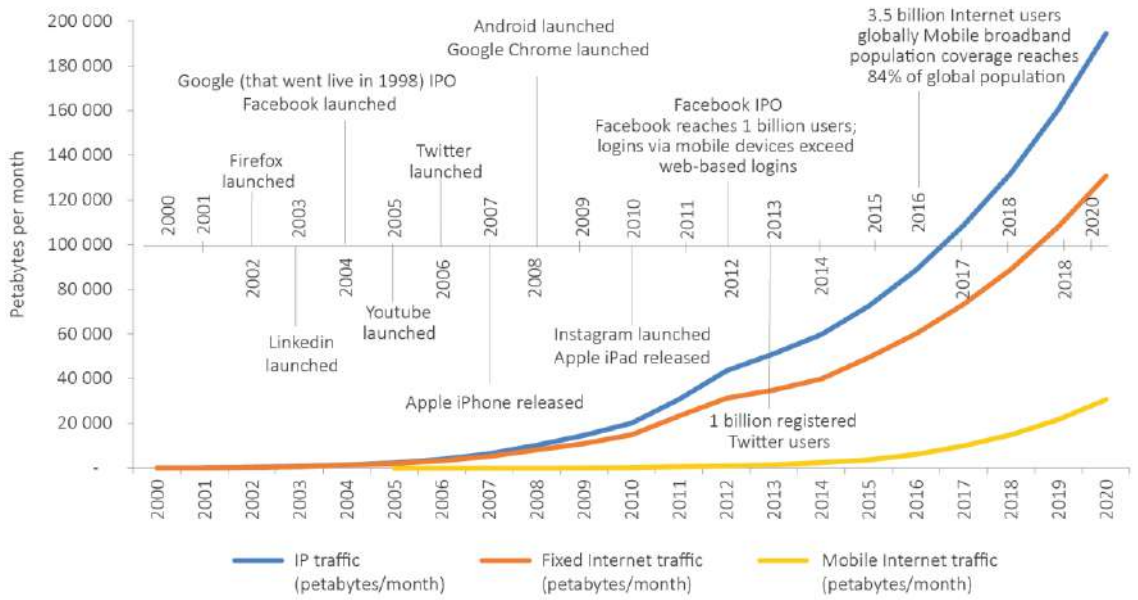

Source :Ibid ,p15.

الشكل يمثل حركة تطور الأنترنت عبر سنوات 2000 إلى 2020 وما رافق كل مرحلة من إبداعات في مجال الأنترنت وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

شكل رقم (3- 9): نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت حسب مستوى التطور والمنطقة لسنوات 1993 و2016

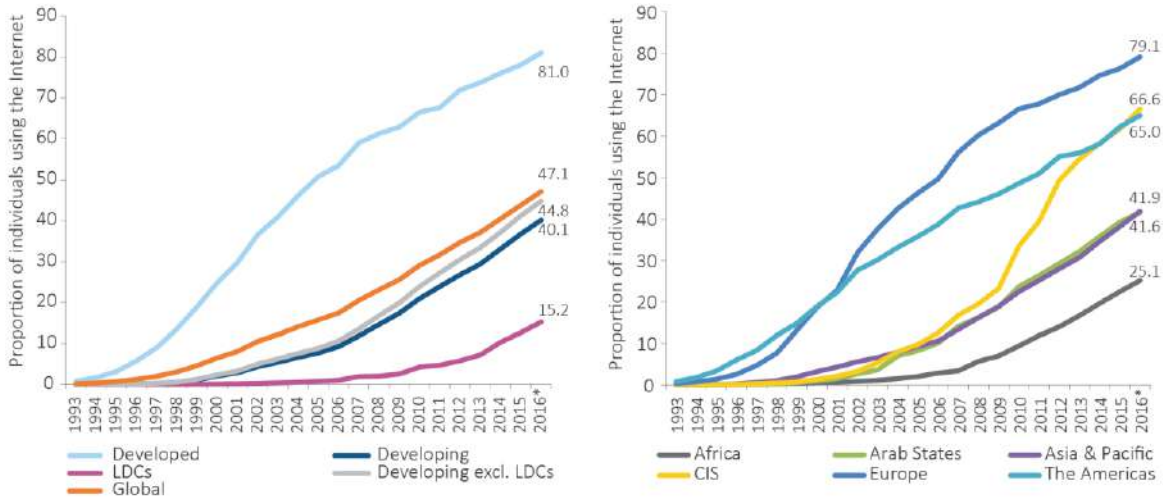

Source :Ibid ,p16.

الشكل يوضح نسبة الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت حسب مستوى التطور والمنطقة فنجد أن أعلى مستوى ونسبة بحوزة الدول المتقدمة وتحديدا أوروبا.

المطلب الثالث: قيم مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال (IDI)

شكل رقم (3- 10): توزيع قيم IDI بين المناطق.

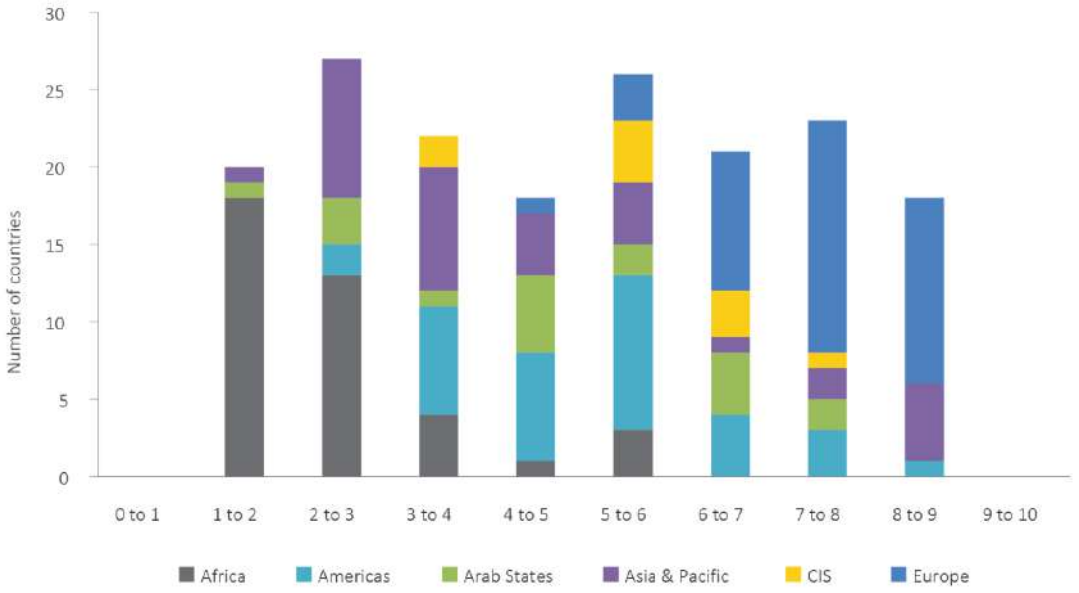

Source :Ibid ,p17.

بالنسبة لتوزيع قيم IDI بين المناطق وعند تتبع هذا التوزيع نلاحظ أن:

- قيم الـ IID تتوزع من 1 إلى غاية 9
- بالنسبة للقيمة من 1 الى 2 النسبة الأكبر هي للمنطقة الإفريقية.
- بالنسبة للقيمة من 2 الى 3 النسبة الاكبر هي للمنطقة الإفريقية.
- بالنسبة للقيمة من 3 الى 4 النسبة الأكبر تتوزع بين المنطقة الأمريكية والمنطقة الآسيوية.
- بالنسبة للقيمة من 4 الى 5 النسبة الأكبر هي للمنطقة الأمريكية.
- بالنسبة للقيمة من 5 الى 6 النسبة الأكبر هي للمنطقة الأمريكية.
- بالنسبة للقيمة من 6 الى 7 النسبة الأكبر هي للمنطقة الأوروبية
- بالنسبة للقيمة من 7 الى 8 النسبة الأكبر هي للمنطقة الأوروبية
- بالنسبة للقيمة من 8 الى 9 النسبة الأكبر هي للمنطقة الأوروبية.

بالنسبة للمناطق نجد أن المنطقة الإفريقية النسبة الكبيرة من الدول تقع في المجال :1-2 بينما تنعدم تماما بعد النقطة 6

بالنسبة للمنطقة الأمريكية النسبة الأكبر تقع في المجال :5-6 ولا تقع فقط في المجال :1-2

بالنسبة للمنطقة العربية النسبة الأكبر تقع في المجال :4-5 وتنعدم تماما فقط في المجال :8-9

بالنسبة للمنطقة الأسيوية والباسفيك النسبة الأكبر تتساوى في المجالين:2-3 و3-4

منطقة الدول المستقلة حديثا (الإتحاد السوفياتي) تقع في المجال :3-4 إلى 7-8 وتنعدم في بقية المجالات

بالنسبة للمنطقة الأوروبية النسبة الأكبر في المجال :7-8 وتبدأ قيم الـ IDI فقط بعد المجال:4-5

شكل رقم (3- 11): قيم IDI حسب حالة التنمية لسنة 2015-2016.

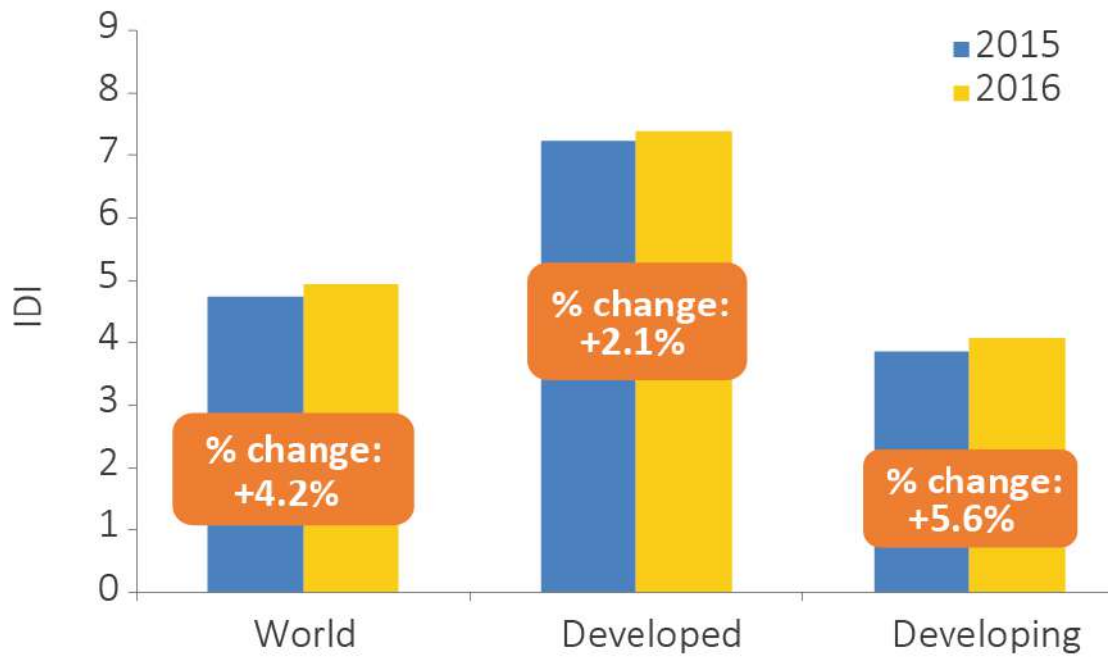

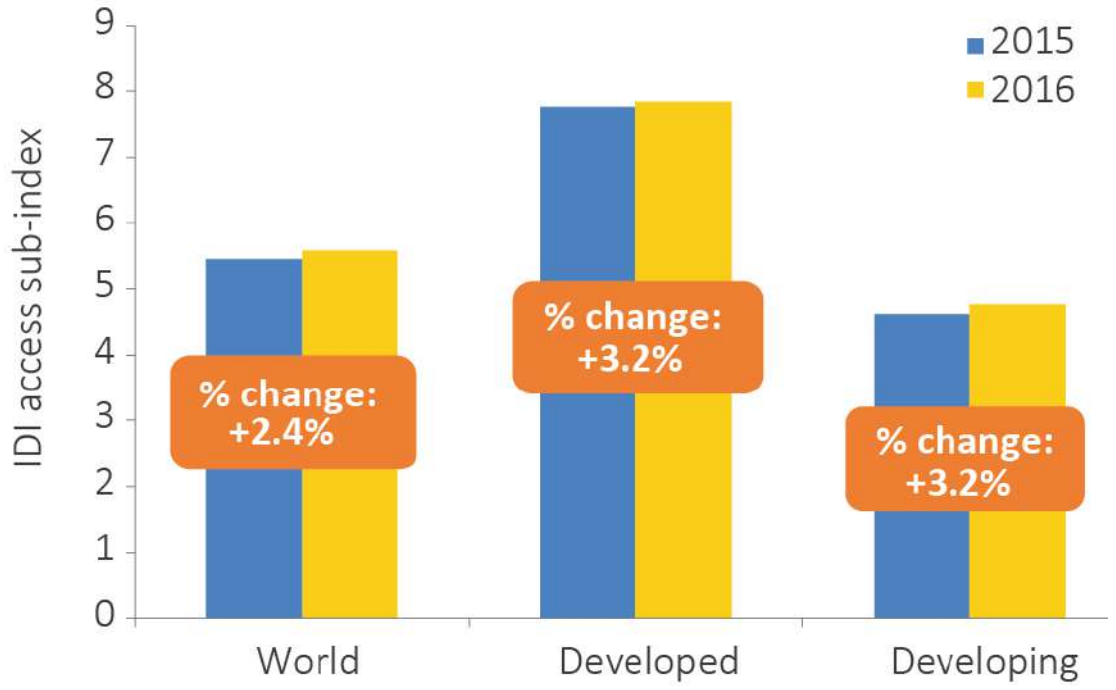

م

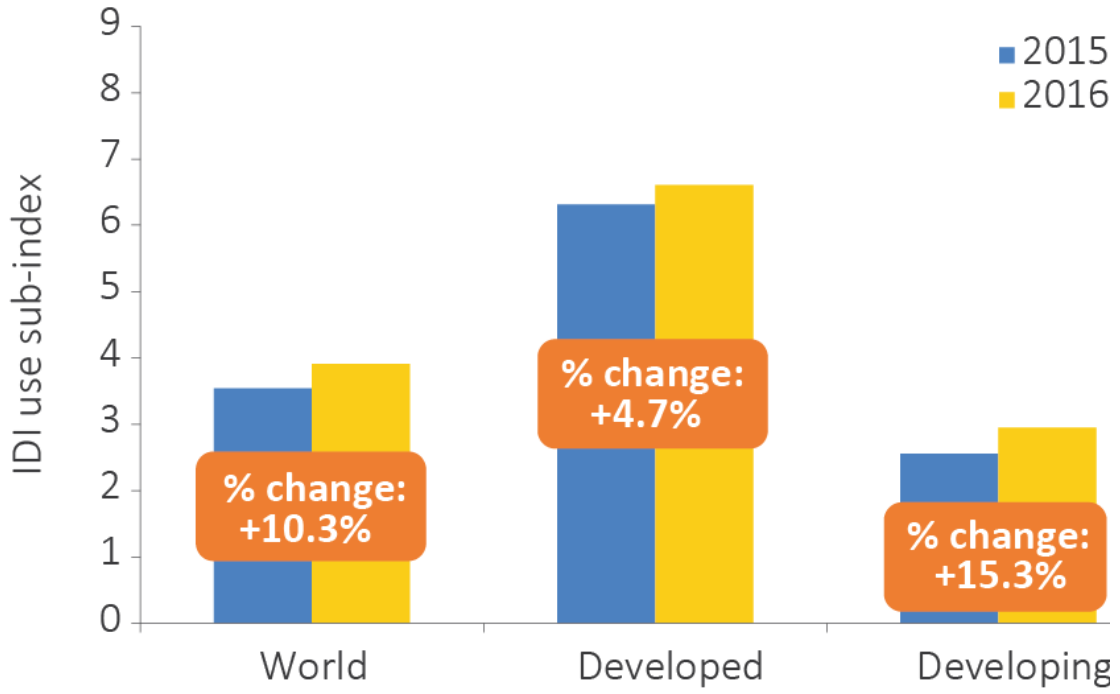

Source :Ibid ,p33.

من حيث توزيع قيم IDI حسب مستوى التنمية نلاحظ أن الدول المتقدمة تحور القيم الأكبر بين سنتي 2015و2016 بعدها الدول النامية والقل نموا، أما من حيث التطور فنلاحظ أن الدول الأقل نموا حازت أكبر نسبة تغير بين السنتين 2015و2016

أما بالنسبة لمؤشر IDI للنفاد الفرعي نلاحظ أن القيم الأكبر لدى الدول المتقدمة وتقارب 8 في المتوسط مقارنة بالدول النامية والدول الأقل نموا مع ملاحظة تساوي قيم التغير وهي 3.2%بين المجموعتين الدول المتقدمة والدول الأقل نموا.

بالنسبة لمؤشر IDI للإستخدام تحوز الدول المتقدمة أكبر القيم وتقارب 7لتليها الدول النامية تم الأقل نموا ،لكن نسبة التغير والتحسن في الدول النامية هي الأكبر مقارنة بالدول المتقدمة.

شكل رقم (3- 12): التوزيع الجغرافي لرباعي IDI لسنة 2016.

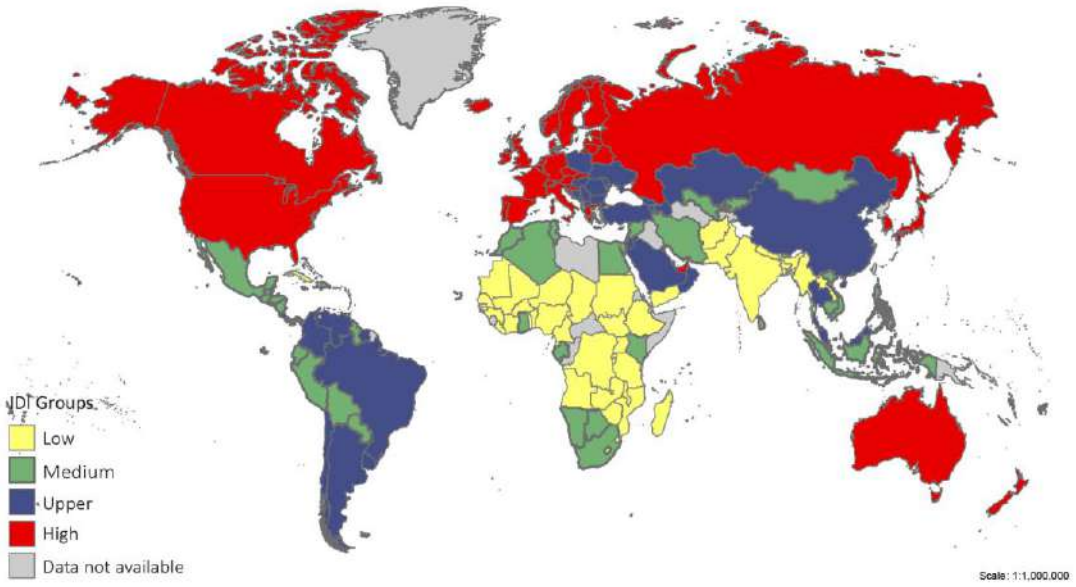

Source :Ibid ,p35.

من خلال خريطة التوزيع الجغرافي لـ IDIيتبين أن:

النسبة الأعلى ويرمز لها باللون الأحمر كانت في المنطقة الأوربية وأمريكا الشمالية وأوروبا والدول المستقلة حديثا وكوريا الجنوبية واليابان وأستراليا.

النسبة الكبيرة باللون الأزرق ترتكز أساسا بأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وتركيا ودول الخليج العربي وبعض دول شرق آسيا.

النسبة المتوسطة باللون الأخضر تقع ببعض دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول العربية كالجزائر ومصر وبعض الدول الإفريقية وإيران ومنغوليا ودول جنوب شرق آسيا كإندونيسيا.

النسبة الأخيرة والأضعف باللون الأصفر فترتكز اساسا بالمنطقة الإفريقية بينما بعض الدول لا تتوفر فيها الإحصائيات كليبيا وأفغانستان وتيمور الشرقية.

شكل رقم (3- 13): IDI حسب المناطق مقارنة بالمتوسط العالمي.

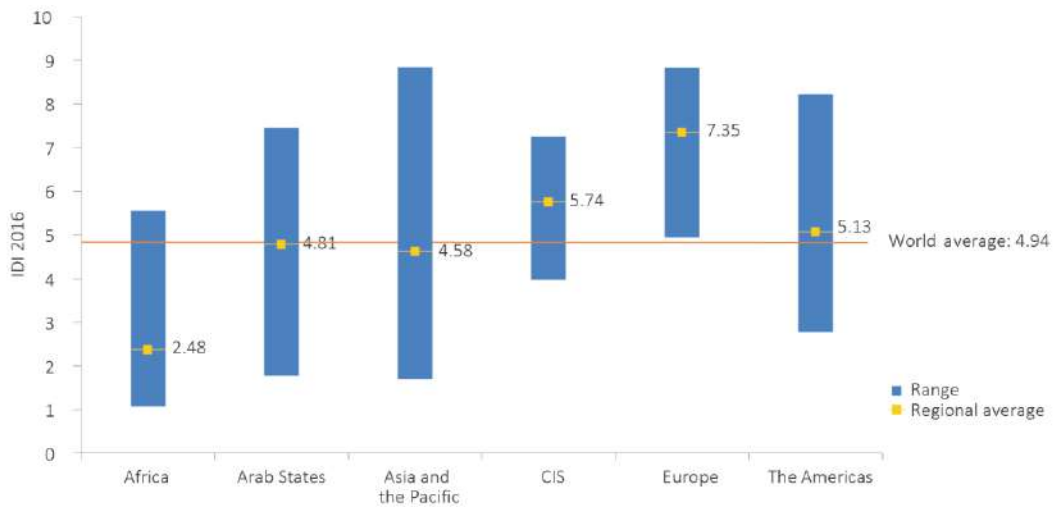

Source :Ibid ,p44.

توزيع قيم الـ IDIحسب المناطق مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ4.94 فنلاحظ أن:

-المتوسط في المنطقة الإفريقية يبلغ 2.48 وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي.

-المتوسط في المنطقة العربية يقارب المتوسط العالمي وهذا المتوسط يبلغ 4.81

-المتوسط في المنطقة الآسيوية ودول الباسفيك أقل بنسبة طفيفة من المتوسط العالمي.

-المتوسط في المنطقة الدول المستقلة أعلى من المتوسط العالمي.

-المتوسط في المنطقة الأوروبية أكبر بكثير من المتوسط العالمي إذ يبلغ 7.35

-المتوسط في المنطقة في المنطقة الأمريكية أكبر بقليل من المتوسط العالمي.

ومنه المنطقة الأوروبية تحوز أكبر متوسط والذي يبتعد كثيرا عن المتوسط العالمي.

شكل رقم (3- 14): IDI حسب كل منطقة مقارنة بالمتوسط العالمي.

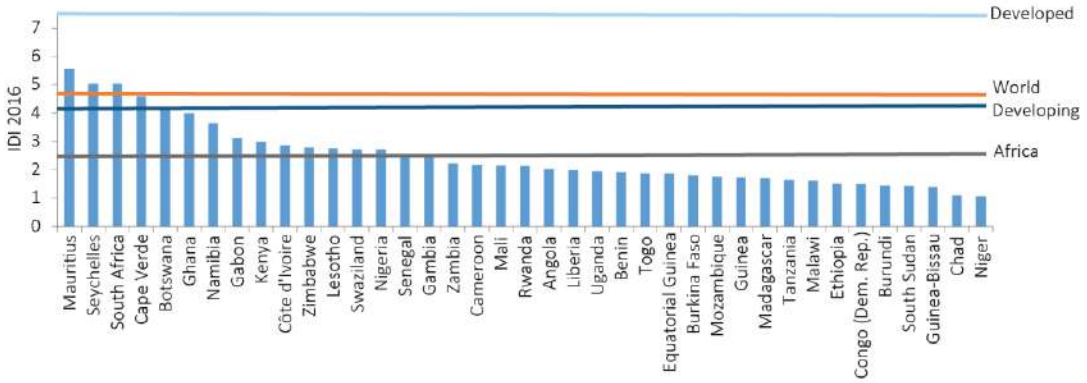

Source :Ibid ,p49.

الدول الإفريقية التي تفوق المتوسط العالمي هي جنوب إفريقيا والسيشل وموريتيوس بينما أغلب الدول أقل من المتوسط العالمي.

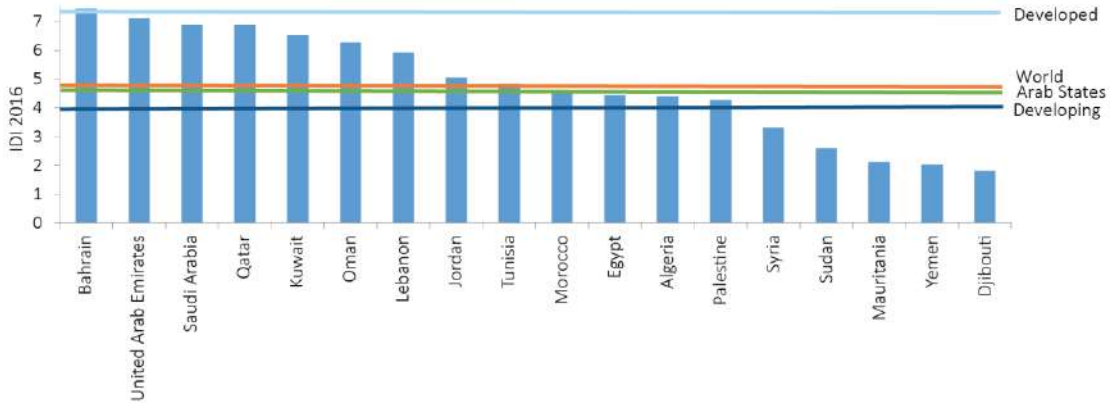

Source :Ibid ,p53.

في المنطقة العرب نجد أن بعض الدول قاربت حتى المتوسط لدى الدول المتقدمة كالبحرين والإمارات بالإضافة إلى دول فاقت المتوسط العالمي كالأردن، لبنان، عمان، كويت، قطر، العربية السعودية وبالنسبة للدول مثل جيبوتي واليمن وموريتانيا والسودان وسوريا هي أقل من المتوسط بالنسبة للدول النامية.

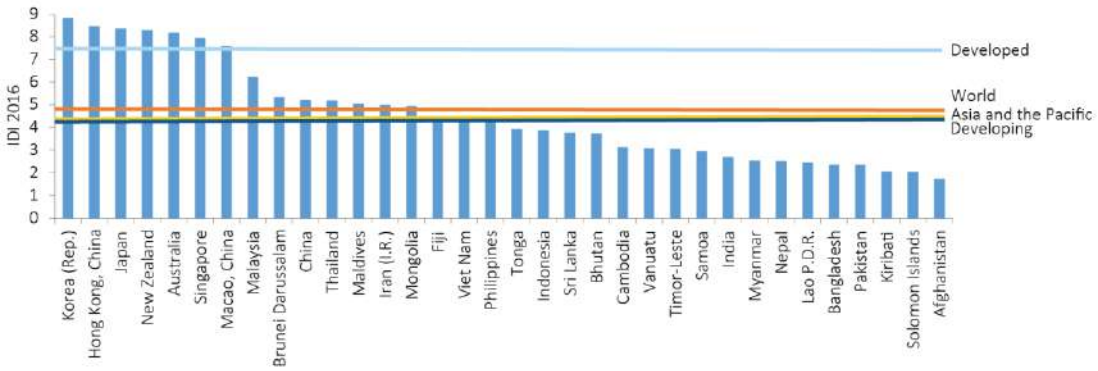

Source :Ibid ,p57.

منطقة آسيا بعض الدول فاقت المتوسط لدى الدول المتقدمة مثل سنغافورة وأستراليا وزيلاندا الجديدة واليابان وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية اما نصف الدول الآسيوية هي أقل من المتوسط لدى الدول النامية

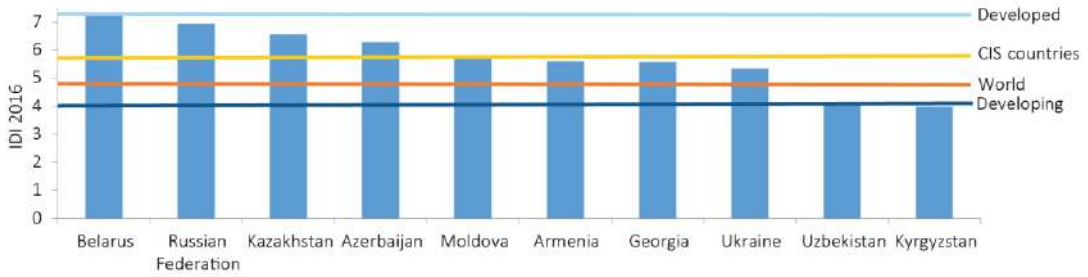

Source :Ibid ,p61.

رابطة الدول المستقلة أقل تماما من المتوسط لدى الدول المتقدمة ودولتين هي كير غستان وأوزبكستان أقل من المتوسط العالمي.

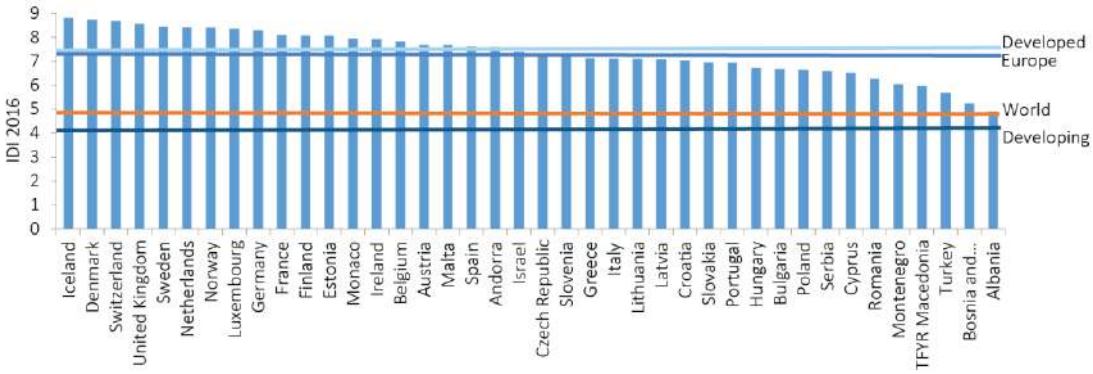

Source :Ibid ,p64.

المنطقة الأوروبية كل الدول أكبر من المتوسط العالمي ونصفها تقريبا أقل من المتوسط لدى الدول المتقدمة

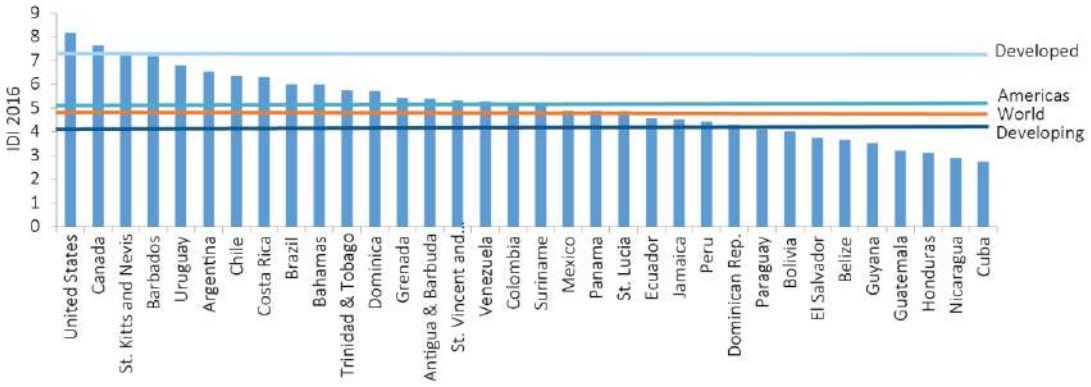

Source :Ibid ,p69.

المنطقة الأمريكية نلاحظ أن دولتين فقط أكبر من المتوسط لدى الدول المتقدمة وهما الو م أ ،وكندا بينما تقريبا نصف الدول أقلل من المتوسط العالمي .

المبحث الثاني: التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والدول النامية

تمهيد:

مجال التجارة الدولية أعمق وأوسع وذلك نظرا لتعدد الأطراف المتدخلة في ذلك نظرا لتعدد الأنواع المستخدمة في ذلك من سلع وخدمات، والتجارة الدولية في ديناميكية متواصلة تشير إلى حالة وأهمية التبادل الدولي في الحياة البشرية وتتضمن فرص ومكاسب تختلف طرق الإستفادة منها من طرف الأطراف المتدخلة في التجارة الدولية، ونظرا لسيطرة المنظمة العالمية للتجارة على حصة هامة من التجارة الدولية82 % فدراسة الآثار المتوقعة من التبادل الدولي هي من جملة الآثار المتوقعة على نشاط المنظمة العالمية للتجارة.

وسنحاول في هذا المبحث دراسة هاته العلاقات التشابكية ضمن التجارة الدولية وذلك من خلال :

- دراسة واقع التجارة الدولية للدول النامية.
- تقديم البيانات العالمية للتجارة المتعلقة بالملكية الفكرية.
- عرض لتجارة الخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المطلب الأول: واقع التجارة الدولية للدول النامية

جدول رقم (3- 1): التجارة السلعية لاقتصاديات الدول النامية حسب المناطق 2015-2016.

%)، (US$ billion and annual percentage change

	Exports					Imports				
	Value	Share in world		Annual % change		Value	Share in world		Annual % change	
	2016	2015	2016	2015	2016	2016	2015	2016	2015	2016
Developing economies[a]	6560	43.4	42.4	-14	-6	6279	40.9	39.7	-13	-6
Latin America	885	5.8	5.7	-15	-4	930	6.3	5.9	-11	-10
Developing Europe	170	1.1	1.1	-9	0	241	1.5	1.5	-14	-3
Africa	346	2.4	2.2	-30	-12	501	3.4	3.2	-14	-10
Middle East	766	5.3	5.0	-34	-9	665	4.4	4.2	-8	-7
Developing Asia[a]	4393	28.9	28.4	-7	-5	3942	25.3	25.0	-14	-4
Memorandum items										
World[a]	15464	100.0	100.0	-14	-3	15799	100.0	100.0	-13	-3
Developed economies	8486	53.5	54.9	-12	-1	9187	57.0	58.2	-11	-1
Commonwealth of Independent States, including associate and former member states	419	3.1	2.7	-32	-16	333	2.1	2.1	-32	-3

Source: WTO, world trade statical review, Geneva, 2017, p60.

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

بالنسبة للصادرات السلعية: بلغت الصادرات الخاصة بالدول النامية في 2016 الـ:6560 مليارUS$ ما نسبته 42.4% من إجمالي التجارة الدولية استحوذت المنطقة الآسيوية على 28.4% من إجمالي الصادرات العالمية مقارنة بالتجارة السلعية للدول المتقدمة التي بلغت 8486 مليار US$ من نفس السنة ما نسبته 58.9 % وبين سنتي 2015-2016 نلاحظ انخفاض من 43.4% إلى 42.4% .

بالنسبة للواردات السلعية: بلغت الواردات الخاصة بالدول النامية في سنة 2016 مبلغ 6279 مليارUS$ بما نسبته 39.7% بعدما كانت 2015 الـ 40.9% استحوذت المنطقة الآسيوية على نسبة 25% بعدما كانت 25.3% من إجمالي الواردات العالمية بينما الدول المتقدمة تستحوذ على قيمة 9187 مليار US$ واردات عالمية بما نسبته 58.2% في 2016 بعدما كانت 57% وهذا يبين النسبة التي أصبحت تساهم بها الدول النامية في التجارة العالمية.

جدول رقم (3- 2):التجارة في الخدمات لاقتصاديات الدول النامية حسب المناطق لسنة 2015-2016.

(US$ billion and annual percentage change ،%)

	Exports					Imports				
	Value	Share in world		Annual % change		Value	Share in world		Annual % change	
	2016	2015	2016	2015	2016	2016	2015	2016	2015	2016
Developing economies	1466	30.8	30.5	-3	-1	1796	38.6	38.3	-5	0
Latin America and the Caribbean	168	3.5	3.5	-2	1	196	4.4	4.2	-10	-4
Developing Europe	50	1.2	1.1	-9	-14	29	0.6	0.6	-10	0
Africa	90	2	1.9	-3	-6	135	3.2	2.9	-13	-10
Middle East	179	3.6	3.7	4	4	267	5.8	5.7	-6	-1
Developing Asia	979	20.5	20.4	-3	0	1170	24.5	24.9	-2	3
Memorandum items										
World	4808	100	100	-6	0	4694	100	100	-6	1
Developed economies	3250	67.2	67.6	-7	1	2783	58.6	59.3	-6	2
Commonwealth of Independent States	92	2	1.9	-16	-2	115	2.8	2.4	-24	-12

Source :Ibid ,p64.

من خلال الجدول يتضح:

بالنسبة للصادرات الخدمية: بلغت الصادرات الخدمية للاقتصاديات النامية لسنة 2016 مجموع 1466 مليارUS$ بما نسبته 30.5% بعدما كانت في سنة 2015 الـ 30.8% استحوذت الدول النامية الآسيوية على ما نسبته 20.4% من اجمالي الصادرات العالمية سنة 2016 بعدما كانت 20.4% وهي نسبة هامة تشير إلى التطور الذي شهدته بعض الدول الآسيوية

تعرف بالاقتصاديات الصاعدة ، بينما بلغت الصادرات الخدمية للدول المتقدمة مجموع 3250 مليارUS$ بما نسبته 67.6% في 2016 بعدما كانت 67.2% سنة 2015 وهي نسبة أكثر من الثلثين تشير إلى أثر التطور التكنولوجي وانعكاساته على عملية تقديم الخدمات.

بالنسبة للواردات الخدمية: بلغت الواردات الخدمية لاقتصاديات الدول النامية في سنة 2016 مجموع 1796 مليارUS$ بما نسبته 38.3% بعدما كانت في سنة 2015 الـ 38.6% استحوذت الدول النامية الآسيوية على نسبة هامة في سنة 2016 بلغت 24.4% بعدما كانت 24.5% بينما بلغت الواردات الخدمية للدول المتقدمة سنة 2016 الـ 2783 مليارUS$ بما نسبته 50.3% بعدما كانت 58.6% سنة 2015

من خلال الجدولين وبالنسبة لسنة 2016 نلاحظ أن قيمة التجارة العالمية للسلع والخدمات بلغت 20272 مليارUS$ كصادرات و20493 مليارUS$ كواردات، بما يشكل نسبة الصادرات الخدمية الـ 23.71% من اجمالي الصادرات العالمية والواردات الخدمية الـ 23.04% من إجمالي الواردات العالمية مما يبن أهمية التجارة الخدمية ضمن التجارة العالمية.

جدول رقم (3- 3): التجارة العالمية للخدمات حسب الفئة 2005-2016.

(Billion dollars and percentage)

	Value	Share				
	2016	2005	2010	2014	2015	2016
Exports						
Commercial services	4808	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
Goods-related services	166	3.6	3.6	3.3	3.4	3.5
Transport	853	22.4	21.5	19.5	18.6	17.7
Travel	1205	26.6	24.8	24.4	24.7	25.1
Other commercial services	2584	47.5	50.1	52.7	53.3	53.7
Imports						
Commercial services	4694	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
Goods-related services	109	2.6	2.1	2.3	2.3	2.3
Transport	1025	27.5	26.5	23.9	22.9	21.8
Travel	1199	26.0	23.2	24.9	25.2	25.5
Other commercial services	2361	43.9	48.2	48.9	49.5	50.3

Note : For information on asymmetries, see the Metadata.

Source :Ibid ,p121.

من خلال الجدول يتبين ما يلي:

بالنسبة للصادرات الخدمية بلغت سنة 2016 قيمة 4808 مليارUS$ والواردات 4694 مليارUS$ فبالنسبة للصادرات تنوعت بين السلعة المتعلقة بالخدمات والنقل والسفر وخدمات أخرى (خدمات مالية، إجراءات الملكية الفكرية والأدبية، البناء، معلوماتية، التأمين) حيث بلغت نسبة هذه الأخيرة 53.7% وذلك بدءا من 2005 أين كانت تمثل 47.5% ثم 50.1% و52.7% و53.3% بما قيمته 2584 مليارUS$ لتحتل بعدها خدمات السفر 25.1% سنة 2016 وذلك بعد الزيادة والنقصان بين سنة 2005-2015 لتبقى نسبة 17.7% و3.5% للنوعين الآخرين سنة 2016.

بالنسبة للواردات الخدمية حيث بلغت 2016 قيمة 4694 مليارUS$ أين استحوذت الخدمات الأخرى ما نسبته 50.3% بعد زيادة نسبتها في 2005، بينما بلغت خدمات السفر 25.5% وخدمات النقل والسلع المتعلقة بالخدمات النسبتين 21.8% و3% على التوالي سنة 2016.

وما يلاحظ أهمية قطاع السفر والخدمات السياحية ضمن قطاع الخدمات حيث يشكل نسبة هامة من الدخل القومي للعديد من الدول خاصة الدول النامية ولا يقل عنه أهمية قطاع النقل من مختلف أنواعه البحري والجوي والبري.

جدول رقم (3- 4): التجارة العالمية في الخدمات الأخرى حسب المناطق 2010-2016.

(Billion dollars and percentage)

	Value	Share		Annual percentage change			
	2016	2010	2016	2010-16	2014	2015	2016
Exports							
World	**2584**	**100.0**	**100.0**	**5**	**9**	**-5**	**1**
North America	466	19.1	18.0	4	4	-2	0
South and Central America and the Caribbean	54	2.4	2.1	3	2	-7	-2
Europe	1349	53.2	52.2	5	10	-7	2
European Union (28)	1244	48.5	48.2	5	11	-7	2
Commonwealth of Independent States (CIS), including associate and former member States	33	1.5	1.3	2	-8	-17	-5
Africa	27	1.1	1.0	5	5	8	-1
Middle East	66	...	2.6	...	...	2	5
Asia	588	20.9	22.8	6	13	-1	2
Imports							
World	**2361**	**100.0**	**100.0**	**5**	**9**	**-5**	**3**
North America	308	14.6	13.1	3	3	-2	2
South and Central America and the Caribbean	81	3.6	3.4	4	4	-7	-5
Europe	1181	49.4	50.0	5	10	-4	3
European Union (28)	1082	45.2	45.8	5	10	-4	3
Commonwealth of Independent States (CIS), including associate and former member States	55	2.9	2.3	1	-1	-22	-8
Africa	59	3.3	2.5	0	10	-16	-8
Middle East	113	...	4.8	...	...	-6	5
Asia	564	23.1	23.9	5	5	-4	5

Note : For information on asymmetries, see the Metadata.

Source :Ibid ,p130.

من خلال الجدول والذي يوضح الصادرات والواردات العالمية في الخدمات الأخرى بين سنوات 2010 إلى غاية 2016 نلاحظ أن:

بالنسبة للصادرات الخدمية في مجالات أخرى لسنة 2016 حيث بلغت قيمة 2584 مليارUS$ بالنسبة إلى 4808 مليار US$ حيث استحوذت المنطقة الأوروبية على نسبة 52.2% مقارنة بـ أمريكا الشمالية (19.1%) والمنطقة الأفريقية (1.0%) والمنطقة الآسيوية (22.8%)

بالنسبة للواردات الخدمية في مجالات أخرى لسنة 2016 حيث بلغت 2361 مليارUS$ بالنسبة لـ 4694 مليارUS$ وقد استحوذت أيضا المنطقة الأوروبية على النصف من المجموع مقارنة ببقية المناطق.

من خلال مجموع الصادرات والواردات وتركزهما في المنطقة الأوروبية يؤكد ارتباط هذه المنطقة بمجال التطور التكنولوجي وأهمية البحث والتطوير في مختلف المجالات.

شكل رقم (3- 15): الصادرات في الخدمات الأخرى حسب القطاع الرئيسي و حسب منطقة الدول النامية لسنة 2016.

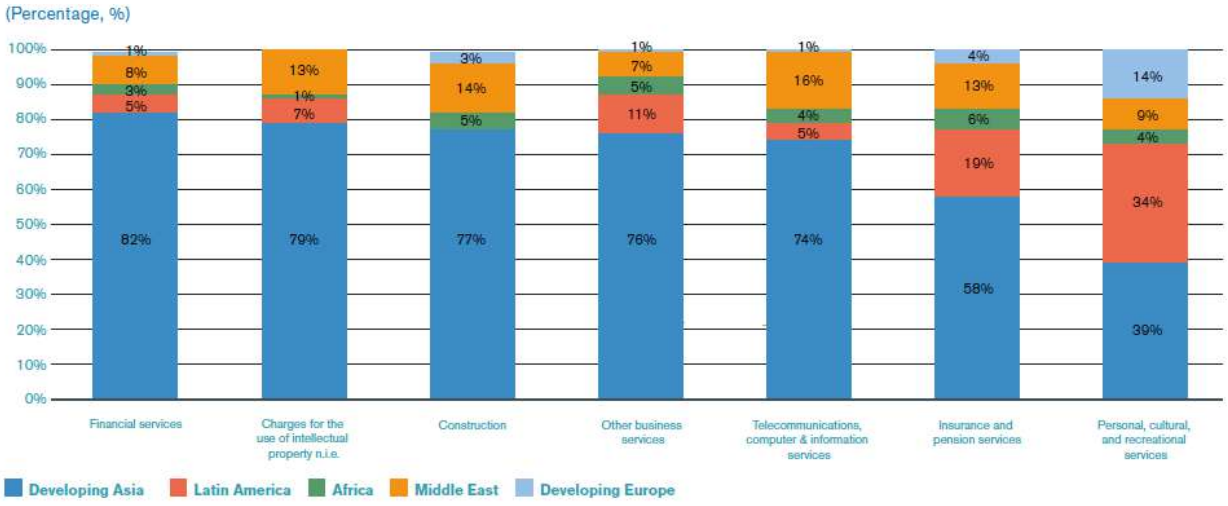

Source :Ibid ,p64.

من خلال الشكل نلاحظ مدى تنوع قطاع الخدمات الأخرى والتي تتوزع بين الخدمات المالية وإيرادات حقوق الملكية الفكرية والبناء واستثمارات خدمية وخدمات معلوماتية واتصالية وخدمات التأمين وخدمات أدبية وثقافية وهو ما هو ملاحظ احتلال واستحواذ الدول النامية الآسيوية على النسبة الكبرى بين 82% و39% وهي الدول المعروفة بالاقتصاديات الصاعدة والتي استفادت أكثر من الثورة المعلوماتية والتكنولوجيا.

شكل رقم (3- 16): مشاركة اقتصاديات الدول النامية في اجمالي صادرات التجارة في الخدمات الأخرى حسب المناطق لسنة 2016.

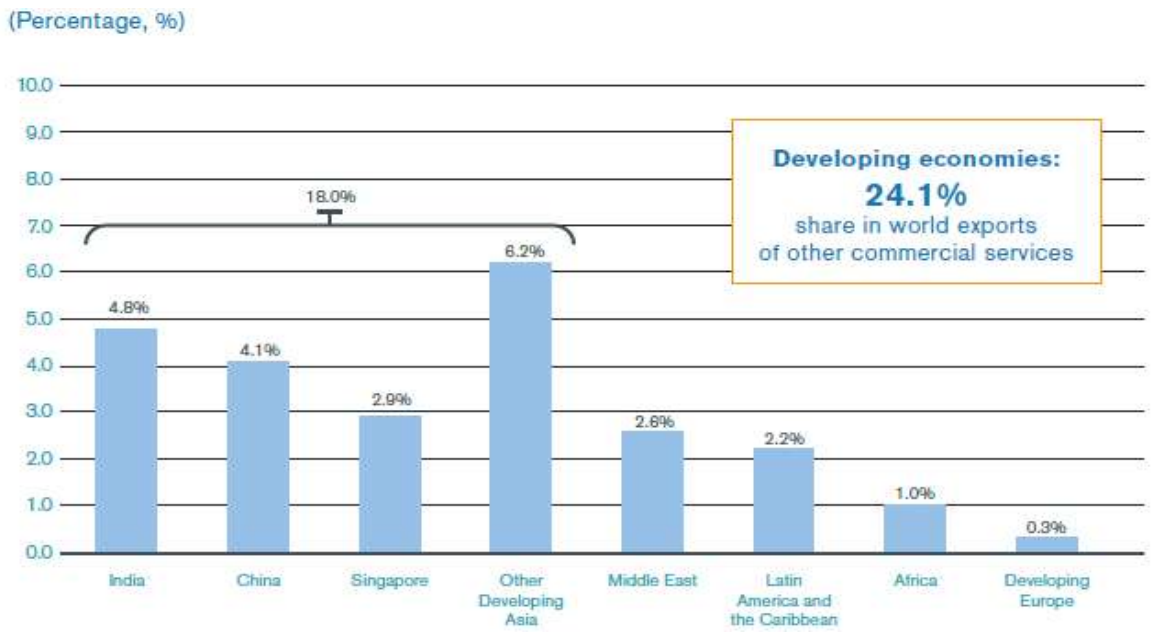

Source :Ibid ,p63.

من خلال الشكل نلاحظ سيطرت واستحواذ الدول الآسيوية للصادرات العالمية للخدمات الأخرى بما نسبته 18.0% بينما تأتي بعدها منطقة الشرق الأوسط ثم أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأخيرا المنطقة الأوروبية 0.3% ومحصلة هذه المساهمة لكل الدول النامية يبلغ 24.1% من أجل الصادرات التجارية في الخدمات الأخرى مما يؤكد كذلك النسبة الضعيفة أي ¼ المساهمة بها الدول النامية في هذا المجال مما يقلل من المكاسب المتأتية منها في حال التحرير التجاري.

شكل رقم (3- 17): التجارة الخدماتية للدول النامية حسب الفئة لسنة 2016

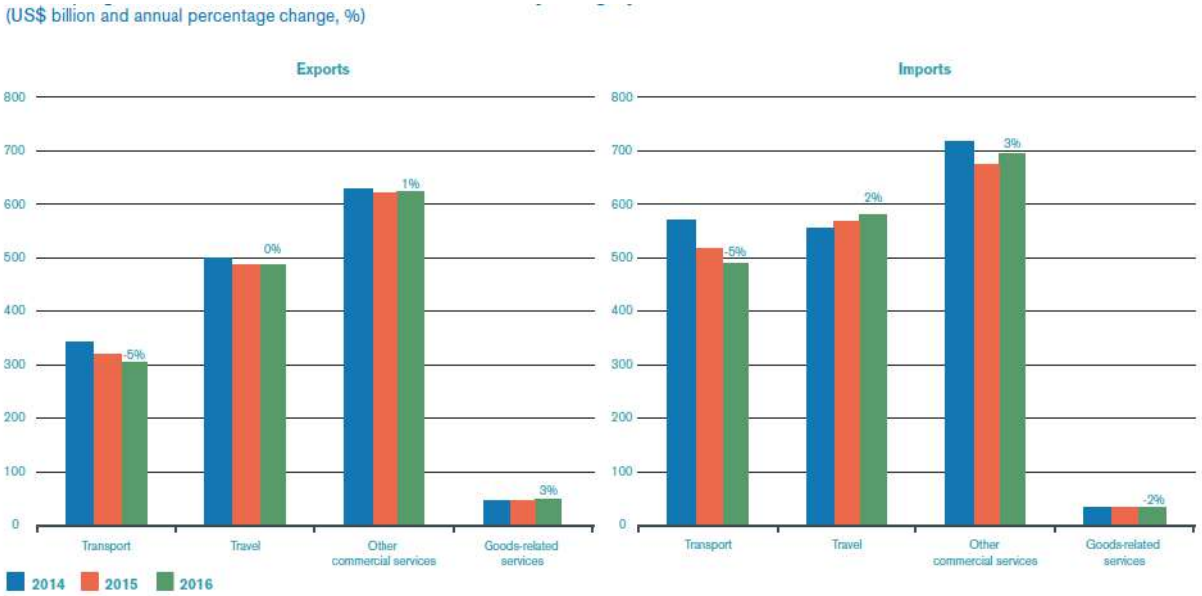

Source :Ibid ,p62.

من خلال الشكل والذي يوزع هذه التجارة بين الصادرات والواردات:

فبالنسبة للصادرات نلاحظ استحواذ الخدمات الأخرى النسبة الأكبر ضمن الصادرات الخدمية لسنة 2016 تليها بعدها نوع خدمات السفر والسياحة والنقل وأخيرا خدمات مرتبطة بالتجارة السلعية.

بالنسبة للواردات: تبقى الخدمات الأخرى تحتل النسبة الأهم مع التقارب الموجود بينها وبين خدمات السفر والسياحة وخدمات النقل لتبقى الخدمات المرتبطة بالتجارة تحتل نسبة ضئيلة.

المطلب الثاني :البيانات العالمية للتجارة المتعلقة بالملكية الفكرية.

جدول رقم (3- 5): الإيرادات العالمية من استخدام حقوق الملكية الفكرية لسنة 2015-2016 .

(Billion dollars and percentage)

	Value		Share		Annual percentage change		
	2015	2016	2010	2016	2010-16	2015	2016
Exports							
World	**311**	**314**	**100.0**	**100.0**	**5**	**0**	**1**
North America	129	127	47.1	40.4	2	-4	-2
South and Central America and the Caribbean	1	1	0.2	0.4	14	21	11
Europe	124	126	37.6	40.2	6	1	2
European Union (28)	107	108	31.7	34.4	6	4	1
Commonwealth of Independent States (CIS), including associate and former member States	1	1	0.2	0.2	4	2	-21
Africa	0	0	0.1	0.1	-3	-14	-1
Middle East	2	3	...	0.8	...	-3	7
Asia	53	56	14.5	17.8	9	4	6

Source :Ibid ,p134.

من خلال الجدول والذي يوضح إيرادات ومداخيل عملية استخدام حقوق الملكية الفكرية يتضح حجم التوزيع الغير متكافئ لجملة هذه الإيرادات بين مختلف مناطق العالم فنلاحظ سنتي 2015-2016 سيطرة المنطقة الأمريكية الشمالية على ما يقارب 47.1% لسنة 2010 و 40.4% لسنة 2016 لتليها المنطقة الأوروبية بين 40.2% و37.6% متتاليتين لتبقى النسب الضعيفة تتقاسمها بقية المناطق حيث المنطقة الآسيوية بين 14.5% و17.8%.

والجدول الموالي يوضح الدول الرائدة لتصدير واستيراد حقوق الملكية الفكرية لسنة 2015-2016 وتتمثل هذه الدول الرائد في مجالين سواء التصدير أو الاستيراد:

فعلى مستوى التصدير: نجد الدول التالية: الو.م.أ، المنطقة الأوروبية، اليابان، كورية الجنوبية، سويسرا، سنغافورا، كندا، الإمارات، الصين، بما مجموعه 307 مليارUS$ من 311 مليارUS$ سنة 2015 و307 مليارUS$ من 314 مليارUS$ سنة 2016، مما بين حجم الاستحواذ من طرف الدول السالفة الذكر والمبينة في الجدول أدناه.

على مستوى الواردات نجد بالإضافة لأغلب الدول السابقة يضاف إليها دولة روسيا الاتحادية بما مجموعه 318 مليارUS$ سنة 2005 و 324 مليارUS$ سنة 2016 من خلال هاذين المعلمين يتبين حجم الاستحواذ من طرف 10 دول رئيسية والتي تستفيد من خلال براءات الاختراع ونتائج أنشطة البحث والتطوير

جدول رقم (3- 6): الدول الرائدة في الاستفادة من تصدير واستيراد حقوق الملكية الفكرية لسنة 2015-2016.

(Million dollars and percentage)

	Value		Share in 10 economies	Annual percentage change			
	2015	2016	2015	2010-15	2014	2015	2016
Exporters							
United States of America a	124664	122226	41.0	3	1	-4	-2
European Union (28)	106762	108120	35.1	7	13	4	1
exportaciones extra-UE (28)	67452	66471	22.2	12	27	2	-1
Japan	36477	39013	12.0	6	18	-2	7
Switzerland	16178	17539	5.3	4	-2	-11	8
Korea, Republic of	6199	6622	2.0	14	19	20	7
Singapore	5180	5340	1.7	40	19	37	3
Canada	4329	4468	1.4	9	-1	-5	3
United Arab Emirates	1688	1715	0.6	...	...	3	2
Chinese Taipei	1190	1235	0.4	21	-15	37	4
China	1081	1172	0.4	5	-24	60	8
Above 10	**303748**	**307451**	**100.0**	-	-	-	-
Importers							
European Union (28)	177946	177849	55.8	11	26	10	0
importaciones extra-UE (28)	108649	109353	34.1	15	52	18	1
United States of America a	39495	42743	12.4	4	9	-6	8
China	22033	23977	6.9	11	7	-3	9
Singapore	18698	19276	5.9	2	-9	-9	3
Japan	17034	19672	5.3	-2	17	-18	15
Switzerland	12932	12075	4.1	10	20	-9	-7
Korea, Republic of	10056	9292	3.2	2	7	-5	-8
Canada	9855	9684	3.1	0	-1	-15	-2
Russian Federation	5634	4997	1.8	3	-4	-30	-11
Brazil	5250	5141	1.6	10	30	-11	-2
Above 10	**318933**	**324706**	**100.0**	-	-	-	-

Note: Based on information available to the Secretariat.

a The U.S. Bureau of Economic Analysis records film and television tape distribution services under charges for the use of intellectual property n.i.e (rather than under audiovisual and related services).

Source :Ibid ,p135.

المطلب الثالث: تجارة الخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال

جدول رقم (3- 7): المصدرين العالميين للاتصالات وأجهزة الكمبيوتر وخدمات المعلوماتية حسب المناطق لسنة 2015-2016.

(Billion dollars and percentage)

	Value		Share		Annual percentage change		
	2015	2016	2010	2016	2010-16	2015	2016
Exports							
World	**472**	**493**	**100.0**	**100.0**	**7**	**-4**	**5**
North America	43	44	10.2	8.9	5	-2	4
South and Central America and the Caribbean	8	8	1.7	1.6	5	7	-1
Europe	275	288	61.0	58.5	6	-9	5
European Union (28)	258	271	57.4	55.0	6	-9	5
Commonwealth of Independent States (CIS), including associate and former member States	8	9	1.4	1.7	11	-5	4
Africa	6	6	1.5	1.2	4	-11	1
Middle East	20	23	...	4.6	...	-1	11
Asia	111	116	21.1	23.5	9	7	4

Source :Ibid ,p135.

من خلال الجدول بلغت قيمة الصادرات 472 مليار$US سنة 2015 و493 مليار$US سنة 2016 حيث نلاحظ بين سنتي 2010-2016 استحواذ المنطقة الأوروبية على حوالي 60% من هذه التجارة لتليها المنطقة الآسيوية ثم منطقة أمريكا الشمالية بينما دول كأفريقيا والشرق الأوسط لا تفوق نسبتها مجتمعتين 6%

مما يشير إلى حجم الاستحواذ من طرف الدول المتقدمة على هذه التجارة المرتبطة بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

جدول رقم (3- 8): المصدرين و المستوردين الأساسيين للاتصالات وأجهزة الكمبيوتر وخدمات المعلوماتية لسنة 2015-2016

(Million dollars and percentage)

	Value		Share in 10 economies	Annual percentage change			
	2015	2016	2015	2010-15	2014	2015	2016
Exporters							
European Union (28)	257883	271141	61.6	6	14	-9	5
extra-EU (28) exports	116719	125376	27.9	7	13	-9	7
India	55046	55318	13.1	6	1	1	0
United States of America	35895	37262	8.6	7	2	2	4
China	24591	25425	5.9	19	18	22	3
Switzerland	13628	13202	3.3	11	28	-3	-3
Israel	9501	11938	2.3	17	15	1	26
Canada	6483	6682	1.5	-5	-9	-20	3
Singapore	6424	6455	1.5	13	7	23	0
United Arab Emirates	5555	5691	1.3	...	...	3	2
Russian Federation	3971	3937	0.9	9	8	-12	-1
Above 10	**418979**	**437051**	**100.0**	-	-	-	-
Importers							
European Union (28)	147017	152733	59.1	2	3	-10	4
extra-EU (28) imports	65908	67598	26.5	4	15	-10	3
United States of America	36440	37527	14.6	5	4	0	3
Switzerland	13789	14549	5.5	6	10	-3	6
Japan	13373	14071	5.4	24	82	16	5
China	11419	12768	4.6	23	41	6	12
Singapore	8375	8375	3.4	19	22	-3	0
Canada	5836	5590	2.3	4	0	-3	-4
Russian Federation	5520	5395	2.2	7	13	-19	-2
India	3798	4768	1.5	1	15	-12	26
Brazil	3340	3248	1.3	-2	-30	-9	-3
Above 10	**248907**	**259023**	**100.0**	-	-	-	-

Note: Based on information available to the Secretariat.

Source :Ibid ,p136.

من خلال يظهر استحواذ العشر دول الأولى على هذه التجارة

فبالنسبة للصادرات بلغت ما قيمته 418 مليار$US من قيمة 472 مليار$US سنة 2015 وقيمة 437 مليار$US من قيمة 493 مليار$US سنة 2016 لتبقى المنطقة الأوروبية المستحوذ الأكبر على هذه النسبة

وبالنسبة للواردات بلغت قيمة 248 مليار$US سنة 2015 و259 مليار$US سنة 2016 لتبقى كذلك المنطقة الأوروبية المستحوذ الأكبر بما يقارب من 60% من حجم عشر دول رائدة.

شكل رقم (3- 18): الصادرات العالمية للاتصالات وأجهزة الكمبيوتر وخدمات المعلوماتية لسنة 2016.

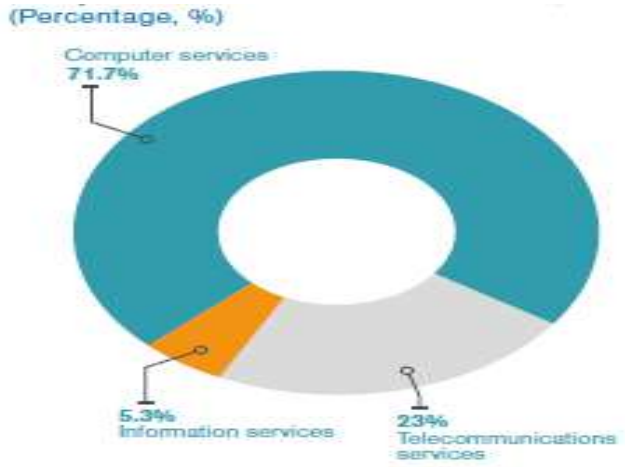

Source :Ibid ,p41.

من خلال الشكل الذي يمثل الدائرة النسبية التي تمثل توزيع الصادرات العالمية لخدمات الاتصالات وأجهزة الكمبيوتر وخدمات المعلوماتية نلاحظ استحواذ خدمات الكمبيوتر نسبة هامة تبلغ 71.7 % من مجل خدمات TIC وخدمات الاتصالات تبلغ نسبة استخدامها 23% لتبلغ خدمات المعلوماتية نسبة 5.3% وهذا يشير إلى الأهمية والمكانة الاقتصادية لخدمات الكمبيوتر ومدى استخدامها في المجالات المكتبية والإدارية ومختلف الاستعمالات ، أما نسبة خدمات الاتصالات فهي مكملة لاستخدامات الأجهزة وتكاملها مع خدمات المعلوماتية تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنتظرة من استخدام TIC عموما.

جدول رقم (3- 9): المصدرين والمستوردين الأوائل لخدمات الكمبيوتر لسنة 2015-2016.

(Million dollars and percentage)

	Value		Share in 10 economics	Annual percentage change			
	2015	2016	2015	2010-15	2014	2015	2016
Exporters							
European Union (28)	201353	...	67.8	8	16	-8	...
exportaciones extra-UE (28)	89689	...	30.2	9	16	-8	...
India a	52761	52680	17.8	7	1	1	0
United States of America	15951	17251	5.4	12	7	13	8
Israel	8362	10612	2.8	17	18	-2	27
United Arab Emirates	4357	4466	1.5	...	...	3	2
Canada	4289	4420	1.4	-6	-3	-23	3
Philippines	3163	5174	1.1	10	10	1	64
Russian Federation	2455	2664	0.8	14	6	-7	8
Korea, Republic of	2341	2345	0.8	47	58	25	0
Japan	2088	2318	0.7	...	...	26	11
Above 10	**297120**	...	**100.0**	-	-	-	-
Importers							
European Union (28)	98996	...	63.9	3	0	-9	...
importaciones extra-UE (28)	45436	...	29.3	6	17	-10	...
United States of America	27785	29690	17.9	7	6	3	7
Japan	11026	11373	7.1	...	...	25	3
Canada	3375	3232	2.2	10	0	-2	-4
Brazil	2801	2724	1.8	-3	-35	-7	-3
Russian Federation	2772	3063	1.8	11	23	-23	11
India	2576	3359	1.7	3	26	-11	30
Norway	2373	2613	1.5	14	15	-9	10
Korea, Republic of	1678	1561	1.1	50	112	91	-7
Australia	1573	1643	1.0	6	16	-17	4
Above 10	**154954**	...	**100.0**	-	-	-	-

Note: Based on information available to the Secretariat. As certain major traders in computer services do not report this item separately, they may not appear in the list. See the Metadata.

a Secretariat estimate based on data reported on computer services by the Reserve Bank of India. It excludes estimates for Information Technology Enabled Services (ITES) and Business Process Outsourcing services (BPO), (source: RBI, Survey on Computer Software & Information Technology Services Exports, various issues), which have bee included under other business services.

Source :Ibid ,p138.

من خلال الجدول يتضح الأهمية التي تحتلها خدمات الكمبيوتر ضمن خدمات TIC

فبالنسبة للصادرات نلاحظ أن مجمل الصادرات العالمية لخدمات الكمبيوتر لسنة 2015 تبلغ 297 مليارUS$ ضمن 418 مليارUS$ أما سنة 2016 لم تستكمل الإحصائيات، وتتمثل الدول العشرة الأولى في المجموعة الأوروبية، الهند، الو.م.أ، الإمارات. كندا، الفلبين، روسيا، كوريا الجنوبية، اليابان وما هو ملاحظ مزاحمة الدول النامية للمراتب الأولى لهذه الدول خاصة الهند التي أصبحت تحقق إيرادات هامة من هذه التجارة

بالنسبة للواردات بلغت هذه الواردات سنة 2015 الـ 154 مليارUS$ من مجمل 248 مليارUS$ ، أما بالنسبة لسنة 2016 لم تستكمل الإحصائيات تتمثل هذه الدول تقريبا من نفس الدول المصدرة إضافة لها البرازيل النرويج وأستراليا.

شكل رقم (3- 19): الصادرات العالمية لخدمات الكمبيوتر حسب المناطق لسنة 2016.

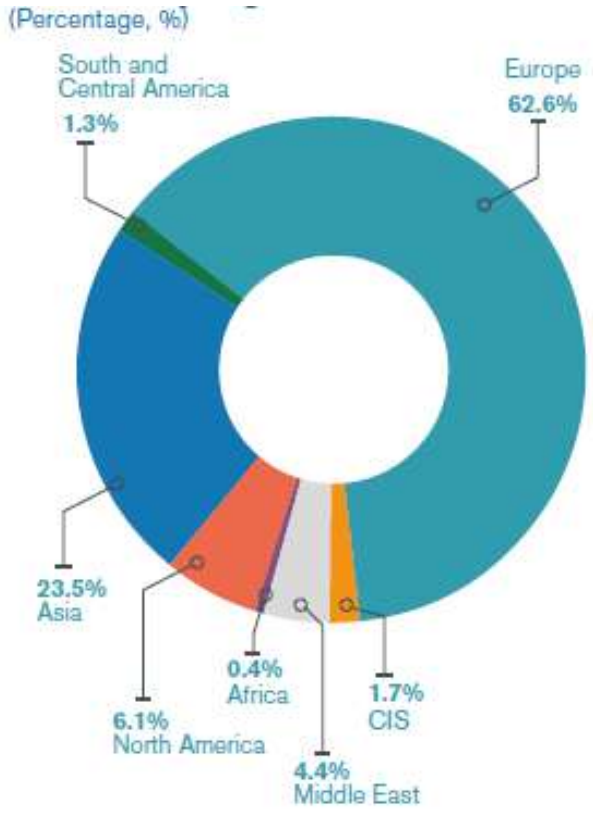

Source :Ibid ,p42.

من خلال الشكل يتضح أن المنطقة الأوروبية تستحوذ على اكبر حصة بما يقارب 62.6% لتليها المنطقة الآسيوية بـ 23.5% ثم المنطقة الأمريكية الشمالية بـ: 6.1% فمنطقة الشرق الأوسط 4.4% وأخيرا المنطقة الأفريقية 0.4% واللافت في الشكل مساهمة منطقة الشرق الأوسط بنسبة معتبرة.

جدول رقم (3- 10): المصدرين والمستوردين الأوائل لخدمات الاتصالات لسنة 2015-2016.

(Million dollars and percentage)

	Value		Share in 10 economies	Annual percentage change			
	2015	2016	2015	2010-15	2014	2015	2016
Exporters							
European Union (28)	44230	...	63.5	-1	3	-16	...
extra-EU (28) exports	20241	...	29.0	-1	-1	-16	...
United States of America	12645	12968	18.1	3	-5	-8	3
Kuwait, the State of	2708	2553	3.9	-5	-9	-12	-6
India	2088	2315	3.0	7	-1	-3	11
Hong Kong, China	1828	...	2.6	14	11	3	...
Canada	1561	1609	2.2	-2	-15	-10	3
Russian Federation	1418	1179	2.0	2	12	-18	-17
United Arab Emirates	1144	1171	1.6	...	...	2	2
Israel	1068	1247	1.5	18	-8	31	17
Japan	1001	1275	1.4	6	51	-28	27
Above 10	**69690**	...	**100.0**	-	-	-	-
Importers							
European Union (28)	39745	...	70.9	0	8	-11	...
extra-EU (28) imports	16676	...	29.7	1	5	-8	...
United States of America	6242	5562	11.1	-5	-8	-8	-11
Russian Federation	2388	1873	4.3	3	2	-16	-22
Japan	1697	1944	3.0	11	53	-18	15
Canada	1471	1409	2.6	-2	-9	-7	-4
Hong Kong, China	1113	...	2.0	15	17	0	...
United Arab Emirates	1007	1007	1.8	...	...	9	0
Israel	843	1065	1.5	18	24	14	26
India	841	1060	1.5	-5	-4	-20	26
Korea, Republic of	721	782	1.3	-4	-25	-9	8
Above 10	**56069**	...	**100.0**	-	-	-	-

Note : Based on information available to the Secretariat. As certain major traders in telecommunications services do no report this item separately, they may not appear in the list. Transactions on telecommunications services are often reported on a net rather than a gross basis.

Source :Ibid ,p137.

من خلال القيم الموضحة في الجدول يتضح ما يلي:

بالنسبة للصادرات يلاحظ أن صادرات الدول العشرة الأولى بلغت 69.69% في سنة 2015 محتلة المنطقة الأوروبية حصة هامة بلغت 44 مليارUS$ لتليها الو.م.أ، كويت، الهند، هونغ كونغ، كندا، روسيا، الإمارات، وأخيرا اليابان، ومما يلاحظ مزاحمة دول نامية لهذه الدول وبالنسبة لسنة 2016 لم تكتمل الإحصائيات

بالنسبة للواردات بلغت سنة 2015 ما قيمته 56 مليارUS$ تمثل حصيلة الدول العشرة الأولى، محتلة الدول الأوروبية حصة هامة ثم الو.م.أ، روسيا إلى غاية كوريا الجنوبية، ومما يلاحظ احتلال دول نامية لمراتب ضمن العشر دول الأولى وبالنسبة لسنة 2016 لم تكتمل الإحصائيات.

المبحث الثالث: الفجوة الرقمية المرتبطة بالتجارة العالمية:

تمهيد:

في هذا المبحث المتعلق بالفجوة الرقمية ومدى تأثيرها على سيرورة النظام التجاري الدولي ،سوف نقوم بتقديم أهم العناصر المكونة للفجوة الرقمية من وسائل وأدوات كأدواتTIC ومدى مساهمتها في زيادة الفرص والمكاسب من القيام بالتجارة الدولية والواقع التجاري الجديد الذي أصبحت تفرضه TIC على التجارة الدولية ونقصد بذلك ظهور متبادلين جدد في التجارة الدولية ،حيث حجزت هاته الدول مكانة مهمة ضمن مجال الخدمات الذي بدوره أصبح يفرض نفسه كمجال جديد منافس للتجارة السلعية .

سنقدم هذا المبحث بالتركيز على النقاط التالية:

- الصادرات العالمية المتعلقة بـ TIC.
- أهم الفاعلين في التجارة الولية المتعلقة بـ TIC.
- المساهمة التجارية لـ TIC ودورها في التجارة الدولية وعلاقتها بالفجوة الرقمية القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

المطلب الأول: الصادرات العالمية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال

شكل رقم (3-20): الصادرات العالمية لخدمات TIC والانترنت واشتراكات النطاق العريض المتنقل لسنة 2010-2016.

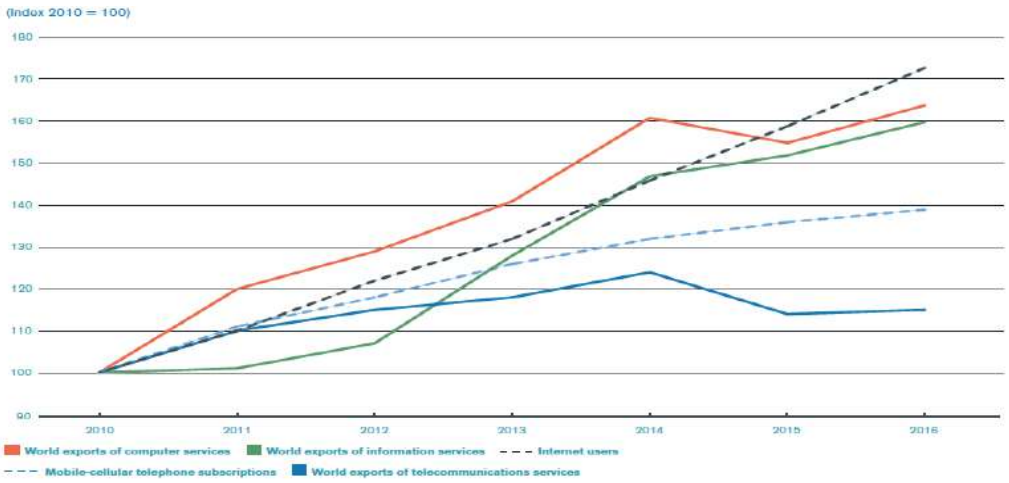

Source :Ibid ,p41.

من خلال الشكل يلاحظ الارتفاع المتسارع للصادرات العالمية لخدمات الانترنت المستخدمة مقارنة ببقية الخدمات حيث يتبن أيضا أن الصادرات العالمية لخدمات الاتصالات هي أقل نمو مقارنة بالخدمات الأخرى وذلك بدا من سنة 2010 إلى غاية 2016.

المطلب الثاني: الفاعلين في التجارة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال

جدول رقم (3-11): الدول العشرة الأوائل المصدرين والمستوردين للبرامج وأجهزة الاتصالات لسنة 2016.

(Billion dollars and percentage)

	Value	Share in world exports/imports				Annual percentage change			
	2016	2000	2005	2010	2016	2010-16	2014	2015	2016
Exporters									
China a	544	4.5	17.8	27.9	32.3	3	0	-1	-8
European Union (28)	319	29.3	29.4	22.9	18.9	-2	4	-10	0
extra-EU (28) exports	86	8.7	9.2	6.2	5.1	-2	-3	-12	2
Hong Kong, China	254	...	...	...	...	7	7	4	4
domestic exports b	0	0.4	0.3	0.1	0.0	-29	-32	-12	-7
re-exports	254	...	...	...	...	7	7	4	4
United States of America	140	15.9	9.8	8.3	8.3	1	3	-4	0
Singapore	112	7.7	8.0	7.9	6.7	-2	-1	-6	-5
Korea, Republic of	106	6.1	6.5	6.0	6.3	2	7	1	-4
Chinese Taipei	103	6.0	4.4	5.4	6.1	3	11	-5	2
Mexico a	61	3.5	3.0	3.7	3.6	0	3	-3	-3
Japan	61	11.2	7.7	5.7	3.6	-7	-7	-8	1
Malaysia	58	5.4	4.7	4.2	3.4	-3	4	-10	-3
Above 10	**1505**	**90.1**	**91.6**	**92.2**	**89.4**	-	-	-	-
Importers									
European Union (28)	435	33.9	33.7	29.7	22.9	-3	4	-6	-5
extra-EU (28) imports	213	14.7	14.9	14.5	11.3	-3	0	-1	-4
China a	372	4.4	11.7	15.7	19.6	5	-4	2	-3
United States of America	317	21.2	17.1	16.1	16.7	2	3	2	-1
Hong Kong, China	267	...	...	...	...	7	9	2	4
retained imports b	13	1.3	0.4	0.6	0.7	3	39	-23	3
Singapore	83	5.3	5.4	5.0	4.4	-1	-3	-7	-1
Japan	80	6.0	4.9	4.7	4.2	0	1	-12	0
Mexico a,c	62	2.9	2.6	3.2	3.3	1	0	0	-3
Korea, Republic of	62	3.3	2.8	2.7	3.3	4	13	7	-1
Chinese Taipei	52	3.8	2.8	2.6	2.7	2	8	-7	10
Malaysia	40	3.2	3.1	2.7	2.1	-3	4	-12	-3
Above 10	**1516**	**85.2**	**84.6**	**83.0**	**80.0**	-	-	-	-

a Includes significant shipments through processing zones
b Secretariat estimates
c Imports are valued f.o.b.

Source :Ibid ,p118.

بلغت صادرات الدول العشرة الأول من صادرات البرامج وأجهزة الاتصالات في سنة 2016 قيمة 1505 مليار$US احتلت المنطقة الأوروبية قيمة هامة وأولى وهي 544 مليار$US لتليها هونغ كونغ وأخيرا ماليزيا بـ 58 مليار$US وما هو ملاحظ وجود دول نامية ضمن عشر دول الأولى.

بالنسبة للواردات التي بلغت قيمتها 1516 مليار$US متفوقة عن الصادرات بقليل وأيضا محتلة المنطقة الأوروبية المرتبة الأولى لتبقى جل الدول المصدرة العشر الأولى هي نفسها الدول المستوردة باستثناء الصين الدولة الثانية المستوردة بقيمة 372 مليار $US وهو ما يؤكد الأهمية الاقتصادية لوسائل TIC في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: المساهمة التجارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في التجارة الدولية

شكل رقم (3-21): النفاذ إلى الانترنت المنزلية، استخدام الانترنت والمساهمة في الصادرات العالمية لخدمات الكمبيوتر في إفريقيا وأوروبا لسنة 2010-2016.

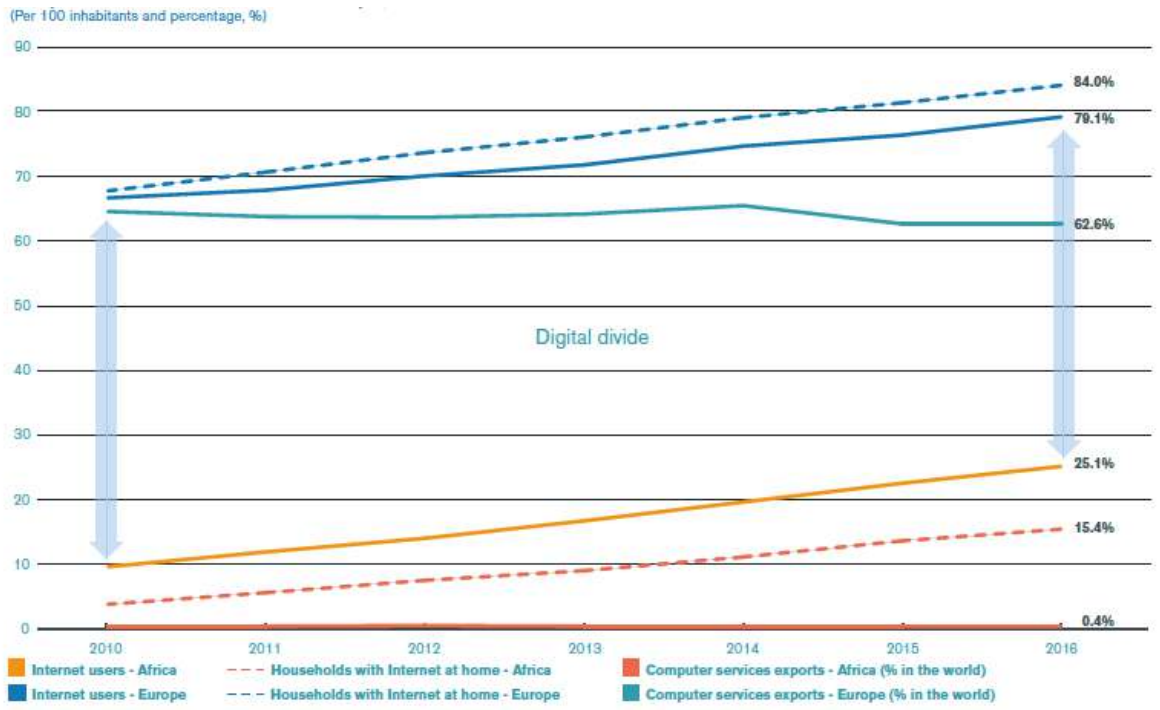

Source :Ibid ,p42.

الشكل يوضح حجم الفجوة الرقمية بين منطقتين إحداهما تمثل الدول المتقدمة وهي المنطقة الأوروبية والثانية تمثل الدول النامية وهي المنطقة الإفريقية فبالنسبة لخدمات الأنترنت المنزلية يلاحظ ذلك الفارق بين المنطقتين، فنسبة الدول الأوربية في هذا المجال تصل إلى 84% من المجموع العالمي أما المنطقة الأفريقية تصل إلى 15.4%.

ونفس الأمر بالنسبة لاستخدام الانترنت والصادرات من خدمات الكمبيوتر يلاحظ تفوق المنطقة الأوروبية عن المنطقة الأفريقية وما هو ملاحظ عموما أن جل المؤشرات تصل حجم الفجوة الرقمية إلى حوالي 50% وهو ما يؤكد ضرورة اعتماد مجموعة من الاستراتيجيات التنموية للنهوض بقطاع TIC في الدول الافريقية خاصة الدول النامية والأقل نمو من أجل ردم هذه الفجوة.

خلاصة الفصل:

يكشف الواقع الإقتصادي للدول النامية مدى حجم التأخر الذي تشهده في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال ،هذا التأخر إنعكس على عدة مجالات وأدى إلى حدوث ما يسمى بظاهرة الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة ،والفجوة الرقمية أحدثت جملة من التداعيات والآثار على القيم والمؤشرات التنموية المتعلقة ببلدانها مما انجر عنه عدم تحقيق الدول النامية المكاسب وإغتنام الفرص التي يطرحها النظام التجاري الدولي الجديد على إقتصادياتها ،فأرقام التبادل التجاري الدولي لها تدل فعلا على تلك العلاقة بين إرتفاع المؤشرات المتعلقة بالفجوة الرقمية وحجم التجارة الدولية المتعلقة بالإقتصاديات التي تستفيد أكثر ،وبمعنى آخر الدول التي تحقق أرقام مهمة في مجال التبادل الدولي تدل مؤشراتها المتعلقة بالتطور في تكنولوجيا المعلومات والإتصال على أرقام مهمة أيضا .

فإنعكاس الفجوة الرقمية وتأثيرها على المجال التنموي واضح وبديهي فلا تطور ولا نمو للتجارة والإنتاج والتصدير بدون الإهتمام بمجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

فالفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية في اتساع مع تزايد الزمن، مما يحتم على هذه الأخيرة البحث عن السبل والآليات لتجسير هاته الفجوة والجزائر كواحدة من الدول النامية تحاول جاهدة السير على هذا النهج وهذا ما سيتم مناقشته في الفصل الموالي.

الفصل الرابع: علاقة الفجوة الرقمية بالتجارة الخارجية للجزائر

الفصل الرابع: علاقة الفجوة الرقمية بالتجارة الخارجية للجزائر:

تمهيد:

يقوم عمل المنظمة العالمية للتجارة على قواعد تحرير التجارة الدولية من القيود والعوائق التي تحد من الحركة الحرة للسلع والخدمات ، فهي تتفق مع ما تدعو إليه اللبيرالية الإقتصادية ، وبحكم إشرافها على النظام التجاري الدولي الجديد فقد أنشأت لنفسها مكانة بين دول العالم المنضمة وغير المنضمة إليها ، فالدول المنظمة تحاول تعظيم المكاسب من الإنضمام إليها ، حيث تسعى الدول المتقدمة إلى زيادة حركية إنسياب سلعها وخدماتها إلى خارج أراضيها بسبب إمتلاكها للميزة التنافسية لمختلف منتوجاتها وتميزها في مجال الخدمات ، أما بقية دول العالم المنظمة فترى من وراء انضمامها إضافة إلى ما تتمتع به من ميزة نسبية لبعض السلع فهي تريد الإستفادة من المعاملة المتميزة والفرص التي تطرحها قواعد المنظمة العالمية للتجارة، اما الدول الغير منضمة فلم تجد بدا من وراء تموقعها خارج هذه المنظومة بحكم أن العالم أصبح لا يترك مجالا لحركة إقتصاد دولة تقع خارج أي تكتل إقتصادي .

والجزائر واحدة من دول العالم التي تريد الإندماج في النظام التجاري العالمي الجديد والإستفادة مما يطرحه هذا النظام من مكاسب وفرص، مع العلم أن ظاهرة العولمة الإقتصادية ومن ورائها أدواتها كالمنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي أصبحت لاتترك مكانا عالميا للدول التي لا تتعامل مع واقعها و ولذا يجب على هذه الدول تكييف إقتصادياتها مع هذه التطورات الإقتصادية العالمية ، فالإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يترتب عليه مجموعة من الانعكاسات، منها ما هو في صالح الدولة وما هو في غير صالحها فيجب على الجزائر إدراك حقيقة هذه الإنعكاسات والتجاوب معها.

المبحث الأول: الفجوة الرقمية في الجزائر

تمهيد:

عند تفحص البيانات المتعلقة بمدى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر نلحظ حجم التأخر عن المستوى العالمي وحتى خلال سنوات فارطة عن المستوى لدى أغلب الدول النامية وهذا ما يقود إلى حدوث هوة أو فجوة رقمية بين الجزائر وبقية دول العالم في حالة المقارنة بين المؤشرات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والإتصال.

فهناك عدة عوامل وأسباب ساهمت في تشكل هذا الواقع فضعف البنية التحتية رغم تسخير الدولة لمبالغ مهمة وعدم الإهتمام بالكادر البشري رغم ذلك المسار الطويل للجزائر والزاخر في مجال التنمية البشرية بالإضافة إلى أسباب أخرى لم تؤدي إلى تحسين وضع الجزائر عالميا من بين الدول المقارنة، لكن هناك مؤشرات إيجابية تدل على انه هناك ديناميكية وإرادة لدى الأطراف المعنية بهذه التكنولوجيا وطنيا.

هذا المبحث يحاول تشخيص هذا الواقع من خلال التركيز على:

- وضع البنية التحتية للإتصالات والمعلومات في الجزائر.
- واقع الفجوة الرقمية في الجزائر.
- المجهودات المبذولة من أجل تحسين الوضع.

المطلب الأول: وضع البنية التحتية للمعلومات والاتصالات في الجزائر.

تساهم البنية التحتية للإتصالات والمعلومات بشكل فعال في تعزيز القدرات التكنولوجية في هذا الميدان ،وهي تعد اللبنة الأساسية لتطور أي منظومة رقمية، وذلك أن "البنية التحتية للإتصالات في أي بلد هي العمود الفقري الذي يمكن من خلاله الإستفادة من التطبيقات لثورة الإتصالات والإستفادة من خدمات الوسائط المتعددة ،فحوالي 80%من دول العالم تعاني من نقص شديد في خدمات البنية التحتية للإتصالات التي تشمل خطوط الهاتف والكابلات التلفزيونية ،والأقمار الصناعية ،والألياف البصرية والضوئية ،وأجهزة الحاسوب وملحقاتها الإتصالية كلها ففي الوقت الذي تملك فيه الو م أ وحدها 50%من خطوط هواتف العالم تبقى الدول العربية تعاني ضعف البنية التحتية للإتصالات بإستثناء الدول العربية المرتفعة في مستوى التنمية البشرية وهي (دولة الإمارات العربية المتحدة ،مملكة البحرين ،دولة الكويت ،دولة قطر)".[1]

هذا التحديد لا ينفي تلك الجهود المبذولة من طرف بعض الدول كالجزائر التي تسخر سنويا أغلفة مالية معتبرة من أجل تعزيز البنية للإتصالات وهذا ما يفسر التحسن الذي تشهده الجزائر في هذا الميدان سنويا من خلال تقارير هيئات دولية كالإتحاد الدولي

[1]) هند علوي ,مرجع سبق ذكره,ص71.

للإتصالات حيث سنرى لاحقا قيم المؤشرات المتعلقة بالفجوة الرقمية وفي بعض المؤشرات الفرعية الجزائر تحقق أرقام مهمة أفضل حتى من الدول العربية السالفة الذكر.

ففي السبعينات كانت الجزائر تحتل مكانة لائقة مقارنة بالدول المتقدمة فيما يتعلق بوسائل الاتصال التي خصصت لها 25%من ميزانية الدولة وهذا لإقامة هياكل للتكوين على كل المستويات ومنها في الإعلام الآلي، لكن مع انخفاض سعر البترول الذي أدى إلى أزمة اقتصادية.[1]

وعموما فالبنية التحتية للإتصالات في الجزائر تعتمد على وسائل أساسية وهي [2]:

1-الهاتف الثابت:

بصفة عامة فإن شبكة الهاتف الثابت بالجزائر تغطي كامل التراب الوطني، وتعتمد في ذلك على شبكة واسعة من التكنولوجيا:

-شبكة عامة تتكون من 10700 كلم من الخطوط الألياف البصرية لتتوسع إلى 14000كلم من خطوط الألياف البصرية سنة 2003 وكذا 22000كلم من الحزم الهرمتزية الرقمية.

-شبكة نقل عن طريق الساتليت تتكون من ثلاث محطات أرضية دولية (محطتان خاصتان بأنتلسات) ومحطة واحدة لعربسات فضلا عن 46 محطة دومسات.

-شبكة ريفية تتكون من 136 محطة أم تسمح بربط 1400قرية.

وتشير آخر الإحصائيات لسنة 2011 حسب وكالة ضبط البريد والإتصالات السلكية واللاسلكية أن عدد مشتركي الهاتف الثابت بلغ 3ملاين مشترك مقارنة بـ 35.2مليون مشترك بالنسبة للهاتف النقال.

2-الهاتف النقال:

عرف سوق النقال ارتفاعا ملحوظا، إذ بينت آخر الإحصائيات في سنة 2011 أن الجزائر تحتوي على 35.2مليون مشترك، هذا الرقم عرف قفزة نوعية بعدما بلغ سنة 2000 حوالي 86000 مشترك، إلى 100000مشترك مع مطلع سنة 2001ليتضاعف إلى 18568325مشترك سنة 2004، ومنذ إصدار قانون 03-2003، شهد قطاع الاتصال تطورا عال السرعة في مجال الهاتف المحمول حيث سمح هذا القانون بفتح القطاع أمام المنافسة بعدما كان محتكرا من قبل.

3-الأنترنت:

[1]) بختي إبراهيم، الانترنت في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 1,الجزائر,2002,ص31.
[2]) نسرين سعدون، مرجع سبق ذكره، ص ص 9-11.

سعت الجزائر إلى الإستفادة من خدمات شبكة الأنترنت والتقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الأنترنت في شهر مارس عام 1994 عن طريق CERISTوعرفت الجزائر منذ 1994 تقدما ملحوظا في مجال الإهتمام والاشتراك والتعامل مع الانترنت، وقدر عدد الهيئات المشتركة في الأنترنت سنة1996بحوالي 130 هيئة وفي سنة 1996 قدر ب 800 هيئة وفي سنة 1999 كان لمركز CERIST حوالي 3500مشترك.

وفي سنة 2007 بلغ عدد مشتركي الأنترنت بالجزائر 1.2 مليون مشترك مقارنة مع 21مليون مالك للهاتف النقال حيث احتلت الجزائر المرتبة 10 من حيث الدخول إلى عالم الأنترنت في العالم العربي، وتتطلع الجزائر حاليا في محاولة منها اللحاق بالركب لتوفير خط اتصال أساسي للنت BQCKBONEمن الألياف الضوئية قدرته 34ميغابايت\ثا، قابل للتوسعة لغاية 1444ميغابايت\ثا حتى تستطيع مؤسسات الاتصال وموزعي خدمات النت الارتباط بصورة أحسن بالشبكة الدولية كما تقوم إدارة البريد والمواصلات بإقامة شبكة لتقديم خدمات النت كموزع للمؤسسات والأفراد بحيث تستهدف شبكتها كل ولايات الوطن ،قدرة هذه الشبكة تفوق 10000 خط لكل 100000مشترك أما مركز CERIST فهو يستعد للبدء في مشروع يربطه بموزع في الو م أ قدرته تصل إلى 30 ميغابايت\ثا.

في الدول العربية، يخفي متوسط الأسعار النسبية والمطلقة لخدمات النطاق العريض الثابت تباينات واسعة داخل المنطقة، ويرجع ذلك جزئياً إلى الاختلافات الرئيسية الموجودة بين البلدان المصدرة للنفط المرتفعة الدخل في المنطقة والبقية. تبلغ تكلفة خدمات النطاق العريض الثابت في المنطقة 37.4 دولارًا أمريكيًا في المتوسط، ولكن السعر المعدل حسب تعادل القوة الشرائية يمثل ارتفاعًا في تعادل القوة الشرائية عند 62.1. ويعكس هذا أسعارًا نسبية أعلى إلى حد ما للخدمة، ولكن أيضًا السعر المرتفع جدًا في العراق، وهو أعلى سعر في المنطقة، مع وجود بعض أعلى أسعار النطاق العريض الثابت في العالم بالدولار الأمريكي ومعدلات تعادل القوة الشرائية. من حيث قيمة تعادل القوة الشرائية، لدى العراق أعلى الأسعار خارج أفريقيا.

أصبحت خدمات النطاق العريض الثابتة ميسورة التكلفة في دول مجلس التعاون الخليجي الغنية (دول مجلس التعاون الخليجي) وقطر والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان والإمارات العربية المتحدة، حيث تمثل سلة النطاق العريض الثابت أقل من 2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، ومع وجود قيمة سلة ثابتة عريضة النطاق تصل إلى 1.7 في المائة من إجمالي الدخل القومي ، أدت تونس أيضاً إلى خفض الأسعار إلى مستوى يمكن تحمله نسبياً. يقابل سعر الخدمة أقل من 5 في المائة من الدخل القومي الإجمالي. في ليبيا ولبنان والسودان ومصر والجزائر والمغرب. وفي العراق وجزر القمر، تظل هذه الخدمة غير قابلة للتحمل، حيث تمثل 34.5 و71.3 في المائة من متوسط الدخل القومي الإجمالي لكل فرد. مستويات.

أكثر من نصف الدول العربية، بما في ذلك المغرب وتونس وسلطنة عمان والجزائر، تقدم خدمات النطاق العريض الثابتة الأساسية مع كميات غير محدودة من البيانات. يتم تطبيق حدود البيانات في مصر (5 غيغابايت) والبحرين (25 غيغابايت) ولبنان (40 غيغابايت)، ولكنها زادت بشكل كبير منذ 2013 في جميع البلدان الثلاثة.

تبلغ سرعة النطاق العريض الثابت الأكثر شيوعًا في المنطقة 265 كيلوبايت / ثانية، ويتم تقديمها في موريتانيا واليمن وجيبوتي والعراق والصومال وسوريا. فقط في مصر والمغرب هي خطط النطاق العريض الثابتة الأساسية المعلن عنها بسرعات أعلى من 2 ميغابايت / ثانية.

المطلب الثاني: واقع الفجوة الرقمية في الجزائر.

جدول رقم(4 –1): قيم IDI وترتيبها الإقليمي والدولي للمنطقة العربية 2015

Economy	Regional rank 2015	Global rank 2015	IDI 2015	Global rank 2010	IDI 2010	Global rank change 2015-2010
Bahrain	1	27	7.63	48	5.42	21
Qatar	2	31	7.44	37	6.10	6
United Arab Emirates	3	32	7.32	49	5.38	17
Saudi Arabia	4	41	7.05	56	4.96	15
Kuwait	5	46	6.83	45	5.64	-1
Oman	6	54	6.33	68	4.41	14
Lebanon	7	56	6.29	77	4.18	21
Jordan	8	92	4.75	84	3.82	-8
Tunisia	9	93	4.73	93	3.62	0
Morocco	10	99	4.47	96	3.55	-3
Egypt	11	100	4.40	98	3.48	-2
Algeria	12	113	3.71	114	2.99	1
Syria	13	117	3.48	106	3.14	-11
Sudan	14	126	2.93	127	2.05	1
Djibouti	15	148	2.19	143	1.69	-5
Mauritania	16	150	2.07	146	1.63	-4
Average			**5.10**		**3.88**	

Source :ITU.Meseving the information society. the ICT Development Index Geneva ,2015,p70

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

في سنة 2015 بلغ ترتيب الجزائر في المنطقة العربية المرتبة 12ضمن الدول العربية بعد مصر والمغرب إلى أول رتبة وهي البحرين، وهو يبين مكانة الترتيب مع حجم الجهود المبذولة والأرصدة المسخرة للنهوض بقطاع الإتصالات.

أما بالنسبة للمرتبة العالمية احتلت الجزائر المرتبة 113 وبنفس الترتيب للدول العربية حيث تحتل البحرين المرتبة 27 عالميا وهو ما يبين حجم الفجوة العالمية بين الجزائر ودول العالم، حيث أن هذه المرتبة تحسنت بدرجة واحدة بين 2010-2015 وهذا رقم ضئيل جدا لا يترجم حجم المبالغ المرصودة ضمن المخططات الخماسية للنهوض بقطاع الاتصالات.

وما يمكن استنتاجه عموما عدم تلاءم الترتيب مع الإمكانيات المتوفرة المادية والبشرية لتحسين الوضع ضمن مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

جدول رقم (4 –2): مؤشر IDI للمهارات القيم والرتب لسنة 2010–2015

Economy	Rank 2015	Skills 2015	Rank 2010	Skills 2010
Dominican Rep.	85	7.14	82	7.06
South Africa	86	7.13	95	6.81
Bolivia	87	7.11	91	6.88
Oman	88	7.09	88	6.93
China	89	7.07	99	6.72
Qatar	90	7.05	92	6.88
Panama	91	7.05	86	6.94
Mexico	92	6.99	98	6.80
Algeria	93	6.98	103	6.56
Philippines	94	6.97	87	6.94
Sri Lanka	95	6.96	94	6.81
Indonesia	96	6.93	106	6.54
United Arab Emirates	97	6.93	97	6.80
Tunisia	98	6.92	96	6.81
Belize	99	6.92	100	6.62
Cape Verde	100	6.77	110	6.36
Malaysia	101	6.75	102	6.57
Guyana	102	6.71	107	6.53
St. Lucia	103	6.71	90	6.89
Paraguay	104	6.66	105	6.54
Fiji	105	6.65	101	6.59
Tonga	106	6.56	93	6.85
Trinidad & Tobago	107	6.55	104	6.54
Viet Nam	108	6.54	109	6.43
Jamaica	109	6.51	89	6.90
Samoa	110	6.40	108	6.47

Source :Ibid ,p49.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع مؤشر المهارات وتقدم هذا المؤشر عن مؤشر IDI (IDI=3.7و SKILLS Sub Indice=6.98) وهذا يبين حجم المجهودات المبذولة من أجل تحسين المهارات سواء عن طريق التعليم و التدريب و تحسين قدرات في مجال TIC .

المرتبة العالمية للجزائر تحسنت بين 2010–2015 من 103 إلى 93 وهي أحسن من بعض الدول كتونس والإمارات اللتان تتفوقان في مؤشر IDI.

جدول رقم (4 –3): مؤشر IDI للاستخدام القيم والرتب لسنة 2010–2015

Economy	Rank 2015	Use 2015	Rank 2010	Use 2010
Cape Verde	85	3.26	98	1.18
Mauritius	86	3.25	76	1.85
Mongolia	87	3.20	111	0.75
Armenia	88	3.19	88	1.41
Dominica	89	3.11	61	2.23
Georgia	90	3.03	94	1.31
Viet Nam	91	3.01	85	1.51
Dominican Rep.	92	2.97	92	1.34
Morocco	93	2.95	72	1.99
Seychelles	94	2.94	78	1.83
Panama	95	2.92	77	1.83
Brunei Darussalam	96	2.90	60	2.25
Ecuador	97	2.90	93	1.34
Fiji	98	2.88	106	0.84
Jamaica	99	2.76	97	1.21
Egypt	100	2.71	89	1.39
Ghana	101	2.64	123	0.50
El Salvador	102	2.41	110	0.76
Botswana	103	2.37	134	0.28
Jordan	104	2.36	99	1.16
Bolivia	105	2.33	107	0.83
Grenada	106	2.28	82	1.67
Bhutan	107	2.27	121	0.53
Iran (I.R.)	108	2.19	114	0.60
Ukraine	109	2.17	95	1.27
Peru	110	2.11	90	1.37
Tonga	111	2.07	115	0.59
Zimbabwe	112	2.03	118	0.55
Nigeria	113	1.81	109	0.82
Indonesia	114	1.79	102	1.04
Belize	115	1.79	100	1.10
Namibia	116	1.77	105	0.89
Kenya	117	1.76	124	0.47
Sudan	118	1.73	113	0.66
Paraguay	119	1.71	108	0.83
Vanuatu	120	1.60	136	0.28
Guyana	121	1.57	101	1.08
Algeria	122	1.52	119	0.55
Lesotho	123	1.47	144	0.19
Sri Lanka	124	1.44	122	0.51

Source :Ibid ,p48.

بالنسبة لمؤشر الاستخدام لـ IDI نلاحظ من الجدول:

تقهقر الترتيب العالمي بين 2010–2015 من 109 إلى 122 بالرغم من تحسن مؤشر من 0.55 إلى 1.52 على التوالي، هذا التحسن يشير إلى تحسن في استخدام وسائل TIC خاصة مع التطور سواء في نوعية المعدات أو قدرات الاستخدام بين سنتي 2010–2015 وهذا يبن أهمية برامج التكوين والتدريب بمختلف المستويات وإتاحة وسائل أكثر مرونة كالاشتراك في النطاق العريض المتنقل.

جدول رقم (4 –4): مؤشر IDI للنفاذ الرقمي القيم والرتب لسنة 2010–2015

Economy	Rank 2015	Access 2015	Rank 2010	Access 2010
St. Lucia	85	5.55	67	5.44
Colombia	86	5.54	86	4.36
Venezuela	87	5.44	87	4.36
South Africa	88	5.31	91	4.29
China	89	5.25	99	4.08
Suriname	90	5.22	92	4.23
Ecuador	91	5.21	95	4.18
Thailand	92	5.20	93	4.20
Egypt	93	5.12	90	4.30
El Salvador	94	5.04	97	4.12
Tunisia	95	5.00	96	4.13
Mongolia	96	4.97	102	3.98
Cape Verde	97	4.90	114	3.48
Mexico	98	4.84	94	4.18
Syria	99	4.76	98	4.08
Peru	100	4.68	101	4.04
Fiji	101	4.63	100	4.06
Indonesia	102	4.60	115	3.47
Jamaica	103	4.57	88	4.33
Ghana	104	4.51	140	2.15
Albania	105	4.50	107	3.73
Paraguay	106	4.44	109	3.69
Viet Nam	107	4.43	89	4.31
Philippines	108	4.39	116	3.41
Bolivia	109	4.31	118	3.23
Algeria	110	4.27	110	3.64
Botswana	111	4.22	105	3.81
Tonga	112	4.20	108	3.69
Guyana	113	4.20	106	3.75
Sri Lanka	114	4.17	113	3.51
Guatemala	115	4.16	104	3.93
Kyrgyzstan	116	4.16	119	3.20
Namibia	117	4.14	120	3.18
Dominican Rep.	118	4.12	111	3.57
Honduras	119	4.05	103	3.95

Source :Ibid ,p47.

بالنسبة لمؤشر النفاذ الفرعي بين سنتي 2010–2015 نلاحظ:

ثبات الترتيب العالمي للجزائر عند الرتبة 110 لكل من 2010–2015 بالرغم من تحسن قيمة مؤشر النفاذ الفرعي من 3.64 إلى 4.27 وهو يشير إلى التطور في وسائل إتاحة TIC عبر الأقمار الصناعية والألياف البصرية وقدرة الشبكات على تغطية مساحات أكبر عن طريق النطاق العريض الثابت والمتنقل، وما هو ملاحظ أيضا أن هذا الترتيب هو اقل من دول عديدة أقل قدرات وإمكانيات ورغم معاناتها من أزمات سياسية وهذه الدول منها العربية والأفريقية وهو ما يؤدي إلى طرح عدة استفهامات حول جدوى السياسات المتعلقة بالنهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

جدول رقم (4 –5): مؤشر IDI مجالات القيم والرتب لسنة 2010–2015

Economy	Rank 2015	IDI 2015	Rank 2010	IDI 2010
Korea (Rep.)	1	8.93	1	8.64
Denmark	2	8.88	4	8.18
Iceland	3	8.86	3	8.19
United Kingdom	4	8.75	10	7.62
Sweden	5	8.67	2	8.43
Luxembourg	6	8.59	8	7.82
Switzerland	7	8.56	12	7.60
Netherlands	8	8.53	7	7.82
Hong Kong, China	9	8.52	13	7.41
Norway	10	8.49	5	8.16
Japan	11	8.47	9	7.73
Finland	12	8.36	6	7.96
Australia	13	8.29	15	7.32
Germany	14	8.22	17	7.28
United States	15	8.19	16	7.30
New Zealand	16	8.14	19	7.17
France	17	8.12	18	7.22
Monaco	18	8.10	22	7.01
Singapore	19	8.08	11	7.62
Estonia	20	8.05	25	6.70
Belgium	21	7.88	24	6.76
Ireland	22	7.82	20	7.04
Canada	23	7.76	21	7.03
Macao, China	24	7.73	14	7.38
Austria	25	7.67	23	6.90
Spain	26	7.66	30	6.53
Bahrain	27	7.63	48	5.42
Andorra	28	7.60	29	6.60
Barbados	29	7.57	38	6.04
Malta	30	7.52	28	6.67
Qatar	31	7.44	37	6.10
United Arab Emirates	32	7.32	49	5.38
Slovenia	33	7.23	27	6.69
Czech Republic	34	7.21	33	6.30
Israel	35	7.19	26	6.69

Economy	Rank 2015	IDI 2015	Rank 2010	IDI 2010
Suriname	85	4.99	100	3.39
St. Lucia	86	4.98	70	4.39
Seychelles	87	4.96	81	3.98
South Africa	88	4.90	88	3.65
Panama	89	4.87	79	4.07
Ecuador	90	4.81	90	3.65
Iran (I.R.)	91	4.79	99	3.48
Jordan	92	4.75	84	3.82
Tunisia	93	4.73	93	3.62
Albania	94	4.73	89	3.65
Mexico	95	4.68	86	3.70
Cape Verde	96	4.62	107	3.14
Kyrgyzstan	97	4.62	112	3.02
Philippines	98	4.57	105	3.16
Morocco	99	4.47	96	3.55
Egypt	100	4.40	98	3.48
Fiji	101	4.33	102	3.28
Viet Nam	102	4.28	94	3.61
Dominican Rep.	103	4.26	101	3.38
Peru	104	4.26	91	3.64
Jamaica	105	4.23	95	3.60
El Salvador	106	4.20	110	3.10
Bolivia	107	4.08	113	3.00
Indonesia	108	3.94	109	3.11
Ghana	109	3.90	130	1.98
Tonga	110	3.82	111	3.08
Botswana	111	3.82	117	2.86
Paraguay	112	3.79	108	3.11
Algeria	113	3.71	114	2.99
Guyana	114	3.65	103	3.24
Sri Lanka	115	3.64	115	2.97
Belize	116	3.56	104	3.17
Syria	117	3.48	106	3.14
Namibia	118	3.41	120	2.63
Bhutan	119	3.35	128	2.02

Source :Ibid ,p46.

بالنسبة للقيم والرتب لـ IDI بين سنتي 2010–2015 نلاحظ تحسن للقيمة من 2.99سنة 2010 إلى 3.71 في سنة 2015 وتحسن الرتبة بدرجة واحدة من 114 إلى 113 لكن ما يلاحظ أن مكانة الترتيب متأخرة عن الركب العالمي حيث في الدول الرائدة تصل قيم IDI إلى 8.93 وهو ما يشير إلى ضرورة بذل مجهودات أكبر وتسخير إمكانيات أكبر لتحسين الترتيب ولا يمكن إنكار أن الاقتصاد الجزائري يتمتع بإمكانيات معتبرة سواء البشرية أو المادية.

جدول رقم (4 – 2): مؤشر الاستخدام لسنة 2010–2014

	Economy	Percentage of individuals using the Internet		Fixed-broadband subscriptions per 100 inhabitants		Active mobile broadband subscriptions per 100 inhabitants	
		2010	2014	2010	2014	2010	2014
1	Afghanistan	4.0	6.4	0.0	0.0	0.0	3.2
2	Albania	45.0	60.1	3.4	6.6	0.0	30.9
3	Algeria	12.5	18.1	2.4	4.0 [1]	0.0	20.8 [1]
4	Andorra	81.0	95.9	31.5	35.9	0.0	36.6
5	Angola	10.0	21.3	0.1	0.4	1.4	16.4
6	Antigua & Barbuda	47.0	64.0	8.2	15.1	0.0	33.0
7	Argentina	45.0	64.7	10.0	14.7 [2]	5.0	53.6
8	Armenia	25.0	46.3	3.2	9.1	11.9	34.2
9	Australia	76.0	84.6	24.6 [1]	25.8 [3]	55.5 [1]	112.2
10	Austria	75.2 [1]	81.0 [1]	24.4	27.5	32.9 [2]	67.2
11	Azerbaijan	46.0 [2]	61.0	5.2	19.8	5.0	46.8
12	Bahrain	55.0	91.0 [2]	12.4	21.4	3.6	126.2
13	Bangladesh	3.7	9.6	0.3	1.2 [4]	0.0 [3]	6.4 [2]
14	Barbados	65.1	76.7	20.0	27.0	0.0	106.8
15	Belarus	31.8 [3]	59.0 [3]	17.6 [2]	28.8	12.6	55.0
16	Belgium	75.0	85.0 [1]	30.8 [3]	36.0	9.5	57.8
17	Belize	28.2 [4]	38.7	2.9	2.9	0.0	10.2
18	Benin	3.1	5.3	0.3	0.4	0.0	2.8

Source :Ibid ,p122.

الجدول يمثل تحليل مؤشر الاستخدام عن طريق الاستعمال الفردي للأنترنت والاشتراك في النطاق العريض الثابت والمتنقل فبالنسبة للاستعمال الفردي للأنترنت في الجزائر نلاحظ تحسن الرقم بين سنتي 2010-2014 من حوالي 12 فرد لكل 100 ساكن إلى 18 فرد لكل 100 ساكن يتم استخدام الانترنت لكن تبقى أقل من قيم بعض الدول النامية كالبحرين والأرجنتين الذي يفوق العدد 50 فرد.

بالنسبة للاشتراك في النطاق العريض الثابت نلاحظ تحسن الرقم إلى الضعف تقريبا من 2.4 فرد لكل 100 ساكن إلى 4 فرد لكل 100 ساكن لكن هي قيم أقل من بعض الدول النامية وهذا يبين نقص ثقافة استخدام الانترنت وتوظيفها الاقتصادي بالإضافة إلى تداخل عوامل أخرى.

بالنسبة للاشتراك في النطاق العريض المتنقل بالرغم من عدم توفر الرقم في 2010 إلا أن رقم 2014 يبين رقم لا بأس به أي 20 فرد لكل 100 ساكن يستخدمون الانترنت عن طريق الهاتف وهذا مؤشر إلى تأثير أتساع استخدام الهاتف المتنقل.

جدول رقم (4 –7): مؤشر النفاذ الرقمي لسنة 2010–2014

	Economy	Fixed-telephone subscriptions per 100 inhabitants		Mobile-cellular subscriptions per 100 inhabitants		International Internet bandwidth Bit/s per Internet user		Percentage of households with computer		Percentage of households with Internet	
		2010	2014	2010	2014	2010	2014	2010	2014	2010	2014
1	Afghanistan	0.1	0.3	45.8	74.9 [1]	1'761	6'942	1.9	2.7	1.5	2.3
2	Albania	10.6	7.8	85.5	105.5	11'992	26'117	15.6	23.5	13.7	26.6
3	Algeria	7.9	7.7 [1]	88.4	93.3 [2]	7'771	12'460	20.0	28.2	10.0	25.9
4	Andorra	49.0	47.7	84.1	82.6	36'447	78'057	83.2	82.6	67.2	81.6
5	Angola	1.4	1.3	48.1	63.5	614	4'250	7.1	9.9	5.7	8.6
6	Antigua & Barbuda	41.6	35.6	192.6	120.0	29'269	120'321	48.9	56.1	40.0	52.0
7	Argentina	24.6	22.6 [2]	141.4	158.7 [3]	31'373	48'065	47.0 [1]	62.1	34.0	52.0
8	Armenia	20.0	18.9	130.4	115.9	14'236	44'534	20.0	51.5	13.6	46.6
9	Australia	47.4 [1]	38.9 [3]	100.4	131.2	41'110	75'069	81.1	85.6	74.1	86.9
10	Austria	40.4 [2]	38.3 [4]	145.7	151.9	39'584	79'636	76.2	83.7	72.9	81.0
11	Azerbaijan	16.6 [3]	18.9	100.1	110.9	9'083	32'219	30.3	51.7	37.4	54.6
12	Bahrain	18.2	21.2	125.2	173.3	14'528	49'054	87.0 [2]	94.6	74.0 [1]	81.0
13	Bangladesh	0.8	0.7 [5]	44.9	75.9 [1]	1'431	5'925	3.0 [3]	6.9	1.4	6.5
14	Barbados	49.0	52.9	124.8	106.8	21'694	113'985	61.4	70.0	55.3	70.5
15	Belarus	43.6	48.5	108.9	122.5	22'199	142'536	40.8	59.9	31.2 [2]	57.1
16	Belgium	42.4	42.1	111.1 [1]	114.3	109'676	263'915	76.7	83.8	72.7	82.8
17	Belize	9.8 [4]	6.7	62.9 [2]	50.7	9'193	41'829	27.1 [1]	31.0	13.6 [3]	21.0
18	Benin	1.4	1.8	74.4	101.7	2'090	2'839	2.0	4.8	1.2	3.5

Source :Ibid ,p126.

من خلال الجدول يتضح تفرع دلالات مؤشر النفاذ الفرعي بين اشتراكات النطاق العريض الثابت واشتراك الهاتف الخلوي والانترنت عبر الإبحار العالمي ونسبة استخدام الكمبيوتر واستخدام الانترنت المنزلية وما هو ملاحظ عموما ضعف النسبة تقريبا باستثناء اشترك الهاتف الخلوي التي وصلت إلى 93 فرد لكل 100 ساكن يمتلكون خطوط هاتفية متنقلة وهو ما ينعكس حتما على تحسن مؤشرات النفاذ مستقبلا.

المطلب الثالث: المجهودات المبذولة لسد الفجوة الرقمية في الجزائر.

هناك عدة مجهودات مبذولة من طرف الجزائر لجسر الفجوة الرقمية وتتمثل على سبيل المثال لا الحصر في[1]:

–تجربة الحظيرة السيبرية سيدي عبد الله: يدخل هذا الإنجاز في إطار تهيئة مناخ ملائم تشريعيا وتنظيميا لما عرف قطاع البريد والمواصلات من تغييرات جدرية وكان الإطار التقديري لما يتمحور حول الجوانب ثلاثة تنبني عليها الحظيرة وهي مراكز البحث والتكوين تم المؤسسات وأخيرا الحضانة والدعم والحظيرة السيبيرية سيدي عبدالله والتي تتكون من 10 مشاريع منها إنجاز فندق ذي خمس نجوم يحوي على 156 غرفة وقاعة عرض بـ600 مقعد ومقر وكالة التسيير ومراكز البحث لتكنولوجيا الإعلام والإتصال وفيه معهد للإتصالات ،ووكالة انترنت ووكالة اتصالات ومقهى بريدي ومركب تيليكوم.

[1]) شارف عبد القادر ورمضاني لعلا، مرجع سبق ذكره,247.

-الوكالة الفضائية والقمر الصناعي الجزائري :في جانفي 2002تم إنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية وفي نوفمبر 2002 تم إطلاق القمر ألسات 1 ووضعه في المسار وقد نقله إلى مداره الصاروخ الروسي "كوسموس-3م" وهو مخصص لاستشعار الأرض عن بعد ،ومنذ عام 2004 تربط بين روسيا والجزائر اتفاقية "حول التعامل والتعاون في مجال التكنولوجيا الفضائية وتطبيقها" كما تجدر الإشارة إلى الإعداد لإطلاق مستقبلي للقمر ألسات2 وألسات 3 ،وهذا الإنجازات تعتبر مساهمة وطنية هامة في حركة التنمية والتكنولوجيا والتطوير ،وخاصة أنه ألحق بها المركز الوطني لتكنولوجيات الفضائية بأرزيو بغرب الجزائر.

-اتفاقيات أوراكل مع سوناطراك والبريد: تم توقيع اتفاقيتين من طرف مجموعة أوراكل الأمريكية وهي أحد الرواد العالميين في برمجيات المؤسسة ،الأول مع المدرسة الوطنية للبريد والمواصلات بالجزائر وهذا لخلق جامعة أوراكل وتتعلق بتنظيم برامج التكوين في مجال التقنيات الجديدة للإعلام والإتصال في 12 مؤسسة للتعليم العالي ،حيث تلتزم اوراكل بتقديم تجهيزات الإعلام الآلي وبرامج التكوين والمصادر المعتمدة في التعليم العالي ،والثانية مع مركز لمؤسسة سوناطراك أصبح مؤهلا لتقديم خدمات تكوينية معتمدة من أوراكل في مجال المنتجات التكنولوجية المتعلقة بأنظمة المعلومات ،أدوات التصميم ،تطور وتطبيق الحلول للإعلام الآلي وإنتاج برمجيات التسيير المدمجة وقواعد المعطيات وشبكات المعلومات...إلخ.

المبحث الثاني: تكييف الإقتصاد الجزائري مع متطلبات النظام التجاري الدولي:

خلف النظام الإقتصادي الاشتراكي – الذي كانت تنتهجه الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية انتهاء عشرية الثمانينات – واقعا اقتصاديا يتميز باحتكار الدولة واشرافها شبه الكامل على اجهزة التسيير والتنظيم للعملية الإنتاجية والتجارية ، ومع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وتشكل معالم جديدة للنظام العالمي في مختلف المجالات وخاصة في نظامه الاقتصادي ، فأصبح النظام الرأسمالي المسيطر الوحيد على الاقتصاد العالمي ، تديره أفكار وتوجهات قائمة على الفكر الليبرالي الذي ينظر للحرية الاقتصادية ، وضرورة إلغاء دور الدولة وترك الساحة الاقتصادية داخليا وخارجيا تحكمها علاقات أشخاص ومؤسسات ولا دخل للدولة في ذلك .

وتماشيا مع هذه التطورات العالمية بدأت الجزائر تتجه تدريجيا نحو اقتصاد السوق تحت تأثير عدة عوامل، وخاصة تلك التي كانت من طرف صندوق النقد الدولي بفعل الالتجاء اليه عندما وقعت الجزائر في ازمة اقتصادية، فالاتجاه نحو اقتصاد السوق كانت بوادره القيام بعدة اصلاحات اقتصادية مست مختلف الجوانب التي تتعلق بتكييف الإقتصاد الجزائري مع التطورات الإقتصادية العالمية.

وقد تركت هذه الإصلاحات عدة أثار وخاصة فيما يخص التجارة الخارجية للتجاوب مع ما يقوم عليه النظام التجاري الدولي الجديد والذي تديره المنظمة العالمية للتجارة التي طرحت مجموعة من الاستثناءات تخص الدول النامية والأقل نموا والتي تتعلق بالقواعد التي تشرف على تطبيقها على الدول الأعضاء، وفي حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجب عليها اغتنام هذه الفرص والإستفادة مما تتيحه المجموعة من الاستثناءات سواء من خلال إقامة بعضها أو استكمال ما بدأته من قبل.

المطلب الأول: الإصلاحات الإقتصادية والاتجاه نحو إقتصاد السوق:

باشرت الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي جملة من الإصلاحات الإقتصادية وذلك للتكيف مع متطلبات الظروف الإقتصادية التي يتميز بها الإقتصاد العالمي وخاصة ما استجد منها ونعني بذلك الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وقد كان الدافع وراء هذه الإصلاحات الإقتصادية الالتزامات والشروط التي فرضتها المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والتي كانت جملة من الظروف الإقتصادية الدافع إلى اللجوء إلى مثل هذه المؤسسات وذلك لطلب التمويل وتغطية العجز الذي يمر به الإقتصاد الوطني.

فعملية اللجوء إلى صندوق النقد الدولي كانت تحت ضغط مجموعة من العوامل التي طبعت الفترة ما بين منتصف الثمانينات وقبل التسعينات ، حيث يمكن اعتبار فشل المخططات التنموية وراء تشكلها ، كان اخرها الخطة الخماسية الثانية والتي امتدت من 1985 إلى 1989 ، وباعتبار إقتصاد الجزائر يرتكز بالدرجة الأولى وبالصفة الأساسية على المحروقات وبالأخص النفط، فقد أدى الانخفاض الشديد في أسعار النفط منذ 1986 إلى فشل هذا المخطط وبالتالي تكوّن أزمة اقتصادية حادة انعكست على مختلف المجالات وكادت أن تقضي على وجود الجزائر كدولة مستقلة.

وقد تميزت الأوضاع الإقتصادية للجزائر في تلك الفترة بمجموعة من الخصائص " خاصة تراجع أسعار البترول سنة 1986، وتراجع معدلات النمو، وتزايد في حجم المديونية الخارجية"[1].

وبالتالي فقد ساهمت هذه الأوضاع في التأثير بصورة سلبية على التوازنات المالية للاقتصاد الجزائري، أي بمعنى تشكل وتزايد العجز المالي للبلاد بفعل انخفاض الإيرادات الخارجية مما أدى إلى انخفاض في احتياط الصرف وحدوث عجز تجاري لميزان المدفوعات.

غير أنه لا يمكن التغاضي عن الجهود التي قامت بها الجزائر من أجل تسيير الأزمة التي ميزت تلك الفترة، على سبيل المثال : اتباع سياسة التقشف في الإنفاق الحكومي ، زيادة معدلات الضرائب، رفع أسعار بعض المواد لتقليل الاستهلاك ، وللأسف لم تؤت هذه الجهود نتائجها.

فكما ذكرنا سابقا أن هذه العوامل حدت بالجزائر إلى الالتجاء إلى مؤسسات بريتن وودز لطلب الحصول على دعم مالي ، غير أن هذه المؤسسات لا تمنح اي تمويل إلا بعد دراسات تكون مبررة لمجموع الاحتياجات الفعلية التي ينطلق منها منح أي مبلغ، لأن هذه المؤسسات المالية تمنح هذه التمويلات بأقساط متعاقبة ومتتالية ، حيث يخضع التمويل لبعض الشروط الموضوعة مسبقا " بقصد المحافظة على موارد هذه المؤسسات ، يتم التأكد من أن التمويلات لا تمنح إلا في حالة التطبيق الأساسي للمشروطية،

[1]) ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة ورقلة، الجزائر ،2003، ص24.

ويتم ضمان ديمومة التمويل للدولة مادامت تحترم هذه الشروط ، وهذا يصبح إلزاميا للأطراف الذين يملكون القسط الأكبر من الأموال المتعاقد عليها"[1]

وهذه الشروط معبر عنها في إطار اصطلح عليه برنامج التعديل الهيكلي، حيث أن نظرة صندوق النقد الدولي تبني برامج تعديل مرتكزة على إجراءات هدفها توسيع الإنتاج المحلي والوقوف أمام العراقيل الهيكلية التي تحول دون تحقيق معدلات نمو إقتصادي بالدول المتخلفة، حيث يعتبر أن مصدر هذه العراقيل الهيكلية هو الإشراف المباشر للدولة على الإقتصاد، وهذا الإشراف يأخذ عدة أشكال كتدعيم بعض السلع الأساسية وتغطية العجز المالي للمؤسسات العمومية.

فبرنامج التعديل الهيكلي ترتبط أهداف سياساته بتعدد الاختلالات الإقتصادية والهيكلية التي تسود اقتصاديات الدول المعنية بتطبيقه ويمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي [2]:

1-خفض معدلات عجز الموازنة العامة للدولة، نظرا لتأثيرها السلبي على استمرار تزايد معدلات التضخم وعجز الميزان الجاري من ناحية، وتفاقم ازمة المديونية الخارجية من ناحية اخرى.

2-تحجيم العجز في ميزان المدفوعات، وحصره في اضيق الحدود الممكنة، بما يمكن الدولة من مواجهته، من خلال التدفقات الخارجية للموارد الأجنبية علاوة على تخفيض رصيد المديونية الخارجية، إلى حدود تتفق وقدرة الدولة على خدمة اعباء ديونها الخارجية في المد الطويل.

3-تخفيض معدلات التضخم بما يضمن الحفاظ على مستوى معيشة مناسب للغالبية العظمى من السكان، والتخفيف من حدة آثاره السلبية في كل من عجز الموازنة وميزان المدفوعات .

4-السعي إلى حفز الطاقة الإنتاجية، وتحسين تخصيص الإقتصادية، باستخدام سياسات تعديل هيكلي ملائمة، تسهم في رفع قيمة معامل مرونة الجهاز الإنتاجي بصورة تضمن الانطلاق إلى مجال برامج إنتاج بدائل الواردات، وزيادة حجم الصادرات وتنوع هيكلها، بحيث تكون المحصلة زيادة معدلات نمو الصادرات، وتخفيض معدلات نمو الواردات ومن ثم التخفيف من حدة الاختلالات الخارجية ممثلة في تزايد عجز ميزان المدفوعات عامة والميزان التجاري بصفة خاصة.

[1]) Timothy lane, le FMI simplifie et focalise la conditionnalité, article publie à la publication trimestrielle du FMI, juin 2001 p12.

[2]) سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإقتصادي و المالي "دراسة تحليلية تقييمية، مركز الإسكندرية للكتاب،مصر ،2000، ص ص(64-65).

5-ترشيد برامج الاستثمار العام ورفع إنتاجيتها، من خلال تقليص الاستثمارات العامة في قطاعات الإنتاج المباشر، وتحويلها إلى قطاعات البنية الأساسية المادية والخدمية، مع الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص بصفة خاصة في مجال الإنتاج المباشر.

6-تطوير الفن التقني المستخدم، بما يتلاءم وطبيعة الخصائص والمشاكل الإقتصادية في الدول النامية.

يتضح من الأهداف السابقة ان التوجه الذي يتبناه صندوق النقد الدولي يتضمن العوامل المحددة للنمو في الدول التي تتبنى برامج التعديل الهيكلي ،وعموما فإن توجهات الصندوق هي ليبرالية حيث يتضمن برامج إصلاحية تتلخص في رفع الدعم بمختلف أشكاله ،والقيام بخوصصة للقطاع العمومي ،والإلغاء الرقابة على الأسعار ورفع القيود على اسواق العمل ،واصلاح القطاع المالي والنقدي ،وأخيرا التخفيض التدريجي للحقوق الجمركية وتدعيم عملية الانفتاح الإقتصادي على الخارج مع إلغاء الرقابة على الصرف.

منذ نهاية الثمانينات تعاملت الجزائر مع صندوق النقد الدولي عن طريق عقد عدة اتفاقيات حيث كانت تتلقى مبالغ وذلك من أجل علاج المشاكل التي أصبح يتخبط فيها الإقتصاد آنذاك، في مقابل الموافقة على تطبيق برامج التعديل الهيكلي والجدول الموالي يوضح طبيعة هذه الاتفاقيات.

جدول رقم(4 – 3) : مختلف إتفاقيات صندوق النقد الدولي مع الجزائر.

(ملايين و.ح.س.خ.)

تاريخ الدخول في التفاوض	المدة	الطبيعة	المبلغ المحدد
31ماي1989	سنة (30 ماي 1990)	إتفاق تثبيت	155.7
03 جوان 1991	سنة (إلى غاية 1992/03/31)	إتفاق تثبيت	300
27 ماي 1994	سنة (27 ماي 1995)	إتفاق تثبيت	270.7
22 ماي 1995	3 سنوات	تسهيلة التمويل التعويضي	457
		تسهيلة التمويل الموسع	1.160

* و.ح.س.خ: وحدة حقوق السحب الخاصة.

المصدر: Ammar Belhimer, la dette extérieure de l'algerie, casbah édition, Alger, 1998, p202

إنطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

الإتفاق الإئتمائي الأول كان في ماي 1989 أين لجأت الجزائر للصندوق، وذلك للحصول على الأقساط في أطار إتفاق تثبيت، وقد تمت موافقة الصندوق على ذلك حيث تم منح 155.7مليون و.ح.س.خ، استخدمت كليا في 1990/05/30 في مقابل الالتزام بتنفيذ برامج التعديل الهيكلي.

أما الإتفاق الإئتمائي فقد عقد بتاريخ 1991/06/03 وتم تحديد مدته بعشرة أشهر وذلك إلى غاية نهاية مارس 1992، حيث قدم الصندوق 300 مليون و.ح.س.خ.

اما الإتفاق الإئتماني الثالث، فقد تم عقده في 1994/05/27 وذلك على قرض قدره 270.7 مليون و.ح.س.خ وذلك بهدف استكمال الإصلاحات وتطبيق إجراءات الاستقرار الإقتصادي التي حددت خلال فترة تمتد إلى 12 شهرا حيث تستند هذه الإجراءات على تقويم سعر الصرف وذلك تحت رقابة الصندوق، بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية.

الإتفاق الإئتماني الرابع تم عقده في 22 مارس 1995 ومدته 3 سنوات يتم خلالها تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وقد مثلت المحاور الرئيسية لهذا الإتفاق[1]:

1- **تخفيض معدلات التعريفة الجمركية:** تعتبر التعريفة الجمركية إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدم في مراقبة التجارة ،والجزائر على غرار باقي الدول النامية لم تعرف نظاما ثابتا للتعريفة الجمركية فقد طبعت سياسة الحماية والاحتكار خلال الفترة (1962-1989) أين تميزت معدلات التعريفة الجمركية بالثبات أحيانا و الارتفاع أحيانا أخرى ،وهذا على مختلف المنتوجات حسب أهميتها في العملية الانتاجية ليشرع في التحرير الفعلي وإلغاء القيود منذ لجوئها إلى المؤسسات النقدية الدولية، ومنذ أوائل التسعينات قدر عدد معدلات التعريفة الجمركية 19 معدلا ومع الشروع في الإصلاح الجمركي لسنة 1992 تواصل إلغاء مختلف القيود لتجسيد عملية الانفتاح الإقتصادي وتراجعت بعض معدلات التعريفة الجمركية ليصل العدد إلى 7معدلات كما سجل لأول مرة تراجعا في المعدل الأعلى للحقوق الجمركية الخاصة لعملية الاستيراد ،وكان ذلك سنة 1996 من 60%إلى 50% ،ثم سجل هذا المعدل 45 %سنة 1997.

2- **تخفيض قيمة العملة الوطنية:** عرفت العملة الجزائرية تخفيضا صريحا في قيمتها أمام الدولار الأمريكي قدر بـ 22%سنة 1991، ثم بـ 40.17 % سنة 1994، حيث انتقل سعر صرف الدولار الأمريكي من 4.963إلى17.756دينارجزائري.

3- تحرير الأسعار والتخلي عن الدعم المباشر والغير المباشر: عرفت عملية تحرير الأسعار تقدما ملموسا، فقفزت بذلك نسبة السلع المحررة إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك مع نهاية 1996، حيث أدى رفع

[1]) شهرزاد زغيب وليلى عيساوي، آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة العدد الرابع، الجزائر،2003، ص ص (85-88).

الدعم عن أغلبية المواد المستهلكة إلى تراجع النفقات العمومية بمبلغ 25.7مليار دولار، ومن ثم تراجع العجز الكلي في الميزانية العامة من قبل صندوق النقد الدولي ليصل إلى 1.4%سنة 1995، وحسب تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2001فقد ارتفعت أسعار الاستهلاك من 0.3%عام 2000إلى 3.7%عام 2001.

4- **الخوصصة**: لقد شكلت الخوصصة إحدى الجوانب الأساسية لإعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وقد تحددت ركائزها بوضوح بعد الإتفاق مع مؤسسات **برتين وودز** التي ترى أن القطاع الخاص يتوفر أكثر من غيره على الكفاءة اللازمة لاستغلال الموارد، وقد شرع منذ 1996في تنفيذ برنامجا واسعا للخوصصة تحت رعاية البنك العالمي يهدف إلى بيع حوالي 200مؤسسة إقتصادية.

إنطلاقا من الاتفاقات سالفة الذكر نستنتج أن صندوق النقد الدولي يحرص من خلالها على تقوية وتدعيم إقتصاد السوق وتمكين الإقتصاد الجزائري من استعادة نموه من جانب وتمكينه من تقوية قاعدته التصديرية من جانب آخر.

المطلب الثاني: آثار الإصلاحات الإقتصادية على التجارة الخارجية:

لقد كان لمختلف الاتفاقيات التي أمضتها الجزائر في إطار المفاوضات مع صندوق النقد الدولي تبني الاصلاحات الإقتصادية آثار على التجارة الخارجية للإقتصاد الجزائري وذلك من خلال إحداث تغييرات وتعديلات في الإجراءات والتشريعات التي تمس التجارة الخارجية.

فقد مست هذه الإجراءات كل من الاستيراد والتصدير وما يتعلق بهما من قانون تجاري ونضام جبائي وضريبي، وكل ما يؤدي إلى ديناميكيتهما من إجراءات وحوافز ومؤسسات تنظم مختلف العمليات التجارية.

الفرع الأول: تكييف المقاييس التنظيمية للاستيراد:

تماشيا مع الأهداف المتوخاة في الاتفاقيات الممضية مع FMI، تم تطبيق مقاييس تحرير التجارة الخارجية بصفة متزايدة للسماح للإقتصاد الجزائري بالتموقع في السوق الدولية بالشكل الذي يسمح بتكييف اقتصادها مع الاتجاهات الحديثة للإقتصاد العالمي المرتبطة بتنافسية التجارة الدولية.

"ومن الإجراءات الرئيسية لإصلاح قطاع التجارة الخارجية والتي جاءت بنودها في كل الاتفاقيات التي أبرمت مع صندوق النقد الدولي بدءا باتفاقية **ستاندباي** للتأكيد المبرمة في 03جوان1991والتي تهدف أساسا إلى تحرير هذا القطاع ،حيث بدأ التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد إصدار التعليمة 03-91المؤرخة في:1991/04/21والمتضمنة شروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد ،وقد حدد مجال تدخل عملاء الاستيراد الجزائريين الخواص منهم والعموميين مع منحهم الحرية المطلقة مقابل إلزامهم بالتسجيل في السجل التجاري ،كما تم إصدار تعليمة رقم625المؤرخة في 1992/08/18والتي ترسم إطار سياسة ذات بعدين إساسين،البعد الأول يتعلق بالنصوص التنظيمية بحيث تم تحديد معايير دقيقة للحصول على العملة الصعبة من جهة، ومن

جهة أخرى تحديد كيفية إدارة وسائل التمويل الخارجي ،والبعد الثاني يتعلق بالمتعاملين التجاريين، فلا بد من الضغط على النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن لأنها تنهك الإقتصاد الوطني."[1].

إن ما يلاحظ على التعليمة 625 انها وضعت قيود كان الهدف منها حماية الإقتصاد الجزائري والعمل على تشجيعه أي وضع اجراءات حمائية، مما يتنافى مع الشروط التي تم الالتزام بها مع صندوق النقد الدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنها تتنافى مع عمل الجهاز الذي كان يشرف على النظام التجاري الدولي أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (GATT)، وعموما الهدف من إصدار مثل هذه التعليمات هو العمل على توجيه الموارد إلى القطاعات والميادين التي ترفع من فعالية الجهاز الإقتصادي والمساهمة في الإنعاش الإقتصادي.

وابتداءا من هذه الفترة (التسعينات) أصبحت الدولة تقوم بدور المدعم للتنمية وذلك بقيامها بتوفير المناخ الملائم للاستثمار وعن طريق إنشاء وكالات وأجهزة دورها الأساسي ترقية وتوسيع الاستثمار لتشمل نشاطات لم تكن تحضي بالاهتمام المقبول.

وبخصوص الضرائب الجمركية فقد قرر "تخفيضها بنسبة 50% كحد أقصى بالمقابل حقوق الجمارك بـ 10% من 1995 إلى 1996 وبـ 05% من 1996 إلى 1997 "[2]

إذن ما يلاحظ على ما تقدم سابقا أن مهمة التحكم في عمليات الاستيراد يعد أمرا استراتيجيا وذلك بهدف التغلب عن الآثار السلبية المرتبطة بها وخاصة ما يتعلق بتوفير العملة الصعبة للقيام بمثل هذه العمليات، بالإضافة إلى توفير ما تحتاجه العملية التنموية من المواد الأساسية على أن يتم إعادة الاعتبار للمواد المتوفرة محليا.

الفرع الثاني: إجراءات مشجعة للعمليات المتعلقة بالتصدير

إن الهدف من القيام بالإصلاحات الإقتصادية في مجال التجارة الخارجية وخاصة التصدير هو العمل على جعل المنتجات الوطنية ذات قدرة تنافسية في السوق الدولية، لذلك فقد قامت السلطات الجزائرية بتبني استراتيجية تنموية شاملة الهدف منها تنمية الصادرات وذلك بالتركيز على الصادرات خارج المحروقات ومحاولة الخروج من محيط الإقتصاد الريعي الذي يعتمد على المحروقات، وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها قادرة على الوصول إلى الأسواق الدولية واقتحامها.

لذلك تم ترتيب واتخاذ عدة إجراءات وإنشاء منظومة مؤسساتية تعمل كلها نحو إقتصاد لا يعتمد بدرجة أساسية على المحروقات.

---

[1]) شهرزاد زغيب وليلى عيساوي، مرجع سبق ذكره، ص83.

[2]) Ammar Belhimer, op cit, p242.

ففي مجال سعر الصرف، تم تخفيض قيمة العملة الوطنية (الدينار) حيث "شرع في تصحيحه منذ بداية البرنامج الإقتصادي للإصلاح، ليصل إلى 36 دج لكل دولار، تم وصل نهاية جوان 1994 إلى 38.27 دج لكل دولار" [1] ، وهو ما ينجم عنه زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات التي يمكن تصديرها.

ولأجل تأمين الصادرات وجعلها أكثر تخصصية أي نقلها من النظام القديم حيث خولت هذه المهمة لشركات تأمين غير متخصصة [2] تم اعتماد نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات في سنة 1996 تسهر على تطبيقه الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGAX) وذلك وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 96/235 المؤرخ في 1996/07/02.

وفيما يخص تمويل الصادرات تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات FSPE وذلك بمقتضى قانون المالية لسنة 1996 في مادته 111 و 195 مهمته هي " مساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المفاوضات الدولية إضافة إلى تغطية تكاليف النقل وعبور العينات (الترانزيت) عند القيام بالعرض فضلا عن مصاريف الإشهار الخاصة بالتظاهرات ، وتفعيلا أكثر لدور هذا الصندوق صدر قرار وزاري مشترك رقم 10 في 26 مارس 2000 يحدد شروط الإستفادة من مساعدة الدولة انطلاقا من هذا الصندوق ، وإعفاء عمليات التصدير من المرسوم على قم الأعمال والضرائب المباشرة ...إلى غير ذلك" [3]

بالإضافة إلى إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعات CACI والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض (PROMEX) الذي كان نتيجة لضم كل من المرصد الوطني للأسواق الخارجية والمركز الوطني للوثائق الإقتصادي وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 96/327 المؤرخ بـ 1996/10/01 مهمته ترقية المنتوجات الجزائرية والدخول للأسواق الخارجية ومساعدة المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين المعنيين بالتجارة الخارجية خاصة تعاملات التصدير خارج المحروقات ، حيث من أجل ترقية هذه الأخيرة صدر بعدها القرار الوزاري المؤرخ في الجريدة الرسمية في 21 جويلية 2002 ، تتضمن تحديد العمليات التي من شأنها أن تستفيد من مساعدة الدولة في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات .

أما بقية الإجراءات تتمثل [4] في:

- إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات (الجريدة الرسمية رقم 32 ليوم 99/05/02) حيث أصبحت الجمارك الجزائرية تشترط الحصول على الشهادة من وزارة التجارة لتصدير (التمور، الجلود الخام، نفايات الحديد والصلب، الفلين الخام) حماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج بعد التلاعب الملاحظ في كيفية تقديم هذه المنتجات في الأسواق الدولية من حيث التغليف ، التعبئة والأسعار.
- انشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات مهمته القيام برسم الاستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية متابعة تنفيذها

---

[1]) Media Bank, n° 19 aout /sept 1995, p6.

[2]) شركات التأمين غير المتخصصة ونخص بالذكر الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة.

[3]) وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)، مجلة الباحث، العدد 2002/01، جامعة ورقلة، الجزائر، ص ص 11-12.

[4]) نفس المرجع، ص12.

- الدعوة إلى إنشاء الشركات التجارية المتخصصة في التصدير بهدف التغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا الإستفادة من التسهيلات الائتمانية التي تمنح للمؤسسات المتخصصة في التصدير وبالتالي تمكنها من المساهمة في تنمية الصادرات.
- إنشاء ملف وطني للمصدرين (Finadex) على مستوى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية، مهمته إحصاء جميع المتعاملين الاقتصاديين المصدرين (يعتبر مصدر كل مقيم بالجزائر ويكون قد صدر خلال ثلاث سنوات ما يعادل مبلغ 01 مليون دج على الأقل، حيث يستفيد مجانا ودوريا من جميع المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية محل الإهتمام المتوفر سواءا على مستوى Promexأو Safex أو CACIللاستفادة الخاصة من إجراءات الصرف، وكذا المعالجة الاستثنائية في حالة طلب المعونة من الصندوق الخاص بتنمية الصادرات.
- إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك، حيث تقوم المؤسسات المصدرة على تخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها اتجاه البلد المصدر إليه.
- انشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفاراتنا بالخارج للتعريف بالمنتوج الوطني وفرص الاستثمار الموجودة بالجزائر.
- تنظيم تجارة المقايضة على مستوى الحدود الجنوبية مع الدول المجاورة في بعض السلع.
- عصرنة إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل بما يناسب مع التحولات الإقتصادية الدولية وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير.
- إصدار الجزائر لقانون توجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون مرجعا لبرامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات.

المطلب الثالث: استثناءات قواعد إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة المطروحة للإقتصاد الجزائري

لقد وفرت اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة معاملة خاصة وتمييزية –كما بينا في الفصل السابق–وتتمثل هذه الأخيرة في مجموعة الاستثناءات التي وضعت في إطار التفاهم والاتفاق الذي تم بين مجموعة الدول الأعضاء في المنظمة وذلك لصالح دول أخرى أعضاء كذلك، وذلك مراعاة للظروف الخاصة والحرجة التي تمر بها إقتصاديات الدول المستفادة من ذلك.

فهذه الاستثناءات وضعت لصالح الدول النامية والأقل نموا ورغم ذلك فإن أغلبها ذات طابع محدود، وتتضمن مجموعة من الاشتراطات تحد بعضها من قابلية استفادة الدول النامية والأقل نموا منها.

والجزائر من بين هذه الدول سوف تستفيد بغير شك من هذه الاستثناءات – إن هي انضمت للمنظمة العالمية للتجارة – رغم مرور وانقضاء الفترات الانتقالية لبعض هذه الاستثناءات بسبب تأخر انضمامها.

وتتضح هذه الاستثناءات فيما يلي:

أ/–المجال الزراعي: باعتبار الجزائر تملك مساحات كبيرة صالحة للزراعة وتتنوع أقاليمها المناخية حيث تتنوع المنتجات الزراعية من تمور وحمضيات وحبوب خضراء وجافة، ونظرا لاستيرادها بعض المنتجات كالحبوب بنسبة كبيرة فإن اتفاقية الزراعة المتضمنة في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة لاتحد من عملية دعم هده المنتجات وحماية أسواقها الداخلية من إغراقها بالمنتجات الأجنبية.

"هناك معاملة خاصة فيما يتعلق بالمستوى المطلوب لتخفيض التعريفات الجمركية 24%بدلا من36% وفترة التطبيق (10سنوات بدلا من 6 سنوات) [1] والاستفادة من نسبة تخفيض أقل للدعم المحلي للزراعة 14% بدل 20% خلال فترة (10 سنوات بدل 6 سنوات) ومن نسبة تخفيض اقل أيضا لدعم الصادرات الزراعية (24% بدل 36%) خلال فترة 10سنوات بدل 6 سنوات وأخيرا هناك السماح بتقديم أنواع من الدعم الزراعي دون أي تخفيض مثل الدعم الموجه إلى تخفيض تكاليف الصادرات الزراعية وشحنها وقروض التصدير وضماناتها والتأمين على الصادرات "[2].

فمجموعة هذه الاستثناءات سوف تسمح بتشجيع التنمية الزراعية والريفية على أساس استفادة كل من الاستمارات الفلاحية وما ينجم عنها من دعم للمنتجين ودعم للمداخلات الزراعية التي توفرها الدولة لهم ، وفيما يخص العملية التصديرية للمنتجات الزراعية فإن دعم الدولة لها وبكل المراحل التي تتبعها هده العملية ،فإنها تسمح بتسهيل النفاد إلى الأسواق الخارجية بقليل من الصعوبات والعراقيل وبتالي زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق العالمية .

ب/–مجال الخدمات: كلفت الاتفاقية بمعاملة خاصة لتحسين هدا الميدان والجزائر تتوفر على قدرات بشرية وإمكانيات مادية لا يستهان بها في مجال الخدمات كنتيجة لتراكم مجموعة من السياسات الهادفة للرقي والاهتمام بالفرد في جميع المجالات، كدعم التعليم بمختلف أطواره والخدمة الصحية المجانية، وتوفر مراكز الإعلام وتنشيط الشباب.... الخ، ولا أدل على ذلك هجرة الأدمغة إلى الخارج وسهولة اندماجها والتجاوب مع المتغيرات العلمية والتكنولوجية. فاتفاقية التجارة في الخدمات تعمل على تشجيع وتسهيل مشاركة الأعضاء من البلدان النامية في التجارة الدولية من خلال الالتزامات المحددة التي يتفاوض عليها مختلف الأعضاء والتي تتعلق [3] بما يلي:

- تعزيز قدرات خدماتها المحلية وكفاءتها وقدراتها التنافسية وإتاحة الفرصة أمامها للحصول على التكنولوجية على أسس تجارية.
- تحسين إمكانيات وصلها إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات
- تحرير الوصول إلى الأسواق في القطاعات الخدمية وطرق التوريد ذات الأهمية التصديرية لها.

---

[1]) تشير العبارة أن فترة التطبيق تبدأ من سريان إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة أي العام 1995 و10 سنوات ممنوحة للدول النامية بدل 6 سنوات التي أعطيت للدول المتقدمة.

[2]) مولة عبد الله، الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية، الفرص المتبقية ... والتحديات، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على الدول العربية، سكيكدة, 14/13/ ماي/ 2001 , ص216.

[3]) عبد الواحد العفوري، العولمة والجات، مكتبة مدبولي، مصر , 2000, ص86.

– ينشئ الأعضاء وأكبر عدد من الأعضاء خلال سنتين من بدء نفاد اتفاقية **wto** اتصال لتسهيل وصول موردي الخدمات في الدول النامية إلى المعلومات المتصلة بأسواقها والمتعلقة بالجوانب التجارية والفنية في توريد الخدمات، وبشروط تسجيل المؤهلات العلمية والاعتراف بها والحصول عليها وكذلك توافر تكنولوجيا الخدمات.

– يولي اعتبار خاص للصعوبة الشديدة التي تواجهها البلاد الأقل نموا في قبول الالتزامات المحددة التي يتم التوصل إليها نظرا لوضعها الاقتصادي المتردي ولاحتياجاتها التنموية والتجارية والمالية.

الملاحظ من هده الرتيبات أنها تتوفر على قدر من المرونة أمام المتغيرات الاقتصادية كتلك التي يمر بها الاقتصاد الجزائري كالانفتاح على العالم الخارجي في مجال الاتصالات والبنوك ودعوة المستشارين الأجانب إلى الاستثمار في الوطن، فهده المرونة تتعلق بالتنازلات المطلوبة من الدول النامية في مجال تحرير المبادلات من خلال السماح لهذه الدول –نظرا لمستوى تنميتها – باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية أسواقها المحلية .

ج/–الاتفاق حول الدعم والإجراءات التعويضية: يسمح هدا الاتفاق للدول المنتمية إلى الفئة المذكورة (فئة الدول التي تنتمي إليها الجزائر، أي التي يتراوح فيها مستوى الدخل للفرد بين 1600و1700دولارا سنويا) بإلغاء تدريجي للدعم الخاص بالصادرات على امتداد ثماني سنوات –ابتداء من سنة 1995–مع إمكانية تمديد هده الفترة.

بعد التشاور وموافقة لجنة الدعم التابعة للمنظمة العالمية للتجارة، يجيز الاتفاق لهذه الدول تقديم أنواع أخرى من الدعم: مثل الدعم في إطار الخوصصة والدعم المتواضع الذي لا يزيد عن 2% من قيم المنتوج، والدعم المتقدم إلى برامج البحوث والتطوير بحيث لا يغطي أكثر من 75% من تكلفة البحث أو 50% من تكلفة التطوير"[1].

إن ما يأسف له هو انقضاء أجل الاستثناء الخاص بالإلغاء التدريجي للدعم الخاص بالصادرات حيث انتهت في 2003 لكن بقيت فرصة تمديد الفترة بعد التشاور وهو ما سوف يسمح بتأهيل المنتجات الوطنية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

أما فيما يخص الدعم في إطار الخوصصة وباعتبار الجزائر قد باشرت هذه العملية في الآونة الأخيرة وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ومازالت لم تستملكها بعد نظرا لكبر حجم القطاع العام وسيطرته لبعض القطاعات، فإن هذا الأمر يعتبر في صالح الجزائر لأجل تجديد القدرات الإنتاجية ومواكبتها للمقاييس العالمية من خلال إقبال القطاع الخاص على تغيير التجهيزات والمعدات الإنتاجية، واطلاعه على الخبرات الأجنبية.

وفيما يتعلق بالدعم المقدم إلى برامج البحوث والتطوير فإن هذا المجال قد أخذت السلطات الجزائرية تهتم به أكثر من خلال تخصيصها لنسب معتبرة من مواردها المالية من أجل تفعيل أكثر لدور البحوث والتطوير ولا أدل على ذلك هو إنشاء سلطة وزارية

[1]) مولة عبد الله, مرجع سبق ذكره, ص215.

كاملة للتكفل بهذا المجال، بالإضافة إلى ما تزخر به الجامعات الجزائرية من مخابر للبحث وبتعاونها مع محيطها الاقتصادي أدى إلى ازدياد الاهتمام أكثر.

د/–مجال إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة: حددت الاتفاقية المقصود بهذه الإجراءات أنها تلك التي تتحد من طرف أي دولة على شكل شروط في وجه انسياب الاستثمارات الأجنبية التي تزيد ممارسة نشاطاتها الإنتاجية داخل هذه الدولة وبالتالي وجب التخلي والابتعاد عن مثل هذه الإجراءات حسب اتفاقية المنظمة.

" يلتزم الأعضاء بإلغاء الإجراءات المحضورة عن المعلن عنها خلال سنتين بالنسبة للبلدان المتقدمة تصل إلى خمس سنوات للدول النامية وسبع سنوات للبلدان أقل نموا وقد أجاز الاتفاق لمجلس التجارة في السلع تمديد للفترة الانتقالية للبلدان النامية و الأقل نموا وذلك لإتاحة الفرصة الكافية أمامها لتكييف تشريعاتها ونظمها الاستثمارية مع الأوضاع الجديدة من غير التعرض للصدمات الخارجية كما حصلت هذه الدول على إعفاء آخر وذلك بالسماح لها بالتحلل مؤقتا من الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية، ووضع قيود كمية على الواردات لموجهة أعباء التدهور في ميزان مدفوعاتها أو احتياطاتها الدولية"[1].

فخلال العشرية الأخيرة قامت الجزائر بسن القوانين والتشريعات وذلك لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) ولكنه بقي جله منصبا في مجال المحروقات رغم أن الدعوة كانت مفتوحة للقطاعات الأخرى وربما ذلك يعود إلى عدم استكمال العروض المحفزة للاستثمار الأجنبي.

و/–إجراءات الوقاية: يمكن أن تشهد السوق المحلية تدفق سلعة معينة إليها من الخارج بكميات هائلة و هو ما قد يلحق ضررا جسيما بنفس النوع من السلعة التي تنتج محليا، لهذا فقد كفلت المنظمة العالمية للتجارة و ذلك في جانب اتفاقية إجراءات الوقاية ، للدولة المستوردة اتخاذ إجراءات من شأنها الحد من تفاقم الأضرار و الاختفاء للسلعة الوطنية، وتتمثل هذه الإجراءات في تعليق الالتزامات فيما يتعلق بالتخفيضات الجمركية كليا أو جزئيا على هذه السلعة ، وذلك مهما كانت الجهة المصدرة و بصفة عامة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية هذه السلعة الوطنية.

وقد وضعت استثناءات خاصة بالدول النامية وبالتالي تجعل الجزائر المستفيد من بين هذه الدول من هذا الاستثناء فهو يتضمن " عدم تطبيق الإجراءات الوقائية من طرف الدول المتقدمة، بشرط ألا يتجاوز نسبة الواردات من منتوج معين 3% من واردات الدولة المستوردة، ويلغي هذا الاستثناء في حال ما إدا تجاوزت الحصة الكلية للدول النامية في الواردات (من المنتوج المعتبر) للدولة المتقدمة 9% " [2]

إن تنويع الصادرات الجزائرية وتوزيعها الجغرافي بالشكل المناسب كفيل باستفادتها من هذا المكسب، وهذا مرهون بتطور وتحديث الآلة الإنتاجية وإتباع المقاييس العالمية التي تضمن انسياب المنتجات الوطنية إلى الأسواق العالمية، غير أن عملية التحكم

---

[1]) عبد الواحد العفوري، مرجع سبق ذكره، ص107.

[2]) Nachida Bouzidi, 5 essais sur l'ouverture l'économie algérienne, ENAG édition، Alger, 1998, p38.

في هذه النسب بالصعوبة بمكان نظرا لأن أي مصدر يطمح بتصدير أقصى ما يمكن من منتجاته وجلب الدولة للعملة الصعبة وإحداث فائض في ميزان مدفوعاتها.

هـ/-إقامة التكتلات الإقليمية: تقع الجزائر في موقع جيو-استراتيجي يضمن لها إقامة تكتلات إقليمية، وتجعل من الجزائر الفاعل الرئيسي فيها بحكم موقعها وإمكانياتها الاقتصادية، وقد منحت المنظمة العالمية للتجارة في هذا المجال استثناء خاص.

" هذا الإجراء الاستثنائي و إن يعني أيضا كل الدول الأعضاء المتقدمة و النامية إلا أنه يعني الأخيرة بصفة خاصة بالنظر إلى أهميته الاستراتيجية لهذه الدول لكن و على غرار التفاهمات الأخرى، لا يخلو من شروط و تقييدات سواء من حيث فترة إنشاء التجمع و هي 10 سنوات (مع إمكانية تمديد الفترة في حالات استثنائية) أما من حيث تطبيق مجال هذه التجمعات أن شكلين دون سواهما منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي مع ضرورة امتثالها لقواعد الجات حتى لا تشكل نقضا لمبادىء التبادل متعددة الأطراف (عدم الزيادة في الحواجز الجمركية تجاه البلدان غير الأعضاء في التجمع والالتزام بإلغاء تام للحواجز الداخلية)"[1].

فأمام الجزائر فرصة لإقامة تكتلات إقليمية وتفعيلها كاتحاد المغرب العربي وكل هذا لمواجهة التحديات التي يفرضها واقع التجارة الدولية ومن تم استخدامها كاستراتيجية لاستفادة من المكاسب التي يطرحها النظام التجاري الدولي الجديد.

إذن تلك هي الاستثناءات المطروحة أمام الاقتصاد الجزائري وما هو ملاحظ عليها عموما أن أغلبها استنفدت مدتها وبقيت بعض الاستثناءات يمتد أجلها إلى ما بعد 2005، وهو ما يستوجب على الجزائر أن يخوض سباقا مع الزمن من أجل الاستفادة من هذه الاستثناءات ولا شك أن ذلك لا يأتي من دون الاستعداد من جانب الجزائر على استيفاء بعض الشروط الخاصة بالاستفادة منها ومن بين الشروط التقنية والإدارية والتي تلتزم خبرات وكفاءات، يفتقر لمعظمها في الوقت الراهن.

المطلب الرابع: هامش المناورة المتاح للاقتصاد الجزائري

حددت ترتيبات اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة معدلات لا يمكن تجاوزها كتحديدها لمعدلات الدعم في بعض القطاعات كالزراعة والبحوث والتطوير ومعدلات التعريفة الجمركية رغم كون المنظمة تسعى انطلاق من مبادئها إلى تخفيضها إلى أدنى ما يمكن إلى غاية انعدامها نهائيا.

ويقصد بهامش المناورة هنا هي الفوارق بين المعدلات المحددة من طرف المنظمة وتلك المعدلات التي تتداول بالفعل والمتوفرة للاقتصاد الجزائري وإلى أي مدى يمكن أن تتحرك وترتفع هذه المعدلات وصول إلى أهداف تنموية، وذلك من دون تجاوز المعدلات المحددة والمبينة في اتفاقيات المنظمة، فأمام الاقتصاد الجزائري هامش يجب تغطيته وذلك لتعظيم المكاسب من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

[1]) مولة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص215.

ويمكن توضيح المجالات التي تستطيع الجزائر أن توسع النشاط فيها حسب ما يلي:

أ/- المجال الزراعي:

من المعروف أن الجزائر تعتمد في تحقيق أمنها الغذائي على عملية الاستيراد حيث أنها تستورد المواد الغذائية من الخارج، فهي بذلك تعاني من تبعية غذائية وما يصاحب ذلك من آثار جراء تدبدب أسعارها في السوق العالمية، ولأجل تفادي تلك الآثار وجب تحقيق تنمية زراعية حتى وإن لم تستطع تحويل الجزائر كبلد مصدر للمنتجات الزراعية فإنها من دون شك تقلل التبعية إلى الخارج.

ولعل أن عملية الدعم الزراعي من طرف الدولة سوف يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية، وللإشارة أن " الجزائر لا تقدم سوى 5% من الدعم الزراعي في حين أن المنظمة العالمية للتجارة تسمح بدعم أقصى قدره 10% ابتداء من سنة 2010، مع العلم أن هناك دول أعضاء في المنظمة تطبق نسبة تجاوز بكثير هذا المستوى 50 %في فرنسا و73% في كوريا الجنوبية "[1].

إن ما تشير إليه هذه الأرقام أن الجزائر لم تصل بعد لمعدلات الدعم الزراعي حتى إلى المستويات المحددة من طرف المنظمة، فما هو مطلوب إذن هو مضاعفة المعدل ليصل إلى 10% في بداية 2010 وما من شك أنه سوف يؤدي إلى نموا في القطاع الزراعي وبالنظر أيضا إلى النتائج التي حققتها برامج الدعم الزراعي الذي قدم ابتداء من العام 2000.

ب/-المجال الصناعي:

إن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة في مجال تحرير المبادلات تهتم أكثر بالمنتجات الصناعية وذلك بعد مرورها عبر العملية الإنتاجية ولا يأتي ذلك إلا من خلال أحداث التنمية الصناعية والخروج من دائرة الاقتصاد الذي يعتمد بدرجة أساسية على تصديره للمحروقات والتي تستحوذ على غالبية صادراته، بالإضافة إلى أن " نسبة تغطية الصادرات الصناعية لوارداتها من مواد التجهيز تقل عن 4% في المتوسط خلال السنوات الأخيرة. "[2]

وربما تعود إلى غياب استراتيجية صناعية تقوم على عملية تنمية الصادرات خارج المحروقات من جهة أو لعدم الإقبال على المنتجات الجزائرية نظرا لعدم امتلاكها للقدرة التنافسية في الأسواق الدولية ولا يتأتى ذلك إلا بالاستعانة بالبحث والتطوير في طرق التصنيع والإنتاج ومدى موافقتها للمقاييس العالمية.

---

[1]) نفسه، ص 233.

[2]) Rabah Abdoun, un bilon de programme de stabilisation économique en algerie (1994-1998), cahier de cread, n 46/47, 1997, p34.

ويعتبر تدخل الدولة في توجيه عمليات البحث والتطوير من خلال مؤسساتها كالجامعات والمتمثلة في مخابر البحث أو من خلال دعمها لبرامج البحث والتطور داخل المؤسسات الاقتصادية بحد ذاتها.

وكما سبق وأن ذكرنا أن ترتيبات اتفاقيات المنظمة العلمية للتجارة أنها توافق على تقديم أشكال عديدة من الدعم في المجال الصناعي كالدعم المقدم لبرامج البحث والتطوير بشرط أن تفوق 75% من تكاليف البحث والتطوير والجزائر أمامها هوامش كبيرة لتغطيتها نظرا للنسبة الضئيلة التي تمثلها نفقات البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، حيث لا تتجاوز 0.3% إلى أقصى الحدود.

ج/–المجال الجمركي:

يمكن النظر إلى المتطلبات الراهنة للنظام التجاري الدولي على أنها تستوجب تكامل بين المجالين الزراعي والصناعي، وذلك بواسطة الربط بينها من خلال السياسة الجمركية حيث تستخدم التعريفة الجمركية كآلية حمائية للإنتاج الوطني من جهة وتدعيمه من أجل التصدير سواء كانت منتجات صناعية أم منتجات زراعية من جهة أخرى وكل هذا إلى غاية التحضير لاقتصاد يتوفر على القدرات التنافسية لمنتجات المختلفة بمعنى أوضح وضع وتسطير أهداف تنموية والعمل على تحقيقها.

لكن ذلك مقيد بالالتزامات تتعلق باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة مما ينتج عنه التضحية بالأولويات وبتلك الأهداف، وما يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية هو اغتنام الفرص أو استغلال هامش المناورة قبل أن تستنفد الفترات المتعلقة بها.

إن استغلال هامش المناورة المتاح في المجال الجمركي وذلك دعما لمسار الاندماج في النظام التجاري الدولي الجديد وخصوصا إلى المنظمة العالمية للتجارة يكون من منطلق الاعتبارات التالية:

– الحماية حق مشروع ومؤسس ومعترف به في ترتيبات تفرض على الدولة التي تسعى للانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة تثبت كل بنود تعريفتها الجمركية

– لا يوجد أية ترتيبات تفرض أن يكون مستوى التعريفة الجمركية الساري به المفعول هو المرجعية لتثبيت جدول الالتزامات.

– يمكن اللجوء إلى فرض رسوم إضافية بالمستوى المرغوب مع الالتزام بتثبيتها عند هذا المستوى (مثل الرسم الإضافي على الواردات).

في ضوء هذه الاعتبارات يتضح أن هناك بالفعل هامش مناورة لا يستهان به لإعداد جدول الالتزامات لا يتعارض مع مصالح الاقتصاد الوطني في الظرف الحالي وفي نفس الوقت لا يخل بقواعد ومتطلبات النظام الجديد للتجارة العالمية ويمكن هذا الهامش تحديدا في:

إمكانية إعادة النظر في هيكل التعريفة الجمركية من خلال تثبيت معدلات أكبر لبعض المنتوجات مقابل تنازلات في منتوجات أخرى أقل أهمية أو لا ينتج حاليا.

نخلص من كل ما سبق أن أمام الاقتصاد الجزائري فرصا يمكن اغتنامها وذلك باستغلال هامش المناورة في المجال الزراعي والصناعي والجمركي وهو ما يكفل لها التأقلم مع الظروف التي يفرضها الاقتصاد العالمي.

المبحث الثالث: الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

يترتب على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة عدة آثار تمس المجالات المتعلقة بالتجارة الدولية ، وتتفرع هذه المجالات إلى كل من المجال الزراعي والصناعي والخدماتي والجمركي، ففي كل هذه الجوانب تعاني الجزائر من نقائص تجعل من حدة الإنعكاسات السلبية لعملية الإنضمام اكبر ، وعليه ولأجل التقليل من حدة هذه الإنعكاسات يستلزم في البداية التعرف على إيجابيات وسلبيات هذه الانعكاسات ثم إيجاد السبل للوقوف والتقليل من السلبيات منها.

المطلب الأول: وضع الصناعة في الجزائر وآثار الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تعرف الصناعة في الجزائر بأنها لم تصل بعد إلى درجة التنافسية في معظم منتجاتها حيث أن المؤسسات بأنواعها مازالت تعاني من الضعف والهشاشة ، وبصفة عامة تعاني من عدم جدوى السياسات الصناعية المنتهية لتنميتها ونعني هنا " الاستراتيجية التي تعتمد على أسلوب احلال الواردات ومن اهدافها الرفع من الأهمية النسبية للقطاع الخاص والإنتاج الصناعي –حسب متطلبات الظروف الراهنة والتحول إلى إقتصاد السوق- بحيث ترتفع نسبته من 50% سنة 2000 إلى 75% سنة 2010 خاصة من خلال تطور الأنشطة الصناعية المتوسطة والصغيرة ، كما تهدف إلى مضاعفة الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2000-2010 وذلك بالعمل على الرفع من معدلات الطاقة الإنتاجية المعطلة في الوحدات وتطوير الاستثمار المنتج في ميدان الصناعة" [1]

وتعتبر هذه الاستراتيجية أكثر ملائمة من غيرها في ظل الظروف الراهنة وإمكانية تحقيق أهدافها على المدى الطويل، وتنبع هذه الضرورة من خلال الظروف التي يمر بها الإقتصاد الجزائري بصفة عامة والمؤسسات ذات الطابع الصناعي بصفة خاصة وذلك انطلاقا مما يلي[2]:

1- عدم إكتمال النسيج الصناعي والبنية الأساسية وهو أمر يستلزم موارد مالية وبشرية ضخمة.

2- إن الحلقات المفقودة في هذا النسيج بشكل كبير في الصناعات المتوسطة والصغيرة إضافة إلى بعض الصناعات الثقيلة خاصة منها التجهيزية.

3- ديناميكية الصناعة وقدرتها على الاستيعاب السريع للتطورات التقنية جعلت منها إحدى القطاعات الأساسية والحركة للنشاط الإقتصادي العام وبالتالي فإن هذه المكانة الهامة للصناعة يجعل منها القطاع المرشح لقيادة التنمية وليس النمو

---

[1]) محمد سحنون، المؤسسة الإقتصادية في ظل الإصلاحات الإقتصادية: الأثار والأفاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية بسكرة، العدد الرابع ماي 2003, الجزائر، ص100.

[2]) M. Mekideche, l'entreprise publique au centre des enjeux de l'économie national, revue économie, Mensuel économique, éditer par l'APS, n 37, Octobre 1996, p22.

الإقتصادي فقط الأمر الذي يستلزم وجود استراتيجيات صناعية واضحة الأهداف لتوجيه وترشيد المؤسسات الصناعية العمومية كانت أو الخاصة وكذلك تحديد الإطار النظري العام لعملية التنمية في بلد بنياته الهيكلية الإنتاجية مازالت غير مكتملة ناهيك عن تقادم والإهتلاك المعنوي للعديد من التجهيزات والمعدات التي أصبحت غير قادرة فنيا وتجاريا على مواكبة المواصفات والمقاييس المطلوبة في اهم الأسواق العالمية .

إن عملية فتح الأسواق الوطنية أمام المنتجات الأجنبية أي تحرير التجارة الخارجية سوف تكون له آثار إيجابية وأخرى سلبية إلا أنه في ظل الظروف الحالية فإن الأثار السلبية تكون الغالبة واما الأثار الإيجابية سوف تتحقق المهمة منها إلا على المدى البعيد إن تم توفير الظروف الحسنة لذلك.

فيمكن تلخيص الأثار الإيجابية فيما يلي:

1- تتحقق الزيادة في الصادرات من الدولة المعنية إلى أسواق العالم إن هي استطاعت أن ترفع من قدرتها على منافسة السلع الأجنبية المماثلة ولو كان هذا الوضع التنافسي للدولة المعنية في السوق العالمية أمر ممكن، فإن نتائجه الإيجابية تتمثل في زيادة الناتج القومي لمقابلة الزيادة في الصادرات، وما يتتبعه ذلك من زيادة الدخل القومي، وزيادة فرص العمالة، وتحسين الأحوال المعيشية وبوجه عام ازدهار الإقتصاد الوطني. [1]

2- تؤدي عملية تحرير التجارة الخارجية إلى تدفق السلع الصناعية دون عوائق حيث تتوفر في هذه السلع الجودة العالية والأسعار المنافسة لإنتاجها بأقل التكاليف

3- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) وما سينجم عنه من انتقال للتكنولوجيا العالية والخبرات والتي تتميز بها الصناعات الأجنبية وما يمكن أن تستفيد منه الصناعات الجزائرية من عملية نقلها بالإضافة إلى تخفيض البطالة من خلال توفير مناصب الشغل.

4- التنوع الكبير الذي يمكن أن يشهد جانب الصادرات وما ينعكس من ذلك من تحسين الكفاءة وفعالية المؤسسات الإنتاجية في ضل جو تسوده المنافسة.

هذا عن الأثار الإيجابية ، أما فيما يخص الأثار السلبية فهي تتدعم أكثر لكون الإقتصاد الجزائري يتصف بأنه إقتصاد ريعي أي اعتماده على النفط والغاز ، وحتى أن هذه الأخيرة لم تدخل بعد ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة " والحقيقة أن اتفاقيات الجات بالنسبة للسلع المصنعة لم تغطي التجارة في النفط والغاز بمعنى أن عملية تحرير التجارة الدولية لم تشملها ، وعدم الشمول هذا ليس مطلقا فلقد تم تناول الشركات العالمية العاملة (أو المستثمرة) في مجال النفط ضمن إتفاقيات إجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة Trims ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فمن المنتظر أن تتعرض منظمة الأقطار المصدرة للنفط

[1]) حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، مصر, 1997، ص22.

"أوبك" لتحديات حقيقية في المستقبل القريب من حيث أنها كارتيل نفطي وأن منظمة التجارة العالمية تسعى لمكافحة ومنع قيام الكارتيلات بإعتبارها شكل من اشكال الإحتكار غير المقبول في التجارة الدولية"،[1].

وبالتالي فإن الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة لن يكون له أثر من هذه المواد اذا فإن الأثار السلبية تكمن في أن بقية الصادرات الصناعية التي تعد خارج المحروقات ليست قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

1- تمتاز هذه الصناعات في معظم الأحيان بارتفاع تكاليف انتاجها.
2- معظم المواد الوسطية الداخلة في العملية الإنتاجية مستوردة.
3- افتقار المؤسسات الإنتاجية الوطنية لمحاسبة تحليلية والتي يستدل عن طريقها في تشخيص أسباب تغير التكاليف التي تخص العملية الإنتاجية.
4- جهاز مراقبة التسيير والتدقيق المحاسبي Audit غير متوفر في غالب الأحيان في المؤسسات الإنتاجية.
5- قدم وتأكل المؤسسات الإنتاجية وافتقارها للتكنولوجيا العالية.
6- معظم المؤسسات الإنتاجية تعاني من اختلالات مالية رغم عمليات التطهير المالي التي قامت بها الدولة الجزائرية.
7- المحيط الإقتصادي للمؤسسات غير ملائم وغير مشجع على العملية الإنتاجية.

انطلاقا من هذه المعطيات فإن الإنعكاسات ستكون خطيرة على الإقتصاد الوطني بصفة عامة والمؤسسات الوطنية بصفة خاصة وبالتالي فإن ما ينتظر من ذلك في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بأن كثير من المؤسسات سوف تحل وذلك من واقع عدم قدرتها على منافسة المؤسسات الأجنبية ولعل ما ينبئ على ذلك انبهار المستهلك الجزائري بكل ما هو منتج أجنبي وهو ما يصطلح العملية عندنا بـ " الترابندو" وكيف أدى إلى كساد للمنتجات الوطنية.

إذن إن الإستفادة من المكاسب التي يطرحها الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مدى قدرة المؤسسات الوطنية الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية واستجابتها للواقع الذي يفرضه النظام التجاري الدولي الجديد.

المطلب الثاني: الإنعكاسات المحتملة على القطاع الزراعي

يشكل مجال الزراعة ركنها في المفاوضات التجارية التي أجرتها ومازالت تجريها المنظمة العالمية للتجارة، حيث لم تكن مشمولة خلال الجولات السابقة لجولة الأورغواي في إطار اتفاقية الجات GATT، أي خلال جولة الأورغواي بدأت المفاوضات التجارية في مجال الزراعة، جوهر مفاوضاتها هو العمل على تخفيض قيمة الدعم للمنتجات الزراعية وتركه محل منافسة من دون أي تدخل حكومي. ولكن يبقى شوطا كبيرا مازال ينتظر المنظمة العالمية للتجارة لإتمامه في إطار اتفاقية الزراعة.

[1]) عبد الواحد العفوري، مرجع سبق ذكره، ص ص175-176.

الفرع الأول: اتفاق تخفيض الدعم على المنتجات الزراعية

يشكل اتفاق تخفيض قيمة دعم الإنتاج الزراعي أهم النتائج المتوصل إليها في إتفاقية الزراعة خلال جولة الأورغواي (86-93) ، وهذا الدعم يكون ممنوحا لمنتجي السلع الزراعية حيث يأخذ شكل مبالغ مخصصة في الميزانية الحكومية ومجموع المبالغ التي تتنازل عنها الحكومات لصالح المنتجين الزراعيين إما في شكل تعويضات أو إعانات .

"اتفقت الدول الأعضاء على إجراء تخفيضات جمركية بعد التعرفة [1] Tarification والربط Bindingعلى مدى 6 سنوات بدءا من عام 1995 بالنسبة للدول المتقدمة ويتضمن ذلك تخفيضا بنسبة 36% لجميع المنتجات الزراعية خلال السنوات الست ، ويحدد الحد الأدنى لإجراءات التخفيض بالنسبة لكل منتج زراعي على حدة بما نسبته 15% ، أما بالنسبة إلى الدول النامية فإن مقدار التخفيض قد يحدد بما نسبته 24% وبحد أدنى 10% لكل منتج ، وينفذ هذا التخفيض على عشر سنوات ، وفيما يتعلق بالدول الأقل تقدما فإن التزامها في هذا الصدد ، ينصب فقط على ربط التعريفة عنه بمستوى محدد، دون الالتزام بإجراء تخفيضات" [2]

ومن ناحية أخرى فإنه في حالة انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة كواحدة من دول العالم غير المتقدم يسمح لها بتنفيذ التزامها في المجالات التي جاءت بها إتفاقية الزراعة وهي " دعم الإنتاج والنفاذ إلى الأسواق ودعم التصدير " [3] حيث تلتزم الدول بتخفيض الدعم وتسهيل النفاذ إلى الأسواق وذلك على مدى 10 سنوات بدلا من 6 سنوات التي تلتزم بها الدول المتقدمة بدءا من بدء سريان عمل المنظمة العالمية للتجارة في 1995/01/01 .

كما يسمح بتنفيذ هذه الالتزامات بنسب أقل من الدول المتقدمة مثلما هو مفصل كالأتي[4]:

- 24% لتخفيض قيمة دعم التصدير.
- 14% لتخفيض كميات الصادرات المدعمة من السلع الزراعية.
- 19.3% لتخفيض الدعم الداخلي للإنتاج الزراعي.

وكما أشرنا سابقا أن هذا الإتفاق يسمح بالإعفاء من التزامات تخفيض قيمة دعم الإنتاج إذا لم تتجاوز نسبة الدعم 10% من إجمالي قيمة السلع بالنسبة للدول النامية مقابل 5% للدول المتقدمة.

فبذلك يمكن للجزائر تقديم دعم للإنتاج الزراعي بحيث لا يتجاوز 10%، مع العلم أن هذا الدعم يأخذ شكل دعم الاستثمارات التي تتاح للزراعة ودعم مدخلات الإنتاج الزراعي للمنتجين الذين لا تتوفر لديهم قيمة هذه المدخلات.

---

[1]) يقصد بالتعرفة التحويل القيود الكمية إلى قيود تعريفية وإدراج ذلك ضمن الالتزامات الجدولية بإعتبارها حدودا أو سقوفا للربط الجمركي

[2]) عادل المهدي , عولمة النظام الإقتصادي العالمي والمنظمة العالمية للتجارة , الدار المصري اللبنانية , 2003, ص211.

[3]) عبد الواحد العفوري , مرجع سبق ذكره ,ص177.

[4]) عادل المهدي , مرجع سبق ذكره ,ص.ص209-215.

وفي مجال دعم التصدير فإنه يسمح للجزائر بتقديم دعم لتصدير منتجاتها الزراعية غير مسموح به للدول المتقدمة ، ويأخذ شكل دعم لتخفيض تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولي أو تحديد رسوم النقل.

الفرع الثاني: أثار رفع الدعم عن السلع الزراعية

تعتمد الزراعة في الجزائر بالدرجة الأولى وبنسبة كبيرة على الظروف المناخية ومثلما وضحنا سابقا أن قيمة الدعم الحكومي للزراعة لم تتجاوز 5%، فرغم هذه النسبة كانت نتائج المخططات الفلاحية محدودة، فماذا لو رفع الدعم نهائيا ؟، فتطبيق إتفاقية الزراعة والخاص برفع الدعم سوف تكون له أثار سلبية من دون شك وخاصة على المدى القصير.

و بالنظر الى نسبة مساهمة النتائج الزراعية في تكوين النتائج المحلي الاجمالي فإن النسبة ضعيفة مقارنة بالإمكانيات التي تزخر بها الجزائر في الميدان الزراعي وذلك من تنوع للمناخ وشساعة الأراضي وتوفر المياه الجوفية في الجنوب وتوفر اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة والذي ينقص فقط هو توفر الارادة ومدى إدراك الاهمية التي سوف تساهم بها الزراعة في علاج الاختلالات التي يمر بها الاقتصاد الوطني فهذه النسب الضعيفة تعكس حجم الصعوبات التي يمر بها القطاع حيث تؤثر الظروف المناخية عليه على اعتبار اعتماده بدرجة كبيرة على هذه الاخيرة .

وبما ان الميزان التجاري والخاص بشقه المتعلق بالمواد الغذائية يسجل عجزا واضحا فإن للتغيرات التي تتعرض لها الأسعار وذلك من جانب العرض والطلب على المواد الغذائية على المستوى الدولي سوف يكون لها تأثير مباشر وفي وقت قصير على اقتصادنا حيث ان "تقديرات الامم المتحدة بأن الزيادات متوفرة المتوقعة في اسعار السلع الزراعية الاساسية ستتراوح ما بين 24% و33%"[1]

ومن جهة اخرى فان تخفيض الدعم عن القيام بعمليات التصدير سوف يؤدي حتما الى التخفيض الكمي للصادرات الزراعية في الاسواق الدولية مما ينجم عنه ارتفاع اسعارها في هذه الاسواق مما سوف يترتب عليه اثار على الميزان التجاري للجزائر على اساس اعتبارها مستورد كبير للغذاء.

ومع تزايد النمو السكاني سوف ينتج عنه ازدياد قيمة الفاتورة الغذائية وفي حالة عدم التغطية الكلية لها سوف يؤثر على المستوي الغذائي للسكان والذي يزيده تأزما ضعف القدرة الشرائية لغالبية سكان الجزائر.

بالإضافة الى التأثير الذي سوف تحدثه الاتفاقية الخاصة بحماية الملكية الفكرية حيث ان لها تأثير غير مباشر على الزراعة وخاصة في الدول النامية ذلك ان تكاليف الحصول على التكنولوجيا مرتفعة وطرق تسييرها يقلص من فرص الاستفادة منها.

اذن فان اتفاقية الزراعة والتي انبثقت خلال جولة الأورغواي سوف يكون لها إثر على الزراعة في الجزائر في حالة انضمامها إلى المنطقة العالمية للتجارة وتحديد على المدى القصير وذلك لما تؤثر به الفاتورة الغذائية والتي ستكون من دون شك جد مكلفة.

---

[1]) أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية , 1997, ص252.

المطلب الثالث: حالة قطاع الخدمات في الجزائر والاثار المحتملة للانضمام

تشكل المنظمة العالمية للتجارة الإطار المؤسساتي الذي يقدم بالإشراف على تنفيذ التزامات الدول الاعضاء فيما يخص النتائج المتوصل اليها في إطار المفاوضات التجارية وتحديدا تلك التي تم التوصل اليها في جولة الاوروغواي (1986-1993) وتعتبر اتفاقية الخدمات من اهم النتائج التي تم التوصل اليها خلال الجولة الاخيرة وتتضمن هذه الاتفاقية قواعد خاصة بالسياسة المنتهجة وتحرير قطاع الخدمات ما بين الدول الاعضاء وتركه خاضع لقواعد اقتصاد السوق.

وتتكون الاتفاقية من ستة اجزاء تتضمن[1]:

-الجزء الأول: التعريف والنطاق.

-الجزء الثاني: التنظيم والالتزامات العامة

-الجزء الثالث: الالتزامات المحددة.

-الجزء الرابع: التحرير التدريجي.

-الجزء الخامس: الأحكام التنظيمية.

-الجزء السادس: الأحكام الختامية.

وبالنظر الى قطاع الخدمات في الجزائر عرفت بعض هياكله العديدة من الإصلاحات وهذا لمسايرة التطورات التي يمر بها القطاع و الوصول الى المستوى الذي وصل اليه في الدول المتقدمة فيما تشهد بقية المجالات التابعة للقطاع عملية ترقب في انتظار سن القوانين والتشريعات للنهوض به وذلك للعمل والتنسيق مع المجالات التي عرفت الاصلاحات وعموما مازال القطاع يعرف نوعا من الركود ويسيطر القطاع الحكومي لأغلب نشاطاته ولذا فان فتح هذا القطاع امام المستثمرين وموردي الخدمات الأجانب من بين الحلول التي سوف تخرج القطاع من الركود والتقهقر وهذا متضمن في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة مع انه لا يمكن تحقيق كل النتائج المراد الوصول اليها على المدى القصير الا انه ممكن على المدى الطويل .

انطلاقا مما سبق سوف تترتب على تحرير قطاع الخدمات المتبناة في اتفاقية الخدمات -وذلك في حالة انضمام الجزائر الى المنضمة العالمية للتجارة –عدة انعكاسات وهذه الاخيرة سوف تمس بالأساس القطاع المصرفي و المالي ومن بعده الخدمات الاخرى.

الفرع الأول: انعكاسات إنضام الجزائر على القطاع المالي والمصرفي

نظرا لتباين الظروف التي تحيط بشكل الخدمات المالية والمصرفية والتعهدات والاتفاقيات او التزامات الثنائية والمتعددة الاطراف فإنها ستجعل من هذه الإنعكاسات تختلف من دولة الى أخرى.

[1]) محمد على إبراهيم , الأثار الإقتصادية لاتفاقية الجات , الدار الجامعية 2003, ص103.

ففي الجزائر ترجع ملكية غالبية المؤسسات المالية التجارية والمصرفية إلى المصالح الوطنية أي سيطرة القطاع العام عليه فإن عليها عند الانضمام فتح أسواقها لموردي الخدمات المالية والمصرفية من الدول الاعضاء وفق ما تنص عنه الالتزامات المحددة في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة فيما يخص هذا المجال.

وبالتالي سوف تكون هناك انعكاسات سلبية على القطاع المالي والمصرفي بحكم المنافسة التي سوف يفرضها التحرير ذلك ان الدول الاعضاء في المنظمة العالمية للتجارة تمتاز بمساهمة كل من القطاع العام والخاص الوطني والاجنبي في القطاع المالي والمصرفي أي وجود المنافسة بين المتعاملين الوطنيين والاجانب وهو الامر الذي لم يكن متوفرا من قبل في الجزائر.

ويعد حجم انتشار الخدمات المالية والمصرفية عبر التراب الوطني محددا لانعكاسات الانضمام والجزائر تعتبر من بين الدول التي تتوفر على شبكة من المصارف والبنوك والفروع التابعة لها وان نطاق الخدمات المصرفية يقوما تقريبا بتغطية احتياجات الافراد من ايداع وسحب وتوفير.

من خلال ما سبق نصل الى ان الانعكاسات والآثار يمكن التحكم فيها الى حد كبير من خلال الالتزامات التي تتعهد بها كل دولة وذلك من منطلق ان مضمون الاتفاقية الخاصة بالخدمات المالية والمصرفية تتحدد عن طريق الالتزامات الخاصة بفتح الاسواق والمعاملة والتي تتباين من دولة الى اخرى.

ففي ظل المتغيرات التي تحدث في نطاق التجارة المتعددة الاطراف والتي سيكون لها تأثير على الاداء والاهداف المنتظرة من القطاع المصرفي والمالي للجزائر تم تحديد توجهاته خلال المرحلة القادمة فتقسم الانعكاسات الى ايجابية وأخرى سلبية.

فالانعكاسات الإيجابية تحدد في النقاط التالية:

- فرض روح المنافسة بين المتعاملين الوطنيين والأجانب في الميدان المالي والمصرفي، فبالإضافة إلى الحد من الاحتكارات الحكومية التي كانت تميز القطاع، ينجم عن هذه المنافسة الإستفادة من الكفاءات المهنية والخبرات والتجارب التي يمكن الاستعانة بها للتعامل مع الأسواق المالية الدولية.
- تطوير الخدمات المصرفية والوصول بها إلى حد تصديرها، ولا يتأتى ذلك إلا بإنشاء مراكز تبادل المعلومات الخاصة بالأسواق المتعلقة بالخدمات المالية والمصرفية.
- الرقي بالقطاع المصرفي الجزائري إلى المستوى الذي وصل إليه في الدول المتقدمة وذلك نتيجة لتحرير مجال الخدمات المصرفية وفتح السوق الجزائرية بشكل واسع لموردي هذه الخدمات.

أما فيما يتعلق بالانعكاسات السلبية فتتلخص أساسا في:

– المؤسسات المصرفية الأجنبية لا تضع في الاعتبار المصالح الوطنية بل تراعي بدرجة أساسية تأمين مصالح أصحابها والتي غالبا ما تكون متناقضة مع المصالح الوطنية ومع أهداف خطط التنمية الوطنية. [1]

- الأثار التي سوف تنجم عن المنافسة بين المصارف الأجنبية والمصارف المحلية نتيجة لفتح القطاع المالي والمصرفي أمام الإستثمار الأجنبي في هذا المجال، ونتيجة لامتلاك المصارف رؤوس الأموال الضخمة والخبرة فلن تستطيع المصارف المحلية مباشرة (مزاولة) نشاطاتها في حالة عدم قدرتها على المنافسة مما يؤدي إلى إفلاسها وخسارتها وبالتالي التوقف عن النشاط مما يترتب عليه انعكاسات أخرى كالبطالة.
- حدوث مشاكل إضافية والمتعلقة بقيمة سعر الصرف ومدى تأثير ذلك على القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني وذلك خاصة في حالة عدم توفر سوق لتداول الأوراق المالية الحكومية.

هذه الإنعكاسات السلبية سوف تحدث وتنكشف جليا خاصة على المدى المتوسط والطويل ، ولأجل تسيير مخاطرها ومواجهتها وجب التأقلم معها قبل استفحالها ، وذلك باستغلال الفرص التي تطرحها الاتفاقية فيما يخص الخدمات المصرفية ، حيث تضع معاملة تفضيلية للبلدان الغير متقدمة ومنحها فترة سماح والتي يمكن أن يستفيد منها الإقتصاد الجزائري وذلك لأجل تهيئته للمنافسة والتي سوف تطبعها المراحل القادمة، وهو ما يستدعي فتح المجال واسعا أمام الإستثمار الأجنبي وإبرام عقود شراكة ثنائية وعديدة الأطراف في هذا المجال ، وذلك لما تتيحه هذه السياسات من مكاسب تتلخص في تطوير للقطاع ومواكبة للتكنولوجيا الحديثة المستعملة في المصالح الأجنبية ، ولأجل توفير الجو الملائم لكل هذا وجب وضع أرضية قانونية مستقرة وآمنة بالإضافة إلى ضمانات أمنية آخذة بعين الإعتبار المحافظة على إستقرار العملة الوطنية لضمان وتشجيع قدوم المستثمرين الأجانب ، سعيا لنهوض وتطوير القبطاع المالي والمصرفي.

الفرع الثاني: انعكاسات تحرير الخدمات الأخرى بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يقصد بالخدمات الأخرى خدمات النقل، السياحة، الإنتاج الثقافي، التشييد والبناء...وغيرها، ففي هذه الأنواع سوف تلقى الخدمات المقدمة من طرف الجزائريين منافسة شديدة من طرف الخدمات التي يقدمها الأجانب وذلك في حالة تحرير الخدمات في إطار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

فبالنسبة لخدمات الاتصال مثلا سوف تلتزم الدول الاعضاء في المنظمة العالمية للتجارة –وذلك بمقتضى الإتفاق بشأن تجاه الخدمات –بالسماح لموردي الخدمات الأجانب باستخدام شبكة الإتصالات العامة وخدماتها لممارسة أنشطة خدمية في إقليم الدولة وذلك بشروط ميسرة ودون تمييز بين المتعامل المحلي والمتعامل الأجنبي وكل ذلك تحت شرط أن القطاع قد إلتزمت الدول المعنية بتحريره.

[1]) فضل علي مثنى، الأثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية، مكتبة مدبولي، مصر 2000, ص200.

وقد كفلت الإتفاقية في مجال إنتقال الأفراد والموردين للخدمات بالسماح للدول الأعضاء فيها بالتفاوض فيما بينهم وذلك لإتخاذ إلتزامات لإزاحة الحواجز التي تعترض إنتقال الأفراد الطبيعيين بغية تقديم خدماتهم في أراضي الدول الأعضاء إلى حين إنتهاء فترة تقديم الخدمة ويتحدد ذلك بالشروط التي تضعها كل دولة عضو من غير منحهم حق الإقامة الدائمة وتجنيسهم.

وبالإنتقال إلى خدمات النقل الجوي فقد إستثنت الإتفاقية في هذا المجال حقوق النقل الجوي التي تنظمها الإتفاقية الثنائية من الإلتزامات العامة الواردة في إتفاق الخدمات، بينما نصت على الإتفاق على خدمات النقل الجوي المساعدة والتي تتمثل خصوصا في إصلاح وصيانة الطائرات، خدمات الحجز بالكمبيوتر وخدمات تسويق النقل الجوي في انتظار الاتفاق على قطاع النقل الجوي ككل خلال المفاوضات المقبلة.

ففي حالة إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ستكون مجبرة على تنفيذ ما جاء في إتفاقية الخدمات، أي الالتزام بتحرير تجارة الخدمات إما بفتح أسواقها للخدمات التي يقدمها الأجانب وذلك في جميع القطاعات كالتعليم، الصحة، النقل، المواصلات، الإنتاج الثقافي، الميدان السياسي.... إلى غير ذلك من خدمات هذا من جهة، ومن جهة أخرى الترخيص للأفراد مقدمي الخدمات بالتواجد فوق أراضيها، وممارسة نشاطاتهم بحرية من إنشاء شركات أو فتح لفروع شركات.

إنطلاقا مما تقدم وفي حال إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والالتزام باتفاقياتها ومن بينها تحرير تجارة الخدمات ، فإن الأثار ستكون سلبية وتكلفتها باهضه على قطاع الخدمات الذي يشرف عليه الجزائريين وذلك على المدى القصير، بسبب عدم تعود القطاع على المنافسة الدولية ، ولأجل التقليل من حدة هذه الأثار وجب البدء سريعا بالقيام بإصلاحات تمس القطاع وذلك بالاستغلال الجيد للإطارات الفنية والاستعمال والتدريب على المعدات التكنولوجية العالية التقنية والتي سوف تعطي نفسا آخر من أجل مسايرة التطورات التي تميز القطاع في الدول المتقدمة.

المطلب الرابع: انعكاسات الإنضمام على القطاع الجمركي

سيترتب على إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة حدوث انعكاسات متعددة ، وعلى اعتبار أن النظام الجمركي يختلف باختلاف السياسات الإقتصادية التي تنتهجها كل دولة ، وغداة الاستقلال تبنت الجزائر وانتهجت النظام الحمائي الجمركي تقليدا للدول المستقلة حديثا والتي إنتهجت النظام الإشتراكي، والهدف من إتباع النظام الحمائي هو حماية منتجاتها الحديثة الصنع والتي مازالت في بدايتها الأولى لدخول الأسواق ، وهي لم تتهيأ بعد للمنافسة القوية التي تفرضها مؤسسات وشركات دولية عملاقة ، والتي تتميز بمنتوجاتها عالية التقنية والجودة والتكلفة الأخفض وخبرة طويلة في الميدان التسويقي لكل مراحل المنتوج بصفة أدق.

وإستكمالا لما سبق فإن الجمارك كانت تقوم بدور حمائي وجبائي متميز أكثر من دور إقتصادي وتحفيزي متفتح على التغيرات التي تحدث في الأسواق العالمية ، في الوقت التي كانت فيه الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT ومن بعدها المنظمة العالمية للتجارة تدعوا الدول المنظمة إليها وتهيكل إقتصادياتها على مبادئ ومكانيزمات الإقتصاد اللبرالي خصوصا إعادة النظر في الهيكلة الإقتصادية الموروثة عن أنظمة إشتراكية ، وكذلك مسألة الدعم الحكومي للسلع وضرورة رفعها ، بالإضافة إلى فتح الأسواق

الوطنية أمام المنافسة الدولية وما يؤدي إلى تنشيطها أكثر كالإستثمار الأجنبي أو التصنيع الداخلي وتسهيل عمليتي الإستيراد والتصدير بمختلف طرقها .

ولأجل مسايرة مختلف التطورات يتحتم على الجزائر فيما يخص النظام الجمركي أ ن تسعى إلى تطوير إدارتها الجمركية وعصرنتها وذلك بالإعتماد على الطرق الحديثة للجمركة وهي عملية أكثر كطريقة " الجمركة عن بعد" و " الجمركة في المقر" وتطوير أكثر لشبكتها التي أصبحت تعتمد على الإعلام الألي ، وهذه الشبكة التي تربط الفروع بالمراكز ، والغرض من ذلك تسهيل أكثر لإستخراج المعلومات والسرعة في تسليمها لمستعمليها، دون أن ننسى وجوب الإمتثال بمبادئ وقوانين المنظمة العالمية للتجارة كخضوع نظام التقييم للأسس القانونية المعمول بها بين الدول الأعضاء .

خلاصة الفصل:

يتبين لنا من خلال الدراسة التي قمنا بها في هذا الفصل أنه مازال أمام الجزائر شوطا كبيرا تقطعه للاستجابة لمتطلبات النظام التجاري الدولي الجديد، فبحكم معرفة خصائص الإقتصاد الجزائري وحالة التجارة الخارجية بها ندرك حقيقة هذه النقائص ولايمكن التغلب عليها إلا عن طريق تعميق أكثر للإصلاحات الإقتصادية وجعلها أكثر مردودية سواءا بالإعتماد على العنصر البشري أو العنصر المادي. فقواعد المنظمة العالمية للتجارة جاءت صريحة في نصوصها، ذلك أن التعامل الإيجابي مع قواعدها لا يكون للدول التي تتميز بالتخلف الإقتصادي والفساد الإداري وغيرها من العوامل التي تكبح عملية التنمية الإقتصادية وقدرتها على المنافسة الإستفادة من المزايا التي تتيحها عملية تحرير التجارة الدولية وتنشيطها.

وللجزائر الإمكانيات والقدرات للتغلب على المشاكل والصعوبات التي تمنعها من الإستفادة من عملية تحرير التجارة الدولية والتفاعل الإيجابي مع ظاهرة العولمة الإقتصادية.

خاتمـــــــــــة

خاتمة:

يكتنف الاقتصاد العالمي والإقليمي والمحلي العديد من الظواهر الاقتصادية التي تعيق عمليات التنمية بمختلف مجالاتها، وظاهرة الفجوة الرقمية أحد هذه الظواهر التي تمس مختلف المجالات من بينها التجارة العالمية المحلية، وبالتالي لها انعكاسات وامتدادات تؤدي إلى فقدان المكاسب من عملية التبادل الدولي وتهميش دور الهيئات الدولية كمنظمة التجارة العالمية.

فمن خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة ومن خلال التطرق لهذا الموضوع تم تقديم فرضيات ومن أهداف الدراسة اختبار هذه الفرضيات فبالنسبة للفرضية الأولى المتعلقة بتشعب ظاهرة الفجوة الرقمية وامتداداتها فعلا تم التحقق من جملة التأثيرات التي تتعلق بظاهرة الفجوة الرقمية الاقتصادية منها طبعا والتي تؤدي إلى تخلف اقتصادي وتنموي يمس الاقتصاد المحلي والإقليمي ويؤدي إلى تداعيات حتى على المجال السيسيو اجتماعي، فحسب مؤشرات الفجوة الرقمية تم التركيز على مؤشر تنمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال IDI وجد العلاقة بين ارتفاع وتنصيف الدولة بين متقدمة ونامية وأقل نمو وهذا يؤكد العلاقة بين ظاهرة الفجوة الرقمية ومستوى التطور الاقتصادي.

ومن خلال الفرضية الثانية والمتعلقة بإدارة المنظمة العالمية للتجارة للنظام التجاري الجديد فمن خلال مساهمة الدول الأعضاء الأكثر من 165 دولة عضو و28 دولة مراقبة تساهم هذه المجموعة بأكثر من 82% من حجم التجارة الدولية وبعض المؤشرات الأخرى المتعلقة بقوة الدول الأعضاء حيث أن جل الدول المتقدمة دول عضوة في المنظمة وهي التي تدير النظام التجاري العالمي وتخطط سياسته بما يتلاءم وأهدافها الإستراتيجية المتعلقة بالسيطرة والتبعية الاقتصادية التي تفرضها على الدول النامية والمتخلفة وهناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي أثبتت درجة الاستقطاب المفروض من طرف الدول المتقدمة وذلك بإستخدام أجهزة وأدوات خاصة جهاز فض النزاعات لحماية منتوجاتها واختراعاتها من عملية القرصنة والتقليد.

أم بالنسبة للفرضية الثالثة وتلك العلاقة التبادلية فمن خلال العلاقة بين مستوى التطور ومستوى التجارة الدولية، وهذه العلاقة استلزاميه أي حتمية العلاقة بين ارتفاع مستوى IDI والمساهمة والتحكم في التجارة الدولية وبالتالي الدول المستفيدة من التجارة الدولية مؤشراتها ذات قيم عليا والدول الغير مستفيدة والخاسرة من النظام التجاري ذات مؤشرات ضعيفة وبالتالي مستقبل عمل المنظمة مرهون بمدى احترام حقوق كل الدول الأعضاء والمتعلقين بالتجارة العالمية.

والفرضية الأخيرة المتعلقة بإسقاط عناصر الدراسة على الوضع الاقتصادي الجزائري ومدى انعكاس الفجوة الرقمية على التجارة الخارجية للجزائر فمن خلال حجم الصادرات وتركيبتها تأكد مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بمنتوج واحد وعدم وجود تنوع في الصادرات وارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي، فمستوى تطور TIC هو انعكاساتها على مستوى التطور الاقتصادي، فالجزائر تحتل مراتب مقبولة بين الدول في مجال تطور TIC وحساب مؤشر IDI لكنها ليست في مستوى تطلعات الاقتصاد الجزائري الذي يتمتع مجموعة من الإمكانيات سواء البشرية أو المادية مما يؤدي به إلى تحسين أكبر وتقليص أكبر للفجوة الرقمية سواء بينها وبين الدول أو داخل الدولة بحد ذاتها .

من خلال الفرضيات السابقة تأكد صحتها وصحة الرؤية الاقتصادية المتعلقة بالعلاقة بين ظاهرة الفجوة الرقمية وعمل المنظمة العالمية للتجارة.

ومن أهم التوصيات المطروحة للأخذ بها:

- ضرورة مراعاة الأهمية للعنصر البشري من خلال التدريب والتكوين والتأهيل بمختلف مستوياته
- الاهتمام أكثر بالبنى التحتية وخاصة في مجال الاتصالات مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد والتنمية الوطنية عموما
- توفير الإمكانيات وخاصة المادية سواء على مستوى الإطار الحكومي أو الإطار المؤسساتي العام والخاص لإيلاء أهمية قصوى لنشاطات البحث والتطوير وخاصة في مجال الاتصالات والمعلومات لتجسير الفجوة الرقمية والحد من آثارها السلبية خاصة على الجانب التجاري.

ونطرح بعض العناصر المتعلقة بالآفاق البحثية للدراسة:

- دراسة العلاقة بين المؤشرات الفرعية التي تقيس الفجوة الرقمية وخاصة المتعلقة بالإدارة المحلية والمركزية مما ينعكس أكثر على الأداء المتميز للحكومات والمنظمات والوصول إلى مفهوم الرشادة.
- تتبع الآثار المختلفة المتعلقة بالفقر التكنولوجي وخاصة في ميدان TIC ومدى الاستفادة من تتبع مختلف التطورات على مستوى التنمية البشرية والحد من التبعية الإقتصادية.
- تشخيص مختلف المشاكل التي يعاني مناه الجهاز الإنتاجي الذي يحد من الكفاءة الاقتصادية وتعظيم المكاسب من الطرق الفنية للإنتاج خاصة المتعلقة بـ TIC.

وتكملة لهذه العناصر نشير إلى أن الاقتصاديات تتقدم بمدى الاهتمام أكثر بالإطار البشري.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

قائمة الكتب:

1- نصيرة سعدي بوجمعة، عقود التجارة الدولية في مجال التبادل الدولي.opu، الجزائر،1992.

2- محمد صلاح النجار، الصناعات الإلكترونية والتنمية الصناعية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة،2005.

3- شوقي جلال، الإنسان منذ ق17 إلى القرن الحالي، سلسلة عالم المعارف، عدد 259، الكويت،2008.

4- سامي عفيفي، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1989.

5- نبيل كروس وآخرون، مستقبل يصنعه الأنسان قراءات في المجتمع التكنولوجي والتصميم ترجمة وليد سعادة، وزارة الثقافة، سوريا،1996.

6- محمد الكيلاني، عقود التجارة الدولية في مجال نقل التكنولوجيا، دار الفكر الغربي، مصر، 1995.

7- هاني محمد دويدار، نطاق احتكار المعرفة التكنولوجية بواسطة السرية، دار الجامعة الجديدة،1996.

8- محمد أبو العود، الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، المعهد الغربي للتخطيط، الكويت،2010.

9- محمد الصيرفي: إدارة التكنولوجيا المعلومات دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2009.

10-جعفر الجاسم، تكنولوجيا المعلومات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2005.

11-عبد الله فرغلي موسى، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والالكتروني، ط1، ايترال للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2008.

12-ايمان نوفل السامرائي، هيثم محمد الزغبي، نظم المعلومات الإدارية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيعوالأردن،2004.

13-نبيل على، العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، العدد 184، الكويت،1994.

14-محي محمد مسعي، ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،1999.

15-نبيل علي، ونادية حجازي، الفجوة الرقمية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،2005.

16-نهال فؤاد، تقنيات مجتمع المعلومات في البيئة الرقمية، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية،2012.

17-عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2000.

18-أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، ط2، مصر،2001.

19-عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الأسكندرية،2005.

20-عبد الواحد العفوري، العولمة والجات، مكتبة مدبولي، مصر،2000.

21-سمير عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94، ط2، مكتبة الاشعاع، مصر،1997.

22-فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية، مكتبة مدبولي، مصر،2000.

23-عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات المنظمة العالمية للتجارة، الدار الجامعية، مصر،2005.

24-عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر،2000.

25-هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات، ط2، دار وائل للنشر، الأردن،2002.

26-علاء كامل، الجات ونهب الجنوب، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر،1996.

27-حسن عبيد، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، أوراق اقتصادية، العدد 20، مصر،2002.
28-كورتيس كوك، حقوق الملكية الفكرية، ترجمة قسم الترجمة، دار الفاروق، القاهرة، مصر،2006.
29-علي ابراهيم، منظمة التجارة العالمية، جولة الأورغواي وتقنين نهب العالم الثالث،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،1996.
30-سامي حاتم عفيفي، حماية الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا في اتفاقية التجارة العالمية WTO، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، القاهرة،2000.
31-سميحة القليوبي، الملكية الصناعية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة،1996.
32-سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإقتصادي والمالي ''دراسة تحليلية تقييمية"، مركز الأسكندرية للكتاب، مصر،2000.
33-حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، مصر، 1997.
34-أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، 1997.
35-محمد على إبراهيم، الأثار الإقتصادية لإتفاقية الجات، الدار الجامعية 2003.
36-ناصر دادي عدون ومحمد متناوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر،2003.

قائمة المجلات والدوريات:

1- بختي إبراهيم، الانترنت في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 1، الجزائر،2002،
2- محمود علم الدين، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال، التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، -1996.
3- عماري عمار وآخرون، واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائري، مجلة الباحث، العدد5، جامعة ورقلة،2007.
4- شارف عبد القادر ورمضاني لعلا، التحديات العربية لتضييق الفجوة الرقمية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 6،الجزائر.
5- سمير الشيخ علي، مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية، مجلة جامعة دمشق، المجلد30، العدد1+2، سوريا،2014.
6- وفية عبد الصديق عتيق، دور الدول النامية في رسم سياسات المنظمة العالمية للتجارة، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية، غرفة التجارة والصناعة، دبي،2004.
7- محمد طوبا أونغون، اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية وانعكاساتها على البلدان النامية، مجلة التعاون الاقتصادية بين الدول الإسلامية،2002.
8- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة ورقلة، الجزائر ،2003.
9- شهرزاد زغيب وليلى عيساوي، آفاق إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية جامعةبسكرة، العددالرابع، الجزائر،2003 .
10-وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)، مجلة الباحث، العدد 2002/01، جامعة ورقلة، الجزائر.

11-محمد سحنون، المؤسسة الإقتصادية في ظل الإصلاحات الإقتصادية: الأثار والأفاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية بسكرة، العدد الرابع ماي 2003، الجزائر.

12-ناصر دادي عدون، انضمام الجزائري إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، العدد3، جامعة ورقلة،2004.

13-عياش قويدري وإبراهيم عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة شمال إفريقيا، عدد 2.

قائمة الأطروحات والرسائل:

1- سامح مهني منيسي، المتغيرات المؤثرة على الإستثمار المحلي والإقليمي لصناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر في ظل آليات السوق الدولية المعاصرة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، القاهرة،2005.

2- عقيلة عز الدين، أثر الاستثمارات ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة دكتوراه' كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة،1990.

3- علوي هند، قياس النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقطاع التعليم بالشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه العلوم في علم المكتبات، جامعة قسنطينة، الجزائر،2008.

4- حمزة بعلي وآخرون، الفجوة الرقمية بين الدول النامية والدول المتقدمة، مدرسة الدكتوراه، جامعة باتنة،2007-2008.

5- كودية يوسف، المنظمة العالمية للتجارة أداة لتفعيل العولمة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة،2004.

6- نصيرات وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.

7- بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه غير منشورة وجامعة الجزائر،2004.

8- حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة في التجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.

9- خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية جامعة بسكرة 2014-2015.

10-وصاف عتيقة، آثار تحرير الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية، إشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة بسكرة،2014/2013.

11-بن عيسى شافية، آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر -3-،2011/2010.

12-عبد السلام مخلوفي، أثر حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة على نقل التكنولوجيا في الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008/2007.

13-خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطية،2012/2011.

قائمة مقالات الملتقيات:

1- محي محمد مسعي، المؤتمر الدولي حول الأداء المثمن للمنظمات الحكومية، جامعة ورقلة،09 مارس2005،-1999.
2- الهادي بوقلقول ورضوان سوامس، الأداء التنظيمي المتميز في ظل الإدارة الالكترونية، المؤتمر الدولي جامعة ورقلة،2005.
3- لحمر عباس وبن سعيد محمد، تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي 3 حول تسيير المؤسسات، المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، جامعة بسكرة،13/12 نوفمبر 2005.
4- نسرين سعدون، واقع الفجوة الرقمية في الجزائر، المؤتمر الدولي لتكنولوجيا المعلومات الرقمية، عمان، الأردن،11/09/أكتوبر 2012
5- مولة عبد الله، الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية، الفرص المتبقية ... والتحديات، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وإنعكاساتها على الدول العربية، سكيكدة، 14/13/ ماي/ 2001.

قائمة التقارير باللغة العربية:

1- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مؤشرات مجتمع المعلومات، نيويورك،2005.
2- الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير قياس مجتمع المعلومات،2015.
3- براهيما سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات، إصدار النسخة الجديدة لـ IDI ،2015.
4- مجلس التعاون الخليجي، نتائج المؤتمر العاشر للمنظمة العالمية للتجارة، نيروبي، قطاع الشؤون الاقتصادية،2016.
5- الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية، دليل إحصائيات التجارة الدولية في الخدمات، جنيف،2002.
6- سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين ومنظمة التجارة العالمية، ورقة عمل، بدون سنة نشر.
7- قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات، حماية الملكية الصناعية بالمملكة العربية السعودية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، ورقة عمل، غرفة الشرقية، المملكة العربية السعودية،2015.
8- هند يوسف العثماني، منظمة التجارة العالمية نشأتها ومبادئها واتفاقياتها، ورقة عمل، الرياض ،2017.

قائمة الكتب باللغة الأجنبية:

1- Jean brilmon، les Meilleur pratique de Management، Dunod، Paris،2003، p444
2- Dominique Foray : l'économie de la connaissance 3e edition،la découverte ،paris،2004
3- Michell Rainelli ،le commerce international،8 édition، la découverte،paris ،2002.
4- Roland seroussi،les nouveaux gendarmes de Monde،Dunod paris،1994.

5- philip English، développement .commerce et OMC،éd economica،paris ،2004.
6- Bifani.p.the New Mercantilism and international appropriation of technology ،in unictad technology،trade policy and the Urgway round،new york،1990.
7- Fish and spayer،trips as an adjustement Mechanism in north-south trade،intereconomics.
8- Ammar Belhimer، la dette extérieure de l'algerie، casbah édition، Alger، 1998.
9- Nachida Bouzidi، 5 essais sur l'ouverture l'économie algérienne، ENAG édition، Alger، 1998.

المجلات باللغة الأجنبية:

1- Rabah Abdoun، un bilon de programme de stabilisation économique en algerie (1994-1998)، cahier de cread، n 46/47، 1997.
2- M. Mekideche، l'entreprise publique au centre des enjeux de l'économie national، revue économie ، Mensuel économique، éditer par l'APS، n 37، Octobre 1996.
3- Media Bank، n° 19 aout /sept، 1995.

التقارير باللغة الأجنبية:

1- ITU.Meseving the information society .the ICT Développement Index Geneva ،2010.
2- ITU.Meseving the information society. the ICT Development Index Geneva ,2015.
3- ITU.Meseving the information society. the ICT Development Index Geneva ,2016.
4- WTO, world trade statical review, Geneva, 2017.
5- Timothy lane، le FMI simplifie et focalise la conditionnalité، article publie à la publication trimestrielle du FMI، juin 2001.

قائمة المواقع الالكترونية:

www.UNCTAD.com
https://ara reuters.com

الفهرس

الفهرس

الإهـــداء III
الشكـــــر IV
ملخص V
قائمة المحتويات VI
قائمة الجداول VII
قائمة الأشكال VIII
الفصل الأول: الفجوة الرقمية وامتداداتها. 1
تمهيد: 1
المبحث الأول: التكنولوجيا..... 2
المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا 2
المطلب الثاني: إهتمام الفكر الإقتصادي بالتكنولوجيا..... 3
الفرع الأول: التكنولوجيا لدى الكلاسيك..... 3
الفرع الثاني: التكنولوجيا لدى النيوكلاسيك 4
الفرع الثالث: التكنولوجيا لدى الاتجاهات الحديثة..... 4
المطلب الثالث: مراحل التطور التكنولوجي..... 5
المطلب الرابع: الدور الاقتصادي للتكنولوجيا 5
المطلب الخامس: خصائص التكنولوجيا ومكوناتها..... 7
المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصال:..... 9
المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال..... 10
المطلب الثاني: المراحل الأساسية لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال 11
المطلب الثالث: روافد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 12
المطلب الرابع: أسباب زيادة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصال..... 13
المطلب الخامس: الآثار الاقتصادية لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال..... 14
المبحث الثالث: الفجوة الرقمية..... 17
المطلب الأول: ماهية الفجوة الرقمية 17
الفرع الأول: مفهوم الفجوة الرقمية..... 17

الفرع الثاني: محتوى الفجوة الرقمية 18
المطلب الثاني: أسباب الفجوة الرقمية..... 19
المطلب الثالث: مستويات الفجوة الرقمية..... 21
المطلب الرابع: أثار الفجوة الرقمية وسبل التخفيف منها 22
الفرع الأول: آثار الفجوة الرقمية..... 22
الفرع الثاني: سبل التخفيف من الفجوة الرقمية..... 23
المطلب الخامس: قياس الفجوة الرقمية 23
الفرع الأول: تعريف المؤشرات الإحصائية لمجتمع المعلومات 24
الفرع الثاني: أهمية المؤشرات الإحصائية لمجتمع المعلومات..... 25
الفرع الثالث: شروط تطوير مؤشرات مجتمع المعلومات..... 25
الفرع الرابع مؤشرات الفجوة الرقمية 26
خلاصة الفصل:..... 30
الفصل الثاني: التجارة الدولية من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة 32
المبحث الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT 33
المطلب الأول: نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات GATT) 33
الفرع الأول: اتفاقية الجات..... 34
الفرع الثاني: تعريف الجات..... 35
المطلب الثاني: المبادئ الأساسية المسيرة لاتفاقية الجات (GATT) 35
المطلب الثالث: أهداف ووظائف الجات..... 37
الفرع الأول: الأهداف..... 37
الفرع الثاني: الوظائف 37
المطلب الرابع: جولات المفاوضات التجارية..... 38
المبحث الثاني: المنظمة العالمية للتجارة..... 42
المطلب الأول: الإطار التنظيمي للمنظمة..... 42
الفرع الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة 42
الفرع الثاني: مهام المنظمة..... 43
المطلب الثاني: الاختلافات بين الجات وOMC 44

المطلب الثالث: أهداف المنظمة العالمية للتجارة 46
المطلب الرابع: المؤتمرات الوزارية لتحرير التجارة الدولية..... 47
المبحث الثالث: الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس)..... 50
المطلب الأول: ماهية الخدمات 51
الفرع الأول: تعريف الخدمات 51
الفرع الثاني: خصائص الخدمات 52
المطلب الثاني: عملية تحرير الخدمات وفوائدها الاقتصادية..... 52
الفرع الأول: مفهوم تحرير الخدامات..... 53
الفرع الثاني: الفوائد الاقتصادية لتحرير تجارة الخدمات..... 53
المطلب الثالث: جولة الأورغواي واتفاقية الجات (GATS)..... 54
المطلب الرابع:المبادئ العامة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات 55
المطلب الخامس: العولمة والمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن تجارة الخدمات 56
المبحث الرابع: الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية (تريبس)..... 57
المطلب الأول: ماهية الملكية الفكرية..... 58
الفرع الأول: الملكية الفكرية..... 58
الفرع الثاني: حقوق الملكية الفكرية..... 58
الفرع الثالث: خصائص حقوق الملكية الفكرية 59
المطلب الثاني: جولة الأورغواي والاهتمام أكثر بحقوق الملكية الفكرية..... 60
المطلب الثالث: أهداف اتفاقية تريبس 62
المطلب الرابع: مبادئ اتفاقية تريبس 62
خلاصة الفصل:..... 64
الفصل الثالث: تحليل علاقة الفجوة الرقمية بالتجارة العالمية 66
المبحث الأول: واقع الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية 67
المطلب الأول: واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال على الصعيد العالمي..... 68
المطلب الثاني: الإحصائيات العالمية لاستخدام الانترنت. 72
المطلب الثالث: قيم مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال (IDI)..... 75
المبحث الثاني: التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والدول النامية..... 83

المطلب الأول: واقع التجارة الدولية للدول النامية 83
المطلب الثاني :البيانات العالمية للتجارة المتعلقة بالملكية الفكرية..... 90
المطلب الثالث: تجارة الخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال 91
المبحث الثالث: الفجوة الرقمية المرتبطة بالتجارة العالمية:..... 96
المطلب الأول: الصادرات العالمية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال..... 96
المطلب الثاني: الفاعلين في التجارة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال 97
المطلب الثالث: المساهمة التجارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في التجارة الدولية..... 98
خلاصة الفصل..... 99
الفصل الرابع: علاقة الفجوة الرقمية بالتجارة الخارجية للجزائر..... 101
المبحث الأول: الفجوة الرقمية في الجزائر 102
المطلب الأول: وضع البنية التحتية للمعلومات والاتصالات في الجزائر. 102
المطلب الثاني: واقع الفجوة الرقمية في الجزائر. 105
المطلب الثالث: المجهودات المبذولة لسد الفجوة الرقمية في الجزائر..... 111
المبحث الثاني: تكييف الإقتصاد الجزائري مع متطلبات النظام التجاري الدولي: 112
المطلب الأول: الإصلاحات الإقتصادية والاتجاه نحو إقتصاد السوق: 113
المطلب الثاني: آثار الإصلاحات الإقتصادية على التجارة الخارجية: 117
الفرع الأول: تكييف المقاييس التنظيمية للاستيراد: 117
الفرع الثاني: إجراءات مشجعة للعمليات المتعلقة بالتصدير 118
المطلب الثالث: استثناءات قواعد إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة المطروحة للإقتصاد الجزائري 120
المطلب الرابع: هامش المناورة المتاح للاقتصاد الجزائري..... 124
المبحث الثالث: الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:..... 128
المطلب الأول: وضع الصناعة في الجزائر وآثار الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:..... 128
المطلب الثاني: الإنعكاسات المحتملة على القطاع الزراعي..... 130
الفرع الأول: اتفاق تخفيض الدعم على المنتجات الزراعية..... 131
الفرع الثاني: أثار رفع الدعم عن السلع الزراعية..... 132
المطلب الثالث: حالة قطاع الخدمات في الجزائر والاثار المحتملة للانضمام..... 133
الفرع الأول: انعكاسات إنضام الجزائر على القطاع المالي والمصرفي 133

الفرع الثاني: انعكاسات تحرير الخدمات الأخرى بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة..... 135

المطلب الرابع: انعكاسات الإنضمام على القطاع الجمركي 136

خلاصة الفصل: 138

خاتمة..... 140

قائمة المصادر والمراجع..... 143

الفهرس..... 150